

شرح الكلبوي

على

الرسالة الأثيرية الميزانية

للشيخ أثير الدين الأبهري

وبهامش للشيخ عمر القرداغي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
 خَصَّ نَوْعَ الْإِنْسَانِ مِنْ خَلْقِ الْحَيَوَانِ بِأَكْثَرِ
 الْمَجْهُولِ مِنَ الْعُلُومِ تَصَوُّراً وَتَصْدِيقاً
 وَالصَّلَاةَ عَلَى مُحَمَّدٍ الْمَبْهُوتِ بِقَاطِعِ الْحُجَّةِ
 وَسَاطِعِ الْبَرَاهِينِ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ
 أَجْمَعِينَ وَبَعْدَ ذَلِكَ تَبَعِيٌّ أَصْحَابُ ثَنَاءِ الْمَذَاكِرِ
 لِلرَّسَالَةِ الْأَثَرِيَّةِ الْمِيزَانِيَّةِ إِنْ كَتَبَ لَهُمْ
 شَرْحاً يَحْلُ عَقْدَ الْفَاطِمَةِ وَمَبَانِيهِ وَيُوضِّحُ الْغَوَا^{مِ}
 مِنْ مَعَانِيهِ وَلَمْ يَنْقُصِ الشُّعْلَ بِقُصُورِ بَاعِي

قوله وعلى هذا النهج تقدم الجور لا فائدة له لا متناع كون النون للفظ لان اللان بالان عند العبارة ٢
يذكر نفسه بالذلة لا اللفظ قوله يا كعبه قد عده قال لا القاض والظن المستكن في الفعلين للقار في منزه
من النقطه وجا فريد صلوة الجماعة اوله وساير الموقدين ادرج عبادته في نقض عبادتهم خلط
حاجته بحاجتهم لعلها تقبل ببركتها ويحجب لها ولهذا شرعت الجماعة انتهى قاطق لذات آه
لم يقل للذات ليصلح لجميع المذاهب اذ لو قال لا فلا انه اسم للذات المينة بالشخص فيكون علماس

قوله ونعوت جمع تحت بمعنى الصفة فاللفظ
تفسيره والاضافة بانية والمراد بصفات
الجمال الصفات السلبية كليس بجوه ولا عرض

وصفات الجمال الشبوتية كالنق والاداق
قوله المتقدس لان الاخيرين نقى فمات

للاولين المشين لذاته تعالى بالبراهين القاطنة
واضباع النقيضين ممنوع قوله والذاهب

وترجى القاض في تفسيره وقال الاظهر انه
وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث انه
لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثراء والصف

اقرب مجراه في اجراء الوصف عليه وتنوع
الوصف وتقدم طرق افعال الشركة فيه من
فلا ريب ان يكونه يوصف ولا يوصف وكذا

لا اله الا الله كلمة التوحيد يدلان على انه
علم لكن ما ذكره انما يتم لو كان اثرا بالوصف

كذلك في الامكان الثلثة وهو ممتنع في
ماخذه ان يهل بعد اله او وله او لاه وهل

اله بنى محمدا وكن او فرغ او اولوق الا
الثاني وقد يستدل عليه بانه لا بد لذاته تعالى

من اسم تجري عليه صفاته والورد على قوله
بالعلمية بان ذاته تعالى من حيث هو غير منفرد

للشئ من دفع اما ولا يجوز ان يكون الواضع ذاته تعالى واما ثانيا فلان التصدير بالوصف كاف
في الوصف واما بالكنه فليس يلزم ابن القوي رحمه الله هم صل على سيد المرسلين محمد وآله

شعر الجماعة في الصلوة والله اسم لذات واحد
الصفات السلبية او غيبية لا سالمة من غيبية بانية واثباتية
شعر الجماعة في الصلوة والله اسم لذات واحد

الاستيعاب لجميع صفات الكمال ونعوت صفات الجلال و

الجمال المتقدس عن جميع صفات النقص وسائر الجور

واختلف في انه مشتق ووصف في اصله ثم غلب

عليه الاسمية او هو اسم علم لا اشتقاق له اصلا

والذاهبون الا الاو على اقول متباعدة مختلفة في

ماخذه والذاهبون الا الثاني ايضا على اختلاف في

ماخذه والذاهبون الا الثاني ايضا على اختلاف في

ماخذه والذاهبون الا الثاني ايضا على اختلاف في

١١
 صنفه انه يلزم ما هو الكون فلو العدة والتوافق والعدا
 والمصحة من الافعال والاعمال الممثلة للملك
 بمعنى تملوئية العدة والموقفية بالاف
 ومن ثم

موافقا لما يجب ويرضاه وقبل التوفيق عند

الاشعر، وأكثرها صحابة خلق القدرة على

الطاعة وقال امام الحرمين هو خلق الطاعة

قَالَ الْمُحَقِّقُ الدَّوَانِيُّ قُلْتُ الظُّمُّ مَا قَالَهُ هَلْ مَام

فان القدرة على الطاعة متحققة في كل ملك
 اللهم الا ان يكون المراد القدرة المواترة
 الى الله تعالى

القرينة التي هي مع الفعل كما هو مذاهب أهل

الشيء كذا ان الاستطاعة مع الفعل وهو

على خلاف ما عرفت بعض المتأخرين من أنه جبل

والأمر إطلاق الدوق بالتوقيع على كل شخص لأن اه وإنا له بعد الوفاة
 يقع تخطيطه بنحو
 لا بد من تعيين
 اللطيف

والا لا يمنع التكليف لانه
من مقدور فيكون التكليف به
ما يتعلق به انقدرة في الجملة لا في الفردية
الفضل كما زعمت المعتزلة
الموجب عندنا هو ان الله تعالى نفخ الروح في آدم
الوارث فلا ينبغي ان الشيخ لا يقول بتأثير القدرة فكيف
يصح ان يربط بالقدرة الذرة لان البراءة لا تؤثر الخ لها
تسبب عارض
في المعان الثلاثة المارة بالكلية
لان ما عداه التدقيق
في المعان الثلاثة

الفلاح
 يصح ان يربط
 تسبب عارض
 الى التوفيق ما وجد المعاني الثلاثة المارة
 خلافا للتوفيق الذي عرفه الخ لان ما عده التوفيق
 التوفيق على ما صح به ابدان فصح والمعاني الثلاثة
 للتوفيقين الصريح فقول من انه اه بيان للتوفيق
 المتعارف من معرفة ذلك التوفيق الثلاثة خلاف ما
 اى المذكور من التعارض انفس الزاوية الام
 عنه بعضاه وارجاع انفس الزاوية وانه
 حكمه ان القوة ~~منه~~
 خبر الزاوية واعض لنا اول الدنيا آمين

قريب التحقق اهـ اذا تحقق واحد من التعاريف الثلاثة تحقق الاخيران للملازمة الخارجية
بين الثلاثة وليس المراد ان الفرد الذي تحقق فيه املها يصدق عليه الآخر اذ هو فاسد كما لا يخفى
ق انا هو في الفهم المحرر من غير اذ لو لم يختلف الما صدق ايضا لزم حمل كل منها على ما صدق الا فرغ
انه فاسد في سائر مواضعه قال في الحاشية فيما هلك فالمراد الاستلزام الى وجه الاستحالة الذي
اهـ اي شتم التكرار في الاول بطريق التجوز اذ هو في ماعد القضاء بما يقع حمل كل من المتساويين

[illegible]

على جميع افراد الامر فلا ينبغي ان المسارة منه
لعدم جواز حمل الحمل المذكور على خلق الطاعة
وخلق القدرة عليها مثلاً مع ان المعبرة
في ماعدا القضاء بالنسب بغير الحمل كقولهم
انما غابا فلان التفاضل بالنسب بين الدلائل
الثلاث المطابقة واضحة

فهُوَ تَوْفِيقُ الْإِمَامِ وَالتَّوْفِيقُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ

اولا كُـلُّها منحد فجب التحق

بل الاختلاف في الأخيرين إنما هو في

فانزلوا من السماء ماء فليأكلوه
فانزلوا من السماء ماء فليأكلوه
فانزلوا من السماء ماء فليأكلوه

المفهوم ثم تعريف بعض المتأخرين ايضاً

النسبة ابتداء الى المأثور الى امام مرمر

سائر النعمانيات بحسب التحقيق اذا المراد بالسبب

هو سبب الخير والنهضة والمراد بالسبب

هو الحاشية بعد ليل من التوفيق لا يستعمل إلا

المطعم الذي عرفه النافوس

ق وجعل سبب إله إشارة إلى الحقيل الملازمة بين هذا المعنى وما ذكره الإمام وإذا تحققت بينها تحققت بين هذا المعنى وبين الأولين بالاول لأنها أقرب من الثالث إلى الأخير فلا يتجه أن هذا الدليل لا يثبت المدعى لأنه يثبت الملازمة بين الاربعة لا بين الثالث والواحد فقط فتأمل قوله حيث هذا ثالثا إلى غير هذه لها بالذكر لأنها من أجل النعم بل سببها والافتقار إليها كبري لا تحصى ثم أنه لم يقتصر على إصدها إشارة إلى أنها وإن كان متلازمين خارجيا إلا أنها متغايران مفهوما ومصاديقا بناء على أن الأصل المتغاير بين المتماثلين وذلك لأن الأيمان التصديق بجميع ما جاز به النبي عليه السلام ما علم من الدين بالضرورة والاسلام الانقياد له وما صدق الاول التصديقات المختصة بغيره وعمر ومثلا والثاني الانقيادان المختصة والآراء بالإيمان الكامل وبالاسلام النحر فلا بد أنه على ما ذكرت لا يكونان متلازمين لتحقق الاول في بعض الكفار من أهل الكتاب رؤى الثاني وبالعكس في المنافق كما يشهد به آيات والاضرار والراجح أن ينطق بكلمة الشهادة شرط لأضرار الاحكام الدينية لا للصحة الأيمان ولا ضرره ابن القوي رحمه الله

الافى الخبر وجعل سبب الطاعة موافقا لها

انما هو بخلافها فتأمل ثم ان كلامها يجوز ان يرد

هيهنا فالمعنى الاول بحمد الله على جملة فعلنا

موافقا لما يحبه ويرضاه حيث هدانا للإيمان

والاسلام وجعلنا من امة محمد عليه الصلوة والسلام

وعلينا على خلفه قدرتنا على الطاعة وعلى الثبات

على خلفه طاعتنا وعلى الخراج على جملة طاعتنا

من العقل والنظر الصحيح موافقا لها ومآل كلها واحد

كما لا يخفى (ونسأله هداية طريقه) السؤال

هذا هو الذي لا يخفى عليه ان جعل سبب الطاعة موافقا لها انما هو بخلافها فتأمل ثم ان كلامها يجوز ان يرد هيهنا فالمعنى الاول بحمد الله على جملة فعلنا موافقا لما يحبه ويرضاه حيث هدانا للإيمان والاسلام وجعلنا من امة محمد عليه الصلوة والسلام وعلينا على خلفه قدرتنا على الطاعة وعلى الثبات على خلفه طاعتنا وعلى الخراج على جملة طاعتنا من العقل والنظر الصحيح موافقا لها ومآل كلها واحد كما لا يخفى (ونسأله هداية طريقه) السؤال

هذا هو الذي لا يخفى عليه ان جعل سبب الطاعة موافقا لها انما هو بخلافها فتأمل ثم ان كلامها يجوز ان يرد هيهنا فالمعنى الاول بحمد الله على جملة فعلنا موافقا لما يحبه ويرضاه حيث هدانا للإيمان والاسلام وجعلنا من امة محمد عليه الصلوة والسلام وعلينا على خلفه قدرتنا على الطاعة وعلى الثبات على خلفه طاعتنا وعلى الخراج على جملة طاعتنا من العقل والنظر الصحيح موافقا لها ومآل كلها واحد كما لا يخفى (ونسأله هداية طريقه) السؤال

في التوفيق بينه وبين

في الدلالة الموصلة اهـ اي بالفعل ثم نسب هذا القول الى المعنى له ونقض بقوله تعالى واما نزل فهديناكم واتخذ لكم
على الهدى الا لا ينضم الضلال بعد الوصول وقد يقال بتحقيق في المرتبة فلا نقض لكنه انما يتم اذا اراد بالايضا
في التوفيق ما هو بحسب الظن لا نفس الاول والا فلا تحقق فيه وقد يجاب بانه مشترك بينه وبين المعنى الثالث
وبانه الى اد هنا مجازا وورد على الاول ان كلا يدعي الاختصاص في معناه كما تقدم في محله وعلى الثاني ان
التحيز خلاف الاصل فليقل بانها حقيقة فتتم في الدلالة على ما يصل اي سواء كانت موصلة بالفعل
اولا ثم انه نسب هذا الى الاشاعة ونقض بقوله تعالى انك لا تدري من اصبحت وبان الناس مختلف
في الهداية فبعضهم مهدي دون بعض وهذا المعنى يعم الكل وبان قولنا فلان مهدي يقال في مقام المدح

وهذا لا مدح فيه والجواب ان المراد الدلالة على
المهريق الوصول صحت انه موصل لا رخص
الذات فلا يتجه شيء مما ذكر وقد يجاب عن هذه
قارة بان الكلام مني على سلب اليوم لا على عدم
السلب وفيه ان عدم الانتفاض ينافي
بعثه صا اليه علمه سلم الى الثقلين وكذا الدلالة
على الاصح واخرى بان الهداية فيها معنى خلق
الاختدار وفيه انه انما يتم اذا لم يدعوا الاختصار
في معناه وانه لا وجه لتخصيص من احبته
لان خالق الاختدار هو الله تعالى الا ان يتم

ان التخصيص ليس للنقيض بل للنظر الى
سبب النزول لو ردها في حق لا طالب واخرى بان المراد بالدلالة المنفية احد فردها انما الموصل
بالفعل وفيه انه يحوز والاصل ينضيه واخرى بانه مجاز في الثاني او مشترك بينهما وفيه ما مر
واعتبارها الظن انه من الحكم اما عن القائل الاضمر وعنه وعن الثالث فبانظر الى الاضمر المراد بالدلالة
اعم من الظن والمفيد من اللجاز من اطلاق الملام على اللازم وبالنظر الى الثالث المراد اعم من الملام
والمفيد بالاصار بالفعل والمجاز في الاول من الخلاق الخاص على العام وفي الثاني بالعكس اي القوة
لان هذا انما هو كلامه الاقوال الثلث المتقدمة رويها ابن عباس رضي الله عنهما في الدلالة المظنة
وقس على قوله وفي قوله رويها

وهذه الهداية هي الهداية التي هي الهداية
وهذه الهداية هي الهداية التي هي الهداية

في الهدية الطريق اه في القاموس الهدى الرشاد والدلالة وهداه هداية وهدية ارشده فقوله اي
عرفته من التعريف بالمعنى اللغوي اعني الارشاد ولذا قال النجاشي والتعريف اه والمراد منها آية الهداية
في كلام المصنف هذا المعنى الاخير للهداية اعني التعريف بقرينة اضافتها اه فلا راد ان يلزم اهتمام المشرك
في احد معانيه من غير قرينة فقوله والتعريف عطف تفسير للدلالة وقوله لا اضافتها علمه والمراد اه
ق وسؤال الهداية اه دفع لا يقال ان الطلب انما يكون للرب الحاصل وهداية طريقه حاصلته فلا يجوز
طلبها في هو مرتبة الشاهدة بان يحضر النظر
تحت الشاهدة بحيث لا تنيب صلا فالمراد
بتلك المرتبة العقل المتفاد من العقل
الفعال التي هي آخر المراتب البشرية واول
منازل الملكية ولذا لم يأت في مراتب الكمال
ولان المراتب عين اليقين وهو ما يكون
اليقين بطريق الكشف لا علم اليقين
الذي ينشأ من النظر والاستدلال لانه ليس
اقص المراتب ولا هو اليقين الزهري شاهد
العين شاهد البيان كشاهدة الرائي لانه
مخصص بالانبياء عليهم السلام في القواعد

هدية الطريق هداية اي عرفته والمراد منها
عارف به وهو الهدى

هذه الدلالة والتعريف لا اضافتها الى الطريق
المنازل البشرية والاولى من العقل الاول
وطريق الله تعالى هو الايمان وما يتفرع عليه

من الاعمال الصالحة وسؤال الهداية هنا
بمعناه

اما طلب الدوام والثبات عليه واما طلب

الترقي والتدرج الى ان يبلغ الى قصوى مراتب

الكمال التي هي مرتبة الشاهدة والوصول

والرأوا اما عاطفة فتكون جملة المسئلة معطوفة

على جملة المجدلة واما محالية فتكون حالاً من الغيبة

ق في ظنهم انه اراد التفتيح للجارية النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الحاصل للناقضين ولم يقل في ظهور الالام
للتفتيح اولانه لا بد قبل لهم فيه لانه نجف فضل الله في صلواته عليه لم يذكر الصلوة الكفارة بذكره في قوله
تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا لا تبعدوا عن الصلاة على النبي الا بغير عذر فان بقاء حذف كل
ما يكون في صدرها وتصلية في آخرها بقرينة الاخر بقى انه من اهتمام المشترك للفظ لان
الصلوة من الله الرحمة والملائكة الاستغفار
لكن القرينة فائمه ولكل القول بانها فركا
معنوي لانها موضوعة للعطف وهو محتمل
ماضلف العاطف في عا محمد الظم زيادة
وعا الم كما هو الموضع في الصحيحين عا ما
نقله المحلل ولولم يكن في الحديث لم يثبت وجوب
الصلوة عا الال شرعا يثبت من التواتر الثالث
فلا يتم التوقيف ثم ان الاولنا خير قوله ولما
بين عن قوله ولما روى لان كلامه سابقه و
لاحقه يتعلق بالنفي فقط وهو متعلقه وبالار
وعلى الله اذ علة مرفوعة لما الجواب بالنظر
الى المعطوف محتم والانسب عا اصحابه ولا يبعد
حمل كلامه عا الاصحاب بان يقال حذف
الاصحاب في الجواب بقرينة في الشرط والال
فيه بقرينة في الجواب ادخل كل منها عا ما
يعم الاخر فلا يبيح المنع ابن القوي رحمه

ولما واثقهم له عليه الصلوة والسلام في ظهوره
ناظر الى وجوبها عين
للاصحاب والآله
الاسلام وشيوعه وشرعا لقوله تعالى يا ايها الذين
الامان الذين آمنوا
آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولا بين النقي
نعم

صل الله عليه وسلم كيفية الصلوة عليه حين

سئل عنه بقوله قولوا اللهم صل على محمد الحديث

ولما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لكل كلام

الم يصدر بالصلوة على فهو ابرار اذ المصنف

رحم الله اريد ان الحمد بالصلوة عليه وعلى آله

سالكين نهج حميد فقال (ونصلي على محمد

عم
لعل ان المصنف
الاخرين التماسي اي ترك
يكون بقرينة يقتضيه
وتصلية بقرينة تسليما من ربه
الذين آمنوا يصلون في صدر الآية و

جواب لا يخرج
انما سأل بقرينة
كانت على حديث
انما سأل بقرينة
انما سأل بقرينة
انما سأل بقرينة

في اي فاقول هذه فلا بد ان يكون هذه رسالة او ثابت حمل اول محمد فلا معنى لتقييده بكونه بعد الجهد لكنه انما
يورد اذا كان الظرف نسباً للجواز وانما ان كان قيداً للشرط فلا بد ان هذا التقدير انما يقع عند من يجوز حذف
القول بعد ان الفاء وانما على مقابل ذلك هو الذي فلا والقول بان قد اقول لئلا يدان جواب الشرط لا يكون
للاستقبال وكون هذه رسالة ليس بمستقبل من بعد تسليم كراهه بانه انما يقع اذا كان الشرط للتعليل
وهنا الجواز الاستلام والربط ولو لم ينتج من الجواز قد يكون القيد في شرطه في العبارات الاخضر
الاول المرتب الحاضر في الذهن في سواراه في التوبة ربي من قال ان المثار بها اليه الالفاظ
الموصودة في الخارج لو كانت الخطبة الحاشية في عن اراضال اه الا انه يحتاج على بعض التقارير

للمحذف المتنازع على الموضوع او المحرر حسب ما
يقضي المقام في وصف نوع فيه انه اذا كان
الغرض من ذلك لم يقع الاشارة الى العبارات الخافرة
في ذهن اللص لان شخص واحد مفاد لا يزدحم
اخر لتعدد المحرر في المحل وانما لا يحذف
المضاف ان نوع هذه رسالة جارية على تقدير
كون المثار اليه اللفاظ الى ضرورة في التخييل او
في النقوش الدالة عليه لا يبق الالفاظ غير خافرة
فيه ولا تقع الاشارة اليه لانا نقول هذه
جزء منه لان ذلك لما يثار الى اليوم مع ان
الحاضر منه جزء لتفقه سابقه وعدم اتقان هذه
بقري ان الاضمار عما في الذهن بالرسالة انما يقع
اذا قيل بقيام الفصل به والالفاظ على القول
بحدوث المضاف او فصل هذه في نوعي تلك
او المراد به ما عند الشخص وهو المعلوم الكلي
الذي هو عرض لا فزاده فلا بد ان ذلك النوع
موجود في الخارج بناء على وجود الكلي الطبع
فيه فلا يتم تقريب الدليل لان القائل بترجوده انما يقول به في الدائيات لا الوضائيات في وتسميتها به اه
يؤخذ من هذا ان ههنا الكتب من اعلام الاجناس لا تسميتها بها بالعلمية وكونها علم كخص ما ظم لا ذكره وهل
قلها اسماء العلم اولاً والظن انه لا كانت عبارة عن المثل فذلك اولاً ولم يقع الصور الذهنية مقام
التي حرك لم يقل بقدر الغرض بتعدد المحل كما هو في ذهب المكار او عدم الملكة او التفتت بها ولم يقل بذلك
التقدير انهم ولا يلزم كون مسج علم كخص بغيره لانت من اعلام الارش من والامن اعلام الاجناس او
اسماها ان الله وعلم الله صلى الله عليه واله وصحبه وسلم فقد ودانها وعافية الابران ونفاها
ونور الابصار وضيائها وسلم تليها كتبه الهائيم ريم المعلوم قد رمضان البالي في سلبا به يحتاج مولا قد

البيان والبيان
او الفصول او
يقع الاشارة
على ما يسمونه
بالمحرف

البيان والبيان
او الفصول او
يقع الاشارة
على ما يسمونه
بالمحرف

جواب اما اي فاقول هذه والمثار اليه بهذه

العبارات المستخرجة في الذهن سواء تدعى الديباجة

على التاليف او اخرت وسواء كانت الرسالة عبارة

عن اي اخصاله بله في المصالحات التي سئذ كرها وذلك

لان الغرض وصف نوعي تلك العبارات بكونه رسالة

وتسميتها بها سواء وجد ذلك النوع في ضمن هذا

منها اسماء العلم اولاً والظن انه لا كانت عبارة عن المثل فذلك اولاً ولم يقع الصور الذهنية مقام

التي حرك لم يقل بقدر الغرض بتعدد المحل كما هو في ذهب المكار او عدم الملكة او التفتت بها ولم يقل بذلك

التقدير انهم ولا يلزم كون مسج علم كخص بغيره لانت من اعلام الارش من والامن اعلام الاجناس او

اسماها ان الله وعلم الله صلى الله عليه واله وصحبه وسلم فقد ودانها وعافية الابران ونفاها

كون المثار اليه العبارات

ق والخيار ايتم الاقوال لثارة انها اه فلا يزم من عبارته كونه اقوالا اضرب ما ذكره السيد وتوفا
سابقا اما عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني المخصصة وهو النظم او على المعاني التي لما قاله قدح
فكان اضرب لم يتوهم للفاية ولا عدم اختيار قدحوه فاقوال الاول ثم النظم ان يقول انها عبارة
عن الالفاظ او انها الالفاظ في حازا من الهلاق هم الدال على المدلول حين ارادة المعاني وبالعكس
عند ارادة النقوش وها عند ارادتها
معا ومن الهلاق هم الجزء على الاول
عند ارادة الثقل الاخر من المركب الكلمة
عنه الاثنين و ارادة المركب من الثلث
ابن القودح صلى الله عليه وسلم على النبي محمد

الشريف العلامة في حاشية المطول وزاد بعضهم
ما زاد والخيار انها عبارة عن الالفاظ المعينة
الدالة على المعاني المخصصة في يكون الهلاق الاسم

الوضوح بازاء الكتاب بالمفصاح او بازاء اجزائه
كالقدمة والفنون والابواب والفصل على
المعاني او النقوش مثلا محازا (في علم المنطق)
وتسمي علم الميزان ايضا اما التسمية بالاول فلان
النطق باطنيا لان اوطا هيا يقوى ويكمل بهذا

الفن في باسم مشتق منه واما بالثاني فلان هذا

هذا العلم مشتق من اقول
انهم هو النطق ثم انه الاسم من البيت
اربع النطق ثم انه الاسم من البيت
يجوز اشتقاق المصدر من العلم او العلم من البيت
او مشتق من النطق الذي هو العلم بكون النطق المصداق
او مشتق من النطق الذي هو العلم بكون النطق المصداق
انما اراد به الادراك او القوة العاقلة التي هي محل
صدور تلك الادراكات او الظواهر
انما اراد به النطق او القوة
التي هي محل صدور تلك الادراكات
انما اراد به النطق او القوة
التي هي محل صدور تلك الادراكات
انما اراد به النطق او القوة
التي هي محل صدور تلك الادراكات

ق الى العلوم وتوفد الى الفنون لا يثبت بالنسبة الى الموزون لان اوفق واحسن ق للميزان ولذا يصح معيار العلم ايضاً ق الحجة اه يؤخذ منه ان المنطق ميزان عقل وسائر العلوم موزونات عقلية وان اهم المنطق الميزان الحجة لانه اهم المشبه به فيجب ان يوجه للاحاطة الى اعتبار هذا التشبيه لان اطلاق الميزان عليه من اطلاق اهم العلم على الجزئي لا اطلاقه على المشبه به ق او استيناف بياني اه وهو ما يكون جواباً لسؤال اقتضته الجملة السابقة ولم يقل او نحوى لا تقدر ان كل استيناف بياني نحوى وهو الجملة التي وقعت ابتداء الكلام لوجه غير مرتبط بما قبله بدون العكس ثم ان تقدير السؤال هذا كذلك مع ان الظن من التسبع اشتراط عدم تدويرها الربط بما قبلها بحيث يكون لها محل من الاعراب فالصحيح هنا جعله صفة فقط ولذا قال فتعبر انما بوجه

الموزون الحجة (او رتافها) اي في الرسالة
فحجة باسم المشبه به ص

صفة للجملة او استيناف بياني فتعبر بما يجب

وجوب معارياً او اوعاياً (اعتباراً) استحضاره لمن يبتدئ

في شئ من العلوم) اي علم لان سور المنطق

فلا بد من كون الة لنفس هذه العبارة مريحة
يؤخذ منه انه لو لم يستثن المنطق لزم ذلك وفيه بحث

في ان آية ليست مخصوصة بعلم دون علم بل

هذه الة لجميع العلوم البتة وما ليتها فضيها حث

وغرضه على تعلم هذا الفن وايمار الى انه ينبغي

(صفاً) والالم اسلم
الاعتبار بشئ من المعاني
يمكن الاستيناف بياني
تدل على صحة ما لا يصدق ان
بدل غارياً اي بالقول
يكتسب منه كإعداد من هذا الشكل
في بعض احوال المنطق بعضه يدعي
آخذ نعم لو اردنا ما يجب استحضاره
في كل مسألة من مسائل العلم
على انه يمكن ان يراد بما يجب العلم
لما دل المنطق وهو موقوف على
ان ذكر غيرها في هذه الرواية
مقصود بالذات اي بالقول
ولذا قال القديس نور مرقس ينبغي تعلم
او ينبغي وقوله لا موقوفة على العلم
لا يوفق بعلمه ولعله اراد ان يعلم
الذي هو الجيد والطبع السليم لا فطم والاعلم
ان لا يوفق بعلم الصالح وانما ينبغي ان
الاعلم المجتهد بنوعه وبعيد الوثوق عنه
انما انما

في ساق الجيد فيه شدة بالكفاية وقوله ساق تحصيل في ما لله آه آه من الله فلا يلزم محيل زانه تعالى الا في
اوردنا لم يجعله حالا من المستند في بيته مع انه اقرب وانسب بآياده مفودا للتلايق من مفوده
ان البتة اذا لم يكن مستعينا بالله لا يجب استحضاره لان طلب الاعانة في هذا المقام اوفق بشأن
المعنى في نظرا الى الواقع اي نفس الامر من انه اراد ان ينظر في الله بكبر الهمة مع الاستدراك فيها
على صفة لام التعديل في مراعاة النظير مع الجمع بين اثنين متناسلين اذ اورد متناسلة لا بالنقد
والا لان صفة الطباق نحو قوله تعالى
الشئ والقرح جبان اي مجربان في
بروحها لجانب مقدم المقدار بل لا رادة
ونقصان ابن القوه كنه منظره تعالى
و حفظه لاسيما ما في هذه الرسالة (مستعينا)

بالله، حال من الغير الفصل في اوردنا
و الظم مستعنين الا انه تعالى في العبارة

نظرا الى الواقع وانما ضا عن ظاهر اللفظ
وانه مضيد الخير والجود ما في هذه الخطبة

من الصنعة البديعة التي هي مراعاة النظر

لا يخفى على اللبيب الخبير تمهيد اعلم ان لكل علم

مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة ذاتية أو

ارسلنا معلومة من الدليل والابحاث ثلثا واضحا كونها مسائل موقوفة على التصديقات
بها وعلى الملكة الحاصلة عنها ايضاً اما حقيقة اصطلاحها او عرفية او هي را مشهورات
الحلاق اسم المتعلق ما كسر على المتعلق على الاول وهم العام على الخاص على الثاني والسبب على
السبب على الثالث ان حقيقة العلم هو الادراك ولم لانها المجزئة عنها لا عين ثم توصفها
بالكثرة من قبل الرهين اثنين في ذاتية او صفة الجهة وكون الموضوع ذاتيا لكونه من اجزاء
العلوم اما لانها الموضوعات والمسائل والبار كما قلنا اولها المسائل والموضوعات من حيثها لكونه
موضوعا فيها الجملة ولك القول بانها صفة الوصفه وقر عليه قوله او عرفت ابا القوه كنه

فان كانت الجهة موضوعا فبعضها يكون
المسائل باقية عنها وان كانت
غاية تضبطها بغير جهة
واحدة بل بغير جهة
ابن القوه كنه

المجلد الكثير علماء واحد والثانية تايبة للأول

مثلاً في هذه الآية واستبأها غاية من أراد تحصيل

شرف العلوم يتفق له ان يعرفه بكلتا الجهتين او

احد به اليقظ عما سألته اجمالاً فبما من من قرأ

شئ ما یفسد و حرف الیه متالی مالا یعنیہ وان

ان النكوة في سياق الس
الاول ان يقول قوا
شي ما بينه لان الحق
نظروا على الفوات اما الان من الاول ما بينه وبين
السلسلة العادة على يوفى عنها وكذا في
طرا النوع كمن ينسج الطمان والاول ولما اللسان في الثاني في
العقبة كمن ينسج الطمان والاول ولما اللسان في الثاني في
عاصلة به جعل في النطق هو لهما في الثاني في
عن طر سلة في النطق هو لهما في الثاني في
الكنج لنبج الطمان في النطق هو لهما في الثاني في

ق وان يورده موضوعه لم يقل موضوعه على ان يتم اتصال الشك في معنييه او اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي او معنييه
 المجازيين في انواعه اذ الميزة بالنسبة الى الموضوع والغاية بمعنى التصديق ولا نه لم يقل وغايتها ليبلغ عطفه عليه
 وعلى قوله ان يورده في ذاتها من باب الذات او الذات فاطلاق الذات على التمييز على الثاني من اطلاق اسم
 الموضوع على الصفة في الحصول من الحصول او الحصول فعلى الاول اللام للتعليل والفرع عند الالف فان
 المتفاد من ان يورده وعلى الثاني للصلة والفرع راجع الى الثاني غايتها الاضافة للاختصاص فلا يوجب لزوم
 الترجيح بل يرجح لجواز حصولها من علم آخر ولا حاجة الى زيادة المنقصة به ثم لابد من كونها ثمة وبلزومها
 التعيين لان غير هذا لا يكون ومرتبة علمها في الواقع لتدقيق الفقد في معية لرد الالاعتقاد في ابناء
 ومثابها نظرا الى الثقة فلا يريد ان هذا لا يصلح عنه لاسبابه لجواز كونها غير معتد بها نظرا اليها فلا
 يلزم الجزم المذكور في بحثنا اذ عينا بان لا
 يرتب عليه فائدة او لا يرتب مالا يعتد به
 نظرا الى الثقة في عن احوال التي لم يقل عن
 المعلومات لان ارضي كلفة عن على المجهول اكثر
 ومذم المضاف خلاف الاصل ولم يقل عن
 احوال المعلوم اشارة الى ان موضوعي هذا
 الفن لا يقع موضوعا شي من مسائله لان هذا
 العلم يبحث عن موضوعات ذكرية في انواع
 المعلوم المذكور فالجواب باعتبار الانواع في
 التصديقية او المنسوبة الى التصديقية النظر
 بالفتح الى المنطق او الى التصديقية نسبة العلم
 الى الخاص وفيه التصديقية في صحة
 الانصاف اذ اذ الصحة فلا يريد ان المصنوع
 وقدره يجب ان يكونا على الشك في العلم فلا
 يبحث عنها فيه فكيف يكونه الانصاف
 محولات السائل ولم يدق في جعل الفيد هو
 الاتصال العلم والمحولات هو الاتصالات الخصوصية لاننا اخصر من موضوع المنطق فلا تكون
 مطلوبة بالبرهان فتأمل وادفعوها في اضران ذكرتها في صدر اثر البرهان فراجع في ذلك الى
 كالمعلومات ونطلق النسبة الى التصديق والتصديق والاكالات بالقوة بالنسبة اليه وبالفعل
 بالنسبة اليها فلا يخفى ان جعل المجهول تصديريا وتصديقيا ينافي في انقام العلم اليها في قانونية
 نسبة الكل الى وصف الاضداد على ما قد عرج ونسبة الجزئ الى الكل على ما نقول ولو قال قانون
 اذ علم به الى المكان اخصر ثم اطلاقه لا يطلاق الا على المسائل من اطلاق اسم الاضداد على الكل
 ان كان المنطق عبارة عن مجموع قوانين الاكتاب والاطلاق اسم الجزئ على الكل ان كان عبارة
 عما يفيده وعلى التقديرين فيه تلج لا انحادهما في الجهتين ابن القوي رحمه الله مظهر العال

بمنه موضوعه ليتبين عنده تميزا ما ذاتيا فيحصل

له زيادة بصيرة في شروعه وان يورده غايتها ليخرج من بان

ليس عليه عتبا في زاده جدا ونشأ طافي تحصيله

فنقول في تعريف المنطق باعتبار الجمة الاولى انه

يبحث فيه عن احوال المعلومات التصديقية و

التصديقية من حيث صحة ايصالها الى المجهول

كذلك وباعتبار الجمة الثانية انه قانونية

ف تقسم مراعاتها اه نسب فعل الشروط الى الشرط تنبها على لما التوقف عليها في الفكر لانه تعبر
بما علم الزمانا من قوله مراعاتها الذهني في ومن تعين الجز في الكل في المقيدة يشهد بان الحبيشة
للتقييد وهذا على تقدير كونها حالا من العلومات فالاولى يقينية تلجأ اليها واما اذا كانت متعلقة
بالباحث او الموضوع المتفاد من اضافة الاحوال فهي للتعليل ولا تدخل الاطلاق لاغتصاصه بما يكره
عين الحديث في وفي الثلاثة اربعة الثلاثة في ولكنه باجتماعه قد تم هذا انا يتقدم المدعى اذا

لم يكره التار التصور من التصديق ولا العكس
والا فيجوز ان يكون للمنطق قسم واحد بان يكتب

كل منها من التصديق والتصديق فقط قوله
تصوراته اه اراد بالثلاث تصديقية او ملكه

حاصلة منها او مسائل موضوعاتها الحقيقية
تصورات بمعنى التصورات فسمية السائل

الاتية بالتصورات للمتنطق بالفتح باسم
المتعلق على الاولين وللعلل بهم ما صدق المراد

على الاضيق فظهر موافقة هذا التوفيق الثاني
وقر عليه قوله او تصديقات فتدبر قوله

ولكل منها الفراهج الى التصديق والتصديق
بالفتح الحقيقي بقرينة الاستخدام على التقدير

فقط مع التفوق المارة ان كان المراد قوله
بالطيات الخس انقضا او مصادقاتها وعما

الاولين فقط ان كان المراد بها المسائل
لجوزا كما سياتي في مقابلة التصورات

الرافق لجعل العلم عبارة عن المسائل ان يكون
الفتح فالمسائل التي موضوعاتها الحقيقية

او مصادق موضوعاتها الذكورية صار
التصورات مسائل موضوعاتها الذكورية

الطيات الخس المنطقية او موضوعاتها
الحقيقية اللطيات الطبيعية ويمكن بها

على ظاهره وعليه فتسرق ومقاصدها اه لان الاضافة اطلعت الجمعية او الكلام على حذف المضاف اي
متعلق بمقاصدها فتلز الكلا بالجزء القول الم او مقاصدها ما جئت القول الم فلا راد ان الجملة

صحيح لعدم الدقة بين الموضوع والمحل ولان المقاصد ما دون القول الم فظهر انه لوقر الاول
اشتمل لم يندفع الا ان يدل بالمائل التي موضوعاتها الاقوال اشارة خلافا لما تقدم وقر عليه قوله و

او علم بها تنقسم مراعاتها الذهني عن الخطاء

في الفكر او ملكة تفهم الذهني الخ وضمن في البرهان

الاول الموضوع وهو المعلومات التصورية

والتصديقية المقيدة بصفة الاتصال وفي

الثاني الفاية وهي العبرة عن الخطاء في الفكر

ولكونه واجتا عن احوال المعلومات التصورية

والتصديقية كان له قسما تصديقات وتصديقات

ولكل منها مباد ومقاصد فمباد التصورات

الطيات الخس ومقاصدها القول الم

على ظاهره وعليه فتسرق ومقاصدها اه لان الاضافة اطلعت الجمعية او الكلام على حذف المضاف اي

متعلق بمقاصدها فتلز الكلا بالجزء القول الم او مقاصدها ما جئت القول الم فلا راد ان الجملة

صحيح لعدم الدقة بين الموضوع والمحل ولان المقاصد ما دون القول الم فظهر انه لوقر الاول

اشتمل لم يندفع الا ان يدل بالمائل التي موضوعاتها الاقوال اشارة خلافا لما تقدم وقر عليه قوله و

مقاصدها القياس ابن القوي

ومصادر التصديقات القنانيا واصكارها وتقاسمها

القاسم وله صورة ومارة وهو بحسب المادة

فتم اقامتج الصناعات الخنى وهى البرهان

والجبل والخطابة والشعر والمغالطة فاعخص

ابواب المنطق فى ثمة ولما لان التصديق متوقفا

على التصور شرطاً او شرطاً قديم بما حث

التصورات على التصديقات ثم لا لان لغا صد

موقوفه على المبادى قديم كلام المباديين على

مقاصديها وقد رتب المصن رحمة تعالى

عند الاطلاق الدافع بين الامام والماء عند هذا الزمان
التصديق هو العلم فقط فليس بتصديق الوعد والحق
خارج عن تصديق علمه وقد قيل الامام الا انه عبارة عن تصور
المعنى والحق وتصور الحق في قوله وتصديق الحق
ولكن العلم وتصور الحق في قوله وتصديق الحق
امام الا انه في تصديق العلم وتصديق الحق
حقيقة لا في قوله وتصديق الحق
تدقق الكل على
الا فلو ان ارد بالباديين
انفس الكلمات والقضايا
وبالمقاصد العرف والحق
تدقق متعلق الكل على متعلق الجزان
اريد بها السائل ثم الاداء والادنى ما بين
متدقة ابن القود ومعه مسئلة

ما من نبي في القوم
فأجابوه ورواه
فأجابوه ورواه
فأجابوه ورواه

في عا وفق ما اشترناه فيه ربحنا الثمن الفئدة حيث قدم الخطأ به على الجدل في بيان وجه ضبط الصلوات
ثم قال رتب المصنف الابواب على وفق ما اشترناه اليه في فصدر الفاء هذا في قوله فها للترتيب
الذكر لا قبل به في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال ادعني فقال لتغير صدره والمراد بالترتيب الترتيب
الذهني أو الكرامة الترتيب الخارج والفاء في فصدر للتعقيب ولفعل للترتيب المذكور أو التفسير
فلا يراد ان التفسير مقدم على الترتيب لتوقفه عليه وعلى ذكر الابواب الآتية في محالها وان عين
الابواب عا وفق ما اشترناه اليه فصدر الرسالة قوله يا غوج فلا يعجز الفاء التعقيب

بِابِ الْكُتُبِ فَقَالَ (اَيَسَا عَوْجِي) اَرَا بَابَ

الاول في مبادئ التصورات وهي ايضا غرضي

الطَّيَّارُ الْحَيُّ وَهَوْلُ قَطْرِ بَرْنَانِي سَبَّ الْكَلْبِيَّةِ

الخزيرة تنجيه لها بكم المشبه به حيث كان في الأصل

اسماء اور لہ جنس و رفات علی ما هو المشہور اعلم ان

نظر المنطقيين انما يتعلق الى المعاني قصدوا بالذات

وَأَمَّا الالفاظ فأنما يتعلق بها تنوعا وبالوصف

لكن لما قرئت العادة ان توقف افادة المعاني

تفتق او تبدل الى ما يبار ولا يبعد نفسه مع الاخراج
فلا يظن المنطق ان هو مخير الى الاخرى او لا وبالنسبة

فلما رأنا لم يكن بالأشدة والكتابة فلا تنقص على الألفاظ

[illegible]

[illegible]

كدلالة احوال وجع الصدر والى وضعية كدلالة
نسبة صفة الشئ الى متعلقه سواء كانت الدلالة
مصدر العلم او المجهول ابن القوي رحمه

زيد على سبيله واما الثانية فالمشهور ان الطبيعة

عسرنا
لأنه وحيد وقيل انها ايضا ثلثة عقلية كدلالة
والمحمد لا الرب
الانوار

العالم على وجود الداجب تعالى ووضعية

قلت معارضة المعارضة او منع للكبر المطوية للقياس للكب في موضوع للعدم اه قد يقع لم لا يجز كونه ^{موضوعا}
 لمجروح عدم العلم كوضع الانسان للميدان الناطقة ونقول في جوابه لو كان كذلك لكان كل من العلم والعدم والعلم جزء
 من الجهل فيحمل عليه بالمراعاة وحد باطرق وان كانت اه ان فلا بد ان لو كان المضاف اليه خارجا ^{موضوعا}
 لم يبق فرق بين الجهل والعدم للمطم لان التقيد معتبر في الاول لا الثاني وفي سائر الاعداد اه لا يجر
 وهنك على قوله بان اسناد العلم اليه شايع بدون قرينة المجازية لما في قوله نقلا فليت ابصارهم والاصل
 الحقيقة واعترض بان التخصيص انهم لازم اذا
 الاسناد اليه داخل فنلزم التكرار واقول ان كان
 التخصيص لم يمنع لمجواز كون البعض المضاف للابصار
 بمعنى البعض المخصوص لا العامة وبطل عارض
 كل قوله نقلا هم بكم غنى للتعبير عن العلم بعدم اليه
 فاقاله عجب من انه يدل على كون التقيد دخلا
 والتقدير خارجا ليس في محله فالاول الاستدلال
 بما مرنا في احدى اوجه اعتبار حيث جعله
 موضوعا له من حيث الذات ملاظفة الضاف
 لا مع ملاظفة عدم والا لكان من الماحية
 المأخوذة بشرط لا يشترط حمل اللفظ
 الموضوع للمطم على المضاف فتدبر من
 حيث اه ان لما هنا حيث اعترف في عدم
 الموضوع له للجهل اضافة العلم للدلائل
 عدم الفرق بين المظم والمضيق خارج أي
 خارج عن مقدم اللفظ الموضوع باراد
 المضاف ولازم دفعه له فيكون مدلوله انما
 في توضيح الدلالات اه نبيه على ان المقصود
 بقوله كالات ان كدلالة لحدود المضاف لانت
 المقصود بالذات التمثيل للدلالات لا اللفظ
 ابدال فلا بد ان الاول بعلام المقصود ان يقول
 تدقيق اللفظ الدال بها ان كونه تام اه تملل
 التسمية بكل من الثلاثة اينما على ان التقدير
 دلالة مساواة فيها بكل من المقدم الا سطر
 واللفظ لانه يصح المثال انما يكون بصدق اللفظ
 عليه ولما يتوقف من الاقتضا ر عليه عدم
 جريان وجه التسمية في المثال اذ لا يلزم منها وجهها
 فاللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

قلت الجهل موضوع للعدم للمضاف الى العلم من حيث

هو مضاف والعلم خارج عن الموضوع له وان

كانت الاضافة داخلية وكذا الكلام في سائر العلوم
 تامة لا ذكره في المحل

قال السيد العلامة قدس سره اذا اخذ المضاف من

حيث ذاته فالمضاف اليه والاضافة كلاهما خارجا

واذا اخذ من حيث هو مضاف فالاضافة داخلية

والمضاف اليه خارج هذا ثم اراد المصنف رحمه الله توضح

الدلالات الثلاث بالتمثيل فقال كالات فانه

يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تاما

فأقول بان التلخيص الاكتفاء بالبحر اللغوي غير لائق ابن القره رحمه الله

والا لاسي بالاول والآخر
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل

والا لاسي بالاول والآخر
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل

والا لاسي بالاول والآخر
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل

والا لاسي بالاول والآخر
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل

والا لاسي بالاول والآخر
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل

واللفظ جار على صديث اعارة الشئ معرفة اي

اللفظ الدال بالوضع (اما مقرون) قد يطلق

المفرد ويراد به ما يقابل المشي والمجروح وهو

الواحد وقد يطلق ويراد به ما ليس بمضاف

وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وقد يطلق

ويراد به ما ليس بمركب وهو المراد ههنا بقية

المقابلة وهو الذي لا يراد بالجزء منه

والا لاسي بالاول والآخر
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل

والا لاسي بالاول والآخر
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل

والا لاسي بالاول والآخر
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل
بالباء واللام والسين والهمزة
نباية وتكميل

بجمله من منشأ هو ان القول مركب من اجزاء
مختلفة لا يمكن ان يكون له معنى واحد
بل هو مركب من اجزاء مختلفة

ق بانه ما لا يدل الا بالادل فمحتاج الى ان يفهم المراد وعرفه بهذا الطريق لا بهذا التعريف لعل المراد انه دور
لا فخذ الموقف في التوضيح في تركوا قديما قد يفهم ان تركها لا شرط الدلالة بالادارة فيكون لا يدل في قوة
لا يراد دلالة الا ان قول العارف الخ ر قد مره وابن الدلالة من الادارة باباه ولا يبعد القول بانه
من ثمة لف الا مصطلحين في القول فمحتاج الى ان يفهم المراد السيد ان القول اعم منه اذ اعتبر فيه
المناسبة بين اجزائه لا فخذ من الالف ولما قاله الشرح في حاشية البرهان من ان القول خارج عن المقول
مفردا او مركبا الا ان يراد هنا المعنى الخاص
ويؤخذ من كلامه قد مره منع رادفة للكسب
والمؤلف ولا ينافي ما ذكره قول ابن مالك
القول اعم من الكلمة والكلام والكلم الجوز
كون هذا الحكم من ثمة لف الا مصطلحين
وكونه من غير الفان يبين به ق فافهم وجهه انه
لم يقل اى كالمفرد مع انه اخبر بلفظ لا فخذ
التعريف عليه لان الشئ لا يغير نفسه فيحتاج
الوصول الكاف بغير العين كالتل في قوله
نقال وشهد شاهد من بني اسرائيل على
مثله ~~فان قيل~~ وفي بعض
النسخ اى الذي يراد فتم اشارة الى ان غير
باللزام لان في التبع يلزم الاثبات اى التوجه
الى لزم وهو
معناه كذا لا يراد
الذي لا يكون كذا لا يراد
بالجزم دلالة على جزم معناه مركبا

الحكمة انما لناطق علما الشخص لا نشا تحكم

الا يري ان علماء النحو منهم المحقق الجامع قد مره
عرفوه بانه ما لا يدل جزئيا على جزئ معناه وتركوا لفظة
فقد عدم الادارة واما موقوف يراد منه المركب للمعنى
المنفرد فيكون على ما
انما يبين ان
اللفظ على ان
بمعنى كذا لا يراد
باللزام لان في التبع يلزم الاثبات اى التوجه
الى لزم وهو
معناه كذا لا يراد
الذي لا يكون كذا لا يراد
بالجزم دلالة على جزم معناه مركبا

على ما هو الحق والقول لا قاله غير قابل رو

هو الذر لا يكون كذلك اى الذر لا يراد بالجزء

منه دلالة على جزئ معناه فافهم ركواى الحجة ان

الرام يدل على ذات لها الرمي والحجاة تدل على

افراد من نوع الحجر فيكون مركبا وقدم المفرد على

الاشياء صانعة بالذات والادارة
بها لا ينفصل عنها فيكون
بالجزم دلالة على جزم معناه مركبا
انما يبين ان
اللفظ على ان
بمعنى كذا لا يراد
باللزام لان في التبع يلزم الاثبات اى التوجه
الى لزم وهو
معناه كذا لا يراد
الذي لا يكون كذا لا يراد
بالجزم دلالة على جزم معناه مركبا
انما يبين ان
اللفظ على ان
بمعنى كذا لا يراد
باللزام لان في التبع يلزم الاثبات اى التوجه
الى لزم وهو
معناه كذا لا يراد
الذي لا يكون كذا لا يراد
بالجزم دلالة على جزم معناه مركبا

[illegible]

وتمى ان كان كفاعنه واما غير التام فهو ايضا

اما تقييدى كالحيدوان الناطق اوصافى كغلام

زيد او غيها لالرجل والمفرد اما كل الكلمه و

المجرىته واسمايه الذاتيه والعرضيه اوصاف

للمعاني اولاد بالذات واللفظ ثانيا وبالعرض

فتقسم اللفظ اليها مجاز واما فعل المضم ذلك

تسهلا للمبندى (وهو ان المفرد العا والذى اى

اللفظ الذى لا يبع نفس تصور مفهومه عن

اى ذلك نسجه

وقوع الشركه فيه اى وذلك المفهوم مريض

جاء حرف حرف
مردود عليه حرف
لما اولت فلا ينتقض
الامر بها والنهي منها بكلف والملازم
بالفعل الصلح فلا ينتقض خبر آمنوا
وصدقوا وبالطلب فيها كما وخبر صدقوا
نحو خبر لا تشركوا بالله الا ما تشركتم
في الايمان في اوصافه حيث قال وانما قص
اما تقييدى ان كان اثنان متفقان لالاماره
وصفا لكان اوصافا اليه او غيرها انما ينتقض
قد والمفرد اما كل خاصه فمفردا انما ينتقض
وقد يقع كونه كونه كونه كونه كونه كونه
الاول لا يمنع عنه وقوع الشركه فيها كونه كونه
بالفعل المقصور فمفردا انما ينتقض اثنان
المقصور فمفردا انما ينتقض اثنان
اثنان الاول لا يمنع عنه وقوع الشركه فيها
اقام للمفرد اول الخ واللفظ المقصور فلازم
والجواب عن ذلك ان المقصور المقصور
بالدلت والمفرد المقصور المقصور
المنقسم اليها هو المقصور المقصور
الانساب ان يبدل الاوصاف بالاقسام ومبارك
المجولات اجماع الكلمه وتواليها بانضمام المردول
فعل ان مع انه تقسم مجاز للدال الى اقسام المردول
فلا يمنع ان لا يمنع لان المانع هو العقل فلازم
نسبه النوع الى المفهوم ولا يسبب كون النسبه للمباله
في الامتناع من عدم وقوع لكان المقصور المقصور
افرض المحل لا فرض المحل فلازم ان هذا النسبه
لا يشهد على الفرض ولا يبع قوله اثنان وتبين
ودفعه بان الكلام على حذف المقادير اى ومن
وقوعه في فاسد لا يتقاضه بالمعنى لعدم
الفرض من الفرض المحل والاصل العام
اقبانه على عدمه قد الشركه ان شركه كثر
فيه بمعنى علمه ان القوة كثره
منه وان العطار ومن عنى العطار اللام
عطره بغير العطار صلى الله عليه وسلم
اما لكان فرض الشركه كثره كثره كثره
مما لا ينفك عنه كثره كثره كثره

وانہ لم یکن لہا فرد فی الخارج فضلا عن وقوع

الشركة الا ان نفى تصور مفهومها لان

الشركة بين أفرادها الفرضية وإنما يتكلف

فواذخر اشر هذه الاشياء بنا، على ان قواعد

لأنه قد تم بالفعل في الواقع من قبله
عامة شاملة على الموصولات والمعدومات

وَأَنَا قَالِ نَفْسٍ تَصُورُ مَفْهُومَهُ وَلَمْ يَقُلْ نَفْسٍ

تصوره لما عرفت ان مدرك نفسه هو اللفظ لا نفسه

المفهوم وبهذا يتبين فو قدهم لزوم المفهوم

للمفهوم واللا انسان فان مفهوه الحيد ان

[illegible]

ویرید خوار مع شخصی مودید

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

کثرتی و عظمی و اما جزئی و هو الذی یمنع

نفس تصور عن ذلك ثم أتبعه وقوع الشكر

فِيهِ (كَرِيدٌ) فَإِنْ مَفْهُومُ الْحَيَاةِ النَّاطِقِ

التقین و الشخصی و هوین حیث هو تصد مانع
ای الاشترک او الصدق والحمل مریح

عه وقوع الشركة فيه وهذا خبري حقيق لا يحجب

عنه في هذا الفن وإنما ذكره في هذا المقام تكملاً

للاقسام ونصير المفهوم العلم على التام وتبدأ

وَمَا عَلِمْتُ مِمَّا مَدَّ إِلَهُهُ عَلَيْهِ الْعِلْمَ مَا مَنَعَهُ أَنْ يُبْدِيَ آيَاتِهِ بِالْبُحْرِ وَالْجَبَلِ

منكم الغفول مع ان يكون نفع
 او باخره لان ما دنا الخلف
 وانما عتقنا وعليه التور
 الا فتننا وعليه التقدير
 لو اطلق عليه لان من طلاق
 او التور مع الطلاق
 او التور مع الطلاق

كما يطلق عاصداً المفعول كذا، يطلق على كل اخصر حث

الاعم وسبح الجرنى الاضافى وصداىم مطلقا من

الحقیقی لآن کل جزئی حصّہ فہر اضافی مرغیر

عکس کلی اما بیان الاول فلان کل شخص مندرج

نَحْتِ الْمَاهِيَةِ الْكَلِمَةِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلَمْحُورُ كُرْدِ

الحق في الاضافه في كلامه لا لانسان فانه جزئي اضافي

للفلور بحث الحيوان ولما فرغ من مباحثه الا^{لفظ}

شرع فی بیان ایسا نحو فقہال (والتع اما ذاتی)

رہن علی ماہود آخر و آخر علی ماہود بخارج

التقنين عليه والانس وقد حجاب عنه جدول فانه ليس بمفهوم

ففيه المصدر بالفعل باللفظ وكان المقابل فيه وليس
والماء يصح اذا لم يرد منه اندراض المتخمة في من مباحث

اقامها في الكلمات الخمس وبيان اساعده التي يقترنها

للفظ بالوابع عنه المود والربح في غنها او ما يشبه
قد تم ان الصبح دوى والنفس تروا الاشياء الى الابد

صورتها او هو جار علی بن القایس از کلب بنو نم اصا

المندرج تحت عيني فلا راد
للاختصاص والاعتماد
للمنفعة والاعتبار
للمنفعة والاعتبار
للمنفعة والاعتبار
للمنفعة والاعتبار
للمنفعة والاعتبار
للمنفعة والاعتبار

ان الله تعالى
يدين نفسه على كل الاصلح
فيضايفه اعني الحق لتوقف الاصلح
توقف ما يتوقف عليه كونه لا يحاط به ان القوة
كذلك توقف على ان كلمة كل لا تحيط به فانه ينفذ ان
الانفس تكونها ويجاب بانه ينفذ ان

عالم وقد نلتهم اياه
منع وقد نلتهم اياه
اقام خوف التقليل مقام الخرج
المدر لا ريب فيه كما يصدق المظهر فليس
ان هذا عن معنى العموم فضلا ولا نقل تحت
لما ههنا اه اى الحكم فان الحكم اى
لما ههنا اه اى الحكم فان الحكم اى

المقدم العام الكفاء نقضه بوجوبه
من الدائم والعرضي فلا بد نقضه لان ان كان
لاعتناع الماهية الطولية تركية مما لا
ضربا والا نرى تركية مما لا

كون نبي كلنا و...
والاقتدار والالتفات في حق المصير
فمنها كانت فحشة المصير
وهو خلاف تقين
من ان يجر
متابع فضله في الزهد لكن انما يتم اذا اعتر
لكم نقابل عدم والملكة وعه الثاني ما به غير

أهـ لكان المراد بها انقسامات النظم لغيره
بما فلا راد انه ان اراد بما ضحاها القسام الحقيقية
فقسام وله مجازة فلم يفرغ عنه بعد اتمام
الاجواب انه ليس بسم بل رسمه اصطلاحية على

التلويح اس القوم

اعلم ان هذه هي حقيقة
الانسان والفرس
في النوعية

انما دللنا على ذلك عند
الانسان اه ان اردت ان
تدعي ان الانسان هو
نوع من الماشية لا بشر
فانك لا بد ان تدعي ان
الفرس نوع من الماشية
لا بشر فلو كان كذلك
لما كانا من جنس واحد
بل من جنسين مختلفين
فانما دللنا على ذلك عند
الانسان اه ان اردت ان
تدعي ان الانسان هو
نوع من الماشية لا بشر
فانك لا بد ان تدعي ان
الفرس نوع من الماشية
لا بشر فلو كان كذلك
لما كانا من جنس واحد
بل من جنسين مختلفين

انما دللنا على ذلك عند
الانسان اه ان اردت ان
تدعي ان الانسان هو
نوع من الماشية لا بشر
فانك لا بد ان تدعي ان
الفرس نوع من الماشية
لا بشر فلو كان كذلك
لما كانا من جنس واحد
بل من جنسين مختلفين

المراد ههنا وهو الذي يدل على حقيقة جبريانية

او لا يخرج عنه حقيقة جبريانية (كالحيوان بالنبوة)

الى الانسان والفرس فانه ليس بخارج عن

حقيقته بل باخل فالكل اما ان يكون نفسا حية

ماخدة او داخل فيها او خارجا عنها والآول

في ما هو كماله ما سأل عنه تمام الحقيقة فان كان المنول عنه واحدا فالطم تمام الحقيقة المجمل ان كان
شخصا او صنفيا والا فالفصلة وان كان متعدد او طم فالطم الاولى وكله ان سأل عما يميز الشيء ولو لم
عن بعض الأعيان ذاتيا او عرضيا فليحفظ في جوابه ان فيما يجاب به السؤال بما في ما هو وكذا
قوله او في جواب في وهذا الجواب ان صفة هذا الجواب او هذا ذواته او مجمل ما به في فصله كان
فيه تنبيه على ان الانسب تفديدها هنا للمقابلة في المهور اشارة الى لمية قولهم اعادة الشيء
ولك في وجه الاختصار وجه آخر وصوائفه اما
مقول في جواب ما هو او جواب اي شيء هو في
ذاته الثاني الفصل الاول اما يجب الشركة
فقط او يجب الشركة والخصومة معا الثاني
النسخ والا لا الجنس وهذا اجماع ما فصله
المصنف بقوله والداني المهور الذي هو ما
لا يملكه خا وجاعن حقيقة جنسية (اما مقول
في جواب ما هو يجب الشركة فقط، وفي بعض النسخ
المحضنة بدل فقط ومورد بها واحد وفي بعض
النسخ لم يقع شيء منها ولا ضمير فيه اذا المحر

في قوله المهور الذي هو ما لا يملكه خا وجاعن حقيقة جنسية (اما مقول في جواب ما هو يجب الشركة فقط، وفي بعض النسخ المحضنة بدل فقط ومورد بها واحد وفي بعض النسخ لم يقع شيء منها ولا ضمير فيه اذا المحر

مستفاد من تسمية كالحيدان بالنسبة الى الانثى والفرق
في قوله المهور الذي هو ما لا يملكه خا وجاعن حقيقة جنسية (اما مقول في جواب ما هو يجب الشركة فقط، وفي بعض النسخ المحضنة بدل فقط ومورد بها واحد وفي بعض النسخ لم يقع شيء منها ولا ضمير فيه اذا المحر

ليُعلق به قوله على كثيرين وقوله على كثيرين ليصف
 بالمتماثلين
 بقوله مختلفين وهو احراز عن المدعى وخاصة

والفصل القريب وقوله في جواب ما هو احراز

عن الفصل البعيد وخاصة الجنس والوضع العام

فللمثل من القيود فائدة فمن قال كل زائد لا طائل تحته

اذ مقول على كثيرين يقع عنه فقد انى بزيادة لا طائل

تحته وقد تقرر انه لا يجب ان يليه جميع فيود

التعريف منحرف في الجامع والمائع بل قد يكون بعضها

لمجرد تحقيق المقام وكشف الراجح من ذلك توهم متركهم

ان الذي ينبغي تحجته المدعى فلا بد ان اظهر جميع ضلوعه تفصيل الحاصل لان
 خاصة المدعى خاصة وهو خاص رتبة مختلفين بالتحقيق ورفعه بان
 الراجح بالاشارة فندفع ما استدركه ترك حكمه في نفسه بالنسبة الى
 المدعى ان ما ليس لخاصة المدعى ولا لخاصة من ملته بل هو للمدعى
 ومجوده في الجيد ان الجيد ان انا القوة واللام على سبيل المثال
 رفع للايجاب اهل الفدرى ولا امكن تحقيقه في ضمن السلب
 مع فائده وعدم خوضه في الفدرى لان نفقضا الفردية
 المكنة العامة وذا الاستلزام كون الوقوع بالفضل صحيحا
 اضرب عنه بقوله بل قد اده تنبها على تحقيقه في مادة صحة
 الاجاب انما لا يرجع الى الفعل ان القوة

الاخبر هو شبه العارض بالمعروض بقى انه لم يذكر رده بان المراد العقولية بالان كان وهو عينة مع الكلية اما السابق
 منا والآن المتبر فيه مطلق العقولية والمراد بهذا العقولية في صواب ما هو او اي شيء هو او قولاً عن ضياء
 وما قيل ان المراد العقولية في صواب ما هو فحقه انه لا يتمش في ما عد المنى والنوع في الاكونه المحرم
 لمؤثر ان يواد منه كونه ذاتيا للمختلفات الحقيقية وكذا البواني او يواد ما في الوجود الاول للاغصا ر قوله
 اقوله كلامه في البرهان يقتضيه ترجيح قول المعترض على القيل الاول حيث قال في تعريفاتها ويعرف

خلافا لما هنا في غاية السهولة ان اراد باله
 الا الواضع في اللغة والاصطلاح فلم يغني
 او الى غير فم كيف والعلم بما اعتره المصطلح
 الاول دون شرط الفناد استدلته

الاشباه بين العارض والمعرض وعدم
 الفرق بين التلي الطبعي المعرض وبين الكل المنطقي

العارض وقيل الحق انها حدود ادلا ماهية

للمجنس مثلا ورا هذا المفهوم ^{منطقي} اننا لا نعلم
 كاستدل

يكون الجيد جنسا الاكونه مقولا على الكثرة

المختلفة الحقيقة وكذا الكلام في البواني

اقول كيف لا يليق هذا حقاً في المفهومات

اللفوية والاصطلاحية امها في غاية السهولة

لان اللفظ اذا وضع في اللغة او في الاصطلاح

في مقدمتي اني ما نظم لتكنته هرا ان المفهوم واللفظ متحدان زانا مختلفان اعناراق حنبس تفتي كوتة عن زكو
 الفرع ان المراد بالخارج معناه الحق فيلزم عد النوع الاعنار من اقسام الوصف ان كان مشتركا
 اى صيغته مشتركه وان كان فصلا من حيث التميز اذ قد يكون بين الحنبس والفصل في الماهية
 الاعتبارية عموما من وجه يفرق بطل مارة انتراق الاخذ في مشترك ان غير ميز وقوله مبرا اى والخصا
 فيه لعتبارك في هو عرفت الانب خاصية ان اختص به وعرف عام ان لم يخص في فوضعت
 لم لا يجوز كون الموضوع احد الامرين المارين في كالقول قياس هو الفارق اى لقوله ^{يا عطار} _{عطر على}
 لله

لغز فاصودا في مفهومه فهو ذاتي حنبس ان

كان مشتركا وفصلا ان كان مبرا وما هو خارج

عنه فهو حنبس فلا اشتباه بين حدودها

ورسومها المسماة بالحدود والرسوم الاسمية ففقدت

اللطائت كلها ذاتيات لانها جمعت اولا

فوضعت اسماها بارانها ففقدت حدود اسمية

لها ومع ادعائها ماهيات وارثها فعلية البيان

والقول بانها يجوز ان يكون لها ماهيات وراء

لكل المفهومات ولا نعلمها كالقول بانها يجوز

ق ومن بعض ما اده بان قال ينتقض به تعريف الجنس القريب بالبعيد لان الجنس مثلا جواب عن الانسان
والجنس متحد مع الجواب عنه الانسان وجميع ما ذكره فيه والجواب اما جعل اضافة البعض على الانسان
اي كل بعض ما اده او على الجميع على الكل الا افراد لا المجموع الا ان اثاره على الكل الا افراده والاسباب
بالبعض غير بخلافه فاقبل انه بمعنى الكل الا افراد لا المجموع لا انتقض بالبعيد ثم الملازمة في وعن
جميعه ولا ينتقض التعريف بها جنس قريب تحت نوعان فقط لان البعض والمجموع لا ينفصلان
تقدير ما اضيفا اليه في نفس الامر على انه ليس بمحقق العهود لانتقض به ق وتبين ان جنس بعيد
وعن بعض ما يشاركها عتق الجواب عنها وعده جميع ما
يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة للانسان والبعيد ان كان
الجواب عنها وعده بعض ما يشاركها فيه غير اجواب عنها
وعده البعض الاخر وتكون هناك جوابان ان لا
بعيد بمرتبة كالجم انما بالنسبة الى الانسان
وثلاثة احوال ان كان بمرتبتين كالجم المظهر بالنسبة
اليه واربعه ان يثلث مراتب كالجمه و هكذا فبدل
المراتب يسج الجنس السافل ومنها هاسج الجنس
العالي جنس الاحياء وما بينها تسج الجنس المتوسط
ان وجد القوة

ما يسمى بالجنس البعيد جوابا عن ذلك
الذي هو في انهم المظهر للمادة
بجميع ما يشاركها في ذلك

ق ولا تحت كور لا تنصصا على ان لا يقتضى للشيء مفرد ان في كل من احدى لا المجموع والالتزام كل من الجنين الزماني مفرد
ق لا العقل اه قى السيد قد ذكره التمثيل بالعقل موقوف على اختلاف العقول العشرة بالحقيقة وعدم كون الجوهر
حسنا لها فاللابق زبارة اش ولا العقل تمام الماحبة المختصة للعقول ق حنا بل لان عرضا عاما لان القول بكونه
العرض كذلك دون الجوهر في قول مجبى يمكن القول بحسبها مع لا مفرد بالعقل والالم مثل النوع الاخر
لم يقل بالعقل فلا حاجة الى قول ك فليس المراد اول اجتماع امكن القول بحسبها زمانا ق بحسب الشركة ان كان
المواد عنه متعديا من الافراد الخارجية في الخصوصية المختصة قد قال ينقص التوفيق بالجدانام لقولته بحسبها
والجواب ان المقم معتبر في الاتام فنجى حجه قيد العلم لانه مركب ق من الاحوال قال عبيد ومعها انتصابه على ان لا
اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان ما يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمع

كلنا سواء اجتمعوا اولافا لمعها كونه الشركة فهذه مراتب ثلث للحسب باعتبار الترتيب فان لم يكن
او الخصوصية مجتمعين في العقلية في جواب ما هو ^{لان المراد بالمتولية ليس بالفعل بل امكانها}
ولا يقتضى ان يكونه العقولية وزمان واحد مرتبا بان لا يكون فوقه ولا تحت جنس كالعقل ان لم تفرض
ومنه يظهر انه لا ينزيم من تاويلها ضر كونه

بمعناه وان لم يكن بمع الجميع وان المراد المعية
ان زمانية ولا بد ان مقتضية بحسبها ليست
في زمان واحد فلا يعجز قوله معا خلافا لما
انادى اشق بل يعلم الاجتماع الاول بل
الاتباع المظم لان المراد شرط النفع لان

الاشراط بشئ لان الثاني لا ينافي تحقق
الشروط في ضمن ذلك الشئ مع استماع تحقق
المعية صفات في ضمن الزمانية على التقدم وتظهر
ذلك باننا بل في الماء المظم والماء ونحوه فما
قبل ان الاطلاق صفات لنفي الاشراط لا الاكراه
ان في قاعدة تعلق ما يتقدم ويمكن كون احوال
منه احد بحسب الشركة ومن افرض الخصوصية
مرتبا او معا وكون الجواب عنها واحدا لا يمكن

كونه بحسبها من شخص مرتبا والجواب عن شخص
معاروم واحد فلا حاجة الى التعلل على علم
الاتباع ان في القوة ^{اللام على الجدل}
اللام ارم ليس له قبله ونفسا بل لانه وكذا ما كان كرامة

في القاموس هذا بحسب راي بعضه وقدروا ان كان السؤال
بالشركة يكونه مقولا في جوابه وان كان بالخصوصية يكونه
مقولا في جوابه ومعها انتصابه على الحاقية اي مجتمعين والوقت
بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان ما يفيد الاجتماع في حال الفعل
وجميعا بمع كلنا سواء اجتمعوا ولا كذا في الرضى فالمنع ما كره
الشركة والخصوصية مجتمعين في العقولية في جواب ما هو

المعية الزمانية بل يعلم المأجاء فلا يرد ما يتقدم
ولا يقتضى ^{لان مقتضى}
بحسب ان يكونا معا لا فائدة الاجتماع ^{في زمان واحد}
ان يكون معا لا فائدة الاجتماع ^{في زمان واحد}
لان مقتضى ^{لان مقتضى}
بحسب ان يكونا معا لا فائدة الاجتماع ^{في زمان واحد}

وكذا إلى
 حصصه وأخرى
 بـ عنه بالنسبة إلى المدين
 أو الضامن عام للدين في الحقيقة
 لا دلل وعرض عام للدين في الحقيقة
 فلهذا إذا كان التوفيق لطلب الحق لا ينقض
 نسبة على أنه لو كان الاشتغال بالطلب لا ينقض
 جهات لا خلاف في الاشتغال بالطلب لا ينقض
 فلهذا إذا كان التوفيق لطلب الحق لا ينقض
 نسبة على أنه لو كان الاشتغال بالطلب لا ينقض
 جهات لا خلاف في الاشتغال بالطلب لا ينقض

وكالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وغيرهما مثلا إذا

قبل ما زيد يقيم في جوابه الانشا وإذا قيل ما زيد وعمرو فيقال الانشا

ايضا وهكذا إلى غير النهاية وهذا مع كونه

مقولا بحسب الشركة والخصوصية معا وهو

أي ما يقال في جواب ما هو على النوال المذكور

والنوع الحقيقة كما هو المتبادر عند الإطلاق

وهو أن كان متعدد الاشخاص في الخارج

كالإنشا فهو مقول بحسب الشركة والخصوصية

وإن لم يكن متعدد الاشخاص فيه بل كان

ق من هذا في الخارج مع امتناع الغير كدليل الوجود اولا ق لا تشمل اشياء كان الى القدر في ق ليشمل من قبل انبت الله
ناتنا حسنا والامن بيشمل ق ظاهر هذا بقصد انه عند عددها بيشملها فقيها وهذا كذا لث لحصوله بتعليم الاختلاف من الخارج
والذهي وهذا من معنوي لاختلاف ما قاله ق فتأمل وجهه انه يجبه عليه من انه لا يشمل النوعي المقدم مع انه يفهم
البلغ يتناول به ويقتضي كلامه هنا ان التعريف للنوع في الخارج وقوله اختلافنا الى انه لطلق النوعي فتناوبا
ق على كثيرين حصصا او صناعا او اشخاصا ق اختلافنا ندبته الصفة الى ظرف الموصوف في الاول وظرف ونفتم
في الثاني وليس ندبته اليه الى ظرفه فيها لان الاختلاف او اعتبارا رعيه موصوف في الخارج ق في جواب ما هـ
قد عرفت انه يتعلل في السؤال عنه الواحد والمتعدد فلا يريد ان هذا لا يلائم قوله على كثيرين ولا عاصته الى
القول بالاشتراك فان بقا يهدف هنا ما هـ
وما هو يقربيه على كثيرين وهذا على واحد يقربيه
ما هـ ولا الى القول بان الامر بقول عليها
رفعة او دفات ثم انه لم يقل على واحد لان الحمل
عليه متفاد من قوله مختلفين ق وخاصة
آي التي ليست خاصة النوعي فلا يريد ان يخرج
خاصته بقوله في جواب اصراج الخارج لا
خاصة خاصة للجنس ابن القوي رحمه الله

من هذا في شخص واحد لا تشمل فهو مقول بحسب الخصوصية

المحضه وتكون لنا او بحسب الخصوصية المحضه ليشمل

عليها شمولها ظاهر هذا فتأمل (ويستمر) اي النوعي

الحقيقة بانه كلي بقوله على كثيرين مختلفين بالعدد
لكن الملاحظ ان هذا الاختلاف في افراد النوع الذي
الاقدام

في الشخص النوعي المعلوم لا ينفي ادون الحقيقة

في جواب ما هـ قوله كلي بقوله على كثيرين ببيان

وقوله مختلفين بالعدد من الحقيقة اقرار

عن الجنس وخاصة والعرض العام والخصوص

اولا نذكر في تسمية الاقسام
 لاسيما للصوره اولها ثانها
 عن الفصل لم يقل
 والفصول للتعريف
 والتعريف على ان الفعل
 القريب لا يتعد والشيء
 الرئي فلهذا هو التعريف
 في اجزاء اياه انا هنا
 وفي ما بيننا واخره على
 التعريف عليه لاسيما للتعريف

والفصل البعيد وقوله في جواب ما هو اقرار
 عن الفصل القريب وخاصة النوع ونخصيص
 قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة بالاصرار عن

الجنس فقط وكذا تخصيص الاختلاف في الحقيقة
 في ما سبق باجزاء النوع فقط واما الدواعي لما
 القيد الاخير والموضعين تحكم كيف وفي ذلك

اخراج لما ذكره وما وقع به الشريف العلامة قدس
 وغيره من انها لو فرض عدم فروجها بالاول لم يثبت
 بالافضل قطعا فاسند الكل اليه فما لا يشع العليل

والا لم يلزم التحكم ولما لم يخص
 مشترك بينه وبين الاقسام
 فخر اصب الاقسام وانما خصصت
 القريب وانما خصصت بالعدد
 الاخير لانه لا يشترط في
 الخاصه والعرضيه مع عت
 ولا يخفى انه لا يشترط في
 والوجه العام في التعريف
 في ما سبق باجزاء النوع فقط
 في ما قبل ما قبل ما قبل

ق فان قلت لا نقض للتوحيف بها لعدم صدقه على النوع المعلوم الفرد لكن انما يتجبه بعد اغراض العن عامر
 ق انما يكون من على ما تقر من ان ما به ليس هو هو باعتبار تحققه في الخارج حقيقة وباعتبار شخصه
 هوته ومع قطع النظر عن ذلك ما هيته لكن انما يتم ان وجد الكل الطبيعي الخارج الا ان يراد بالاشخص
 والتحقيق اعم من ان يكون لنفسه او لغيره ق مشرأته ذلك القول الى النوع ونسبة الاشارة اليه
 لانه سببا فاقيل ينبغي ان يقول مشرأته الراه ويجب ان يقول المضم او لا ينبغي ق بان ما هو اي
 ار السؤال به او المعنى ما هو انه السؤال فيهم
 الجمل ولا يبعد ان يراد بالسؤال ما به السؤال
 لما قد يراد بالجواب ما به ذلك ق موجودة اه
 ار يوجد غير منازع عن وجود افرادها
 او بوجودها ق لالانسان ذكر الكاف من على
 تقديم الربط على العطف او للافراد الذهنية
 او الغير تاكيد له ابن القوة عنده من ظلمة

ويجب ان يقال انه كل يقول على واحد او على

كثيرين التي مشرأ الى النوع المخصص شخص الى

النوع الغير المخصصه كالفله صاحب الشئ قلت

قدم من السيد العلامة قدس سره بان ما هو سؤال

عن الماهية وهو اعم من ان يكون موجودة في الخارج

للالانسان والغير وغيرها من الموصوبات الخارجية

اولا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الى جميع

وجوب الاختصار الكلي في الجملة فان المفهومات

التي لم يوجد شيء من اواردها الى حصر تام ماهياتها

كالعنفاء مثلا لا تندرج في غير النوع قطعا

فلو اصرحت عنه لم يخرج الكل في الاقسام الخمسة

للايقم العبرة في الكل ان يكون مذكورا في الخارج ولو
والنوع كل فيجب ان يكون له

فضمن فرد واحد لانا نقول قد سبق ان مقدم الكل
بوتقنا ان الممكنات المتع كان خصصت في النوع

ينال الوجود والمعدم والممكن والمنعوق المقصود
الاولى التخصيص ببيان نشاء

الاصح اول معرفة احوال الموجودات ازالة لالقيده

نفس التخصيص
 غير خاص صرف فانا المفردات
 ان قلت ان لا يندرج من تخصيص الفرد في تحت احد
 بالتي هي عام اه ولم يندفع به الايراد للمكان اذ هو فقط الكل
 السواء الان لا يندرج قطعاً في انفسه لا المنعوق في تحت النوع فقط الكل
 بقوله التي هي عام اه ولم يندفع به الايراد للمكان اذ هو فقط الكل
 انفسه فلا يتم كلامه هنا فافهم في ان المنعوق في تحت النوع فقط الكل
 الموصود الفرد مع امكانه وقوله لانا نقول ان المنعوق في تحت النوع فقط الكل
 فحتم اعلم منه ومنه من منع الفرد وهو يقتضي ان المنعوق في تحت النوع فقط الكل
 امكانه ومنه من منع الفرد وهو يقتضي ان المنعوق في تحت النوع فقط الكل
 الخمسة فيه وان لم يكن شيئا منها في نفس الاف فكيف يندرج
 تحت النوع في قطع عند التعريف والشئ في الاقسام الخمسة
 الاتقان على قسمين افع عند التعريف والشئ في الاقسام الخمسة
 بعد ذلك فندرج الى اجابته وقد قدمنا في اجابته
 في عسر وكذا العنفاء وكذا الشئ وقد قدمنا في اجابته
 اهواي وكذا العنفاء وكذا الشئ وقد قدمنا في اجابته
 وكيف يجوز اه في الاصح اى في التعريف
 وكيف يجوز المنطق لعدم عروضاها
 التي دونت المنطق لعدم عروضاها
 انما رتبة ذلك لان فيه لانا اعتبار ان موفتها وسيلة الى
 معرفة الموجودات انما رتبة ذلك لان فيه لانا اعتبار ان موفتها وسيلة الى
 معرفة الموجودات انما رتبة ذلك لان فيه لانا اعتبار ان موفتها وسيلة الى

وإذا اردنا ان المقصود الاصلي معرفة احوالها يجوز التخصيص نظر اليه ورد عليه ان كلامه هنا قد مره نفاذ
لقوله في تحت النسب بان قولهم نقض التاوين متاوبا من مخصوص بما عدا المندوبات ان شاطة ونعم القواعد
بحكم الفاضد وليس لنا زيادة غرض في معرفة نقضها اذ لا يقع موضوعات والمجولات ومما ندر الحكمة في
وقد يستلزم ان معرفة المندوبات الاعتبارية والحكمة مضمومة بالشيء كذلك شمول قواعد المنطق
لها في كولا اه او لا معرفة الا بعد الاعتبارية لطلبت معرفة المصوبات لانها بآثارها ومن معرفتها يكتب مودتها
قاله عيسى ابن القوه رحمه الله صلى الله عليه وآله وسلم في معرفة احوال المندوبات الا ان قواعد الفن شاطة

بمناسبة المندوبات المندوبات
للمصوبات والمندوبات ممكنات او مستغاث

لما راليه الاشارة فالمقصود الاصلي من الفن

ان يستعمل معرفة احوال المصوبات وقد يستعمل معرفة احوال المندوبات الاعتبارية
بمناسبة المندوبات المندوبات

وبيان احوالها واحكامها فان هذه المعرفة

قد يحتاج اليها في معرفة احوال المصوبات الحقيقية

ولذا قيل كولا الاعتبارية لبطل الحكمة الى ههنا

كلامه قد مره ونههنا الى ان شرفية كولا نادر
فلنطلب معرفة المندوبات

عليه رحمه الله وردتم انه قد اعترض على التعريف
ان تعريف النوع

بانه منقوض بالجنس لان كل فرد انما يخرج ما ينافيه

لا ما يحاويه في الجملة ولا نسلم المناقاة بين المقولية

على مختلف الحقيقة وبين المقولية على منققتها

فان الجنس يصدق عليه انه مقول على كثيرين

مختلفين بالعدد ورون الحقيقة في صواب ما هو

اذا الحيوان مثلا يقال في صواب ما نريد وعمرو وما

هذا الفرس وما ذا ك الفرس فلا بد من زبارة

فقد فقط بعد قوله مختلفين بالعدد ورون الحقيقة

من يعم الاختراز به عن الجنس فتم التعرف بها

اللفظ صوابا في الجملة لان كل فرد انما يخرج ما ينافيه
لا ما يحاويه في الجملة ولا نسلم المناقاة بين المقولية
على مختلف الحقيقة وبين المقولية على منققتها
فان الجنس يصدق عليه انه مقول على كثيرين
مختلفين بالعدد ورون الحقيقة في صواب ما هو
اذا الحيوان مثلا يقال في صواب ما نريد وعمرو وما
هذا الفرس وما ذا ك الفرس فلا بد من زبارة
فقد فقط بعد قوله مختلفين بالعدد ورون الحقيقة
من يعم الاختراز به عن الجنس فتم التعرف بها

انما لا يحاويه في الجملة ولا نسلم المناقاة بين المقولية
على مختلف الحقيقة وبين المقولية على منققتها
فان الجنس يصدق عليه انه مقول على كثيرين
مختلفين بالعدد ورون الحقيقة في صواب ما هو
اذا الحيوان مثلا يقال في صواب ما نريد وعمرو وما
هذا الفرس وما ذا ك الفرس فلا بد من زبارة
فقد فقط بعد قوله مختلفين بالعدد ورون الحقيقة
من يعم الاختراز به عن الجنس فتم التعرف بها

كل ما من الاصول التي لا ينفك
منقوصة انما هي في الحقيقة بالعدد
كون من قولنا فكل ما من الاصول التي لا ينفك
الحقيقة اضران اعني الجنس كما هو كلامه
قوله ان صحة ماخذ الاستقناق في علم الحقيقة
بالمستحق يدل على علمه ماخذ الاستقناق في علم الحقيقة
على المختلفين بالتحقيق لان العلم في العلم
لا فائدة ان يكون هذا على الثاني نيلهم
بناحية قول النحويين من ان الحق في الابد هو الحق

واجب عنه ثلاثة الاول ان صحة الجواب
بوصوه

بالجنس ناظرة الى اشمال السؤال على الحقيقة

المختلفتين والى اصل المتفقتين في حكم الواحد

باعتبار النوع في كثير من مملكتها

والثاني ان المتباركة المقولية المقولية

صرامة والحيوان في المثال المذكور ليس بمقول

على التفقتين بالحقيقة صرامة واصالة

بمنوع في تعريف

بل مقول عليها ضنا وتباو الثالث ان قول

دون الحقيقة يفيد ان الاختلاف بالحقيقة جنبة

(فان قيل لا ينفك)

ما منع من كونه مقولا عليها وليس كذلك في الجنس محله
ما منع من كونه

كل ما من الاصول التي لا تتغير بالاعتقاد
منفردة عن قول الحقيقة بالاعتقاد
كون من قول الحقيقة بالاعتقاد
الحقيقة احدى ان اعتد الخبي كما بالاعتقاد
قوله ان اعتد الخبي كما بالاعتقاد
بالجانب بل على علمه ماخذ الاختلاف في العلم
على المختلفين بالتحقيق لان العلم في العلم
لانارة ان يكون هناك هنا على الثاني لتبين العلم
بناحية قول الخبير من ان الحق في العلم واخذ العلم

واجب عنه ثلاثة الاول ان صحة الجواب
بوجه

بالجنس ناظرة الى شمار السؤال على الحقيقتين

المختلفتين والى أصل المتفقتين في حكم الواحد
والثاني ان المتباركة المقولية المقولية
باعتبار النوعية التي كثيرا ما يمتنع

صرامة والحيوان في المثال المذكور ليس بمقول

على التفقتين بالحقيقة صرامة واصالة
بل مقول عليها ضنا وتبا والثالث ان قول
في نوع

دون الحقيقة يفيد ان الاختلاف بالحقيقة جنبة
ما يقع من كون مقولا عليها وليس كذلك الجنس بل
باعتبار النوعية التي كثيرا ما يمتنع

فيصح الاعتراض به بلا زيادة فيد حفظ والإرادة

في النية فيتم التعريف بدونه جمعا ومنها هذا ثم ان

النوع كما يطلق على ما ذكره كذلك يطلق على كل

ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في عبار ما هو

قولا اوليا ويسمى النوع الاضافي وهذا ما اعم

الانواع كالجسم المحم فيصح النوع العالي او خفضها

وهذا النوع الحقيقي كالانسان فيصح النوع في كل

ونوع الانواع اذ اعم بالنسبة الى ما تحتها وافضل بالنظر

الى ما فوقه كالحيوان والجسم النامي فيصح النوع المنوط

لان مقتضى انتمى واللافتة
تعدى على جميع المنتمى لا تنقسم
نفي التلخيص بالزيادة لا تنقسم
ولكن القول بانها الباري للصلة وانها
الى الموصوف او كلمة لا معنى
كل ما هي الا على الحقيقة المقولة
النظمين بانها يجب عن النوال ما
والموضا انعام والصف فلا حاجة
قولا اوليا وما عداه الى حد
اشبه هو صدمع انه خلاف اصطلاحهم
انتمى صدمع انتمى انتمى انتمى
العالية لعدم تحقق الجمال الاول في
ماهية يطلق عليها وعلى غيرها الجنس
خروج اصعب قولا في صوابه اراد بالاضمان
عن القطع وما قيل ان الفصل المكمل في كل
لحون كون محوثة في الصفات على ان
وقد الحثية معنية في الصفات على ان
انما يكون بالتحقق وحيث في جميع
سماطة الفصل اسفل عجز في لا علم
قوله وهذا هو الاضافي لا علم
المقتضى اسفل اسفل اسفل اسفل
قلى الله عليه ولا افضل من رايه
قلى الله عليه ولا افضل من رايه
بمعناها فلا تنقص تعريف المنوط
لأن المنوط لا يضاف الى ما
والمقتضى لا يضاف الى ما

من انقسم ان
القسمة في المقسمين
انما هي في المقسمين
من انقسم ان
القسمة في المقسمين
انما هي في المقسمين

وتبع المتأخرين في تركب الماهية من امرين متساويين

وقسم الفصل الى ما يميز عن المشاركات في الجنس ومثل المشاركات

في الوجود وذلك لان تركب ماهية من امرين متساويين او

امور متساوية فكل من تلك الامور يكون فصلا فيتم بها عما يشترك

في الوجود لا يصل حينئذ فالطالب بالشيء هو يطلب ما لا يكون

تماما المشتركين الماهية وغيرها ويميزها عما يشترك فيها في صنف

اليه لفظ اي مثلا اي صواب هو سؤال عما يميزها عن المشاركات

في الجنس واي موجود هو سؤال عما يميز عن المشاركات في الوجود على

ما افاده السعد للعلافة في شرح الشبهة من ان الفصل

فليس هو اليه والى المطلات لا يقال ان تركب الماهية من امرين

متساويين وان لم يتم البرهان على امتناعه على علم المتأخرين الا انه

مما لم يتحقق في الخارج فمما في جعل الفصل عما على التمييز

لا نأفعله وقد عرفت غير مرة ان قولهم عامة شاملة للوجود

قوله ان يكون وقوله الماهية في الجوهر اولاً فظاهر
بأنه فصل وخاصة فقول الماهية في الجوهر او قوله
اي صواب في قوة اي شيء هو في ذاته او قوله بان
ولا فائدة ان المظهر هو المميز الذي عما يشترك فيه
بل هو ارجح من ذلك وهو لا يقبل من ان الوجود

ما افاده السعد للعلافة في شرح الشبهة من ان الفصل

فليس هو اليه والى المطلات لا يقال ان تركب الماهية من امرين

متساويين وان لم يتم البرهان على امتناعه على علم المتأخرين الا انه

مما لم يتحقق في الخارج فمما في جعل الفصل عما على التمييز

لا نأفعله وقد عرفت غير مرة ان قولهم عامة شاملة للوجود

لَمْ عَلَى قَوْلِهِمَا أَنْ يَخْتَصَّ عَلَى هَافِيكَ فَرَقَ وَاحِدَةً وَهَوَايَ الْعَامِ

على الحمايق المختلفة العرف العام كالمنقش بالقوة مثال

اللازم العام والفصل مثال للمفارقة العام للانسان وغيره

من الحيوانات كالفرس والبق وغيرهما ويسمى بالذكور جنس

بقال اني لم اعلم ما اى علم افوار داخلية تحت صفات مختلفة

يخرج النور والمفضل المحرّب والخاصة قوله عرضيا اجملا

عَرَضِيًّا لَا دَائِمًا ۖ وَالْأَوَّلُ وَالْأَخِيرُ الْغَضَاءُ فَإِنْ قُلْتَ تَقْسِمُ

وہ جسے کسی سبب سے

المرء الكاذب الذي لا يقيم قولا ولا يفهم قولا ولا يفهم قولا ولا يفهم قولا

والعرض العام يخرج اقسام العرض الى اربعة فصول الكليات سبعة
ان يكون في

لِلخَمَةِ وَالْإِجْمَاعِ سَقَدَ عَلَى الْخَصَارِهَا فِي الْحِمَةِ فَالْيَاجِبُ

عَلَا الْمَصْنُوعَانِ يَقْسَمُ إِلَى الْخَامَةِ وَالْعَرَفِ عَلَى الْعَامِّ ثُمَّ يَقْسَمُ

كَلَامُنِيَا إِلَى الْقَدَمِ وَالْمَعَارِقِ حَيْثُ نَظَرُ الْخَصَارِ الْكَلَامُ وَفِيهِ

قلنا لا تذكروا نعمتنا والالهامه والوفع العام باعتبار

هو من اهل البيت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

والأقسام الثلاثة الأولى هي: الأولى: هي التي لا تنقسم إلى أقسام أصغر، والثانية: هي التي تنقسم إلى أقسام أصغر، والثالثة: هي التي تنقسم إلى أقسام أصغر، وتسمى هذه الأقسام الثلاثة: الأولى: هي التي لا تنقسم إلى أقسام أصغر، والثانية: هي التي تنقسم إلى أقسام أصغر، والثالثة: هي التي تنقسم إلى أقسام أصغر.

الأخلاق من عابثية واحدة وعدم الاحتساب من بابي القصد من قسم

الميرزا بهذا الاعتبار ايضا فعلم ان المقصود الخاص من هذا

والمفارقة ما لحق بحقيقة واحدة وأن مفارقة محمد بن حاتم

ما يع الحقائق فرغم محصول الاقسام الاربعة في اثنين

مطلقین یومد کل منها فی الدائم و اهل لغت و حسن حکم

العرض في هذين المعنيين وظهور الخصائص لكل في آخر مختصراً

نظر الى زينة الاقسام فراح في القسم كما فعل محشي

وہو ان تعریفیات الکلمات کل منہا مستفہد جمعا

وَمِنْهَا قَانِ الْمَلَوْنِ حَبْلُ السَّوْدِ وَالْأَحْمَرُ وَنَوَاجِلُ الْخَبْثِ

وَقَدْ كُنْتُ لَكِنِّفٍ وَخَامَةِ الْحَبْرِ وَعَرَفْتُ عِلْمَ الْحَيَاتِ بِحُلٍّ

تعريف كل من الجنس والنوع والفصل والخاصة والخاصة

على كل منها في هذه المائة والحبوب له الاسرار والخصائص

الاعتباريات كالفروقات الاصطلاحية وعندها

اشارة بطائف
الاسماء تحت التوتية
ان لم يتصل باندرجها في الاسماء فية
ولم يتصل بالاسماء فية
ابن التوتية

في كتابه في الحاشية
 لا يخفى من بابية واحدة وعلم الاحتساب من بابية واحدة
 المبرها بهذا الاعتبار في علم ان مفهوم الخاصة في علم
 والمفارق ما لحق بحقيقة واحدة وان مفهوم الحقيقة في علم
 ما يع الحقائق فرجع محصول الاقسام الى حقيقة واحدة
 مطلقين يوجد كل منهما في اللازم والحق لا يخلو حقيقة
 العرض في هذين المعنيين وظهر المحصل في كل من الحاشية
 نظر الى زيادة الاقسام فتساح في القسم كما فعلت في الحاشية
 في شيء وهو ان تعريفات الكليات كل منها مستقلة جمعا
 وسعافان اللون جنس الاسود والاحمر ونوعا للجنس
 وقصص للكشف وخاصة للحكم وعرف علم حيث يحصل
 تعريف كل من الجنس والنوع والفصل والخاصة في علم
 على كل منها في هذه المادة والجواب له الاسود والاحمر جنسا
 الاعتبار ان كل تعريفات الاصطلاحية تعتبر في علمها

وعلامته عدم تناوي القسمين سواء تباينا كما في القسم الحقيقي أم لا كما في الاعتباري وعلامة كونه للشك في الحد
ساواة كل من شقي الترتيد للموقف عند من يشترط المساواة والقوله بأنه ان تناول لفظ من في الفاظ الترتيد
للحلا القسمين كما هنا فهو للمحدود والانفليد كما يفتك الجسم ما يتركب من جوهرين او ماله ابعاد ثلثة متقد من
بتوحيه بقولهم علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للتصورات والتعديقات من حيث الاتصال
او للمعقولات الثانية من حيث الانطباق على المعقولات الأولى

لزامها البينة لعدم كونها بطريق الاكتساب والتقسيم

المحدود لا يملك في المذبح مردان التعرف والنهي بغير

الابراهيم والترديد وتعريف المعرفة لا يتلزم كقول

أما لعدم احتياجها إلى مركز أو فريدية اجرائية أو لكونها معلوماً

بوجاهة من الوجوه وأما لأن من الأمور الاعتبارية فيقطع

بإنقطاع الاعتبار وما قيل من أنه لا يستلزم التسلسل لأن

معرف المَعْرِفِ عَلَى الْمَعْرِفِ وَهُوَ مَا بَابُ الْمَعْرِفِ عَلَى الْمَعْرِفِ
فِي الْمَعْرِفِ عَلَى الْمَعْرِفِ وَهُوَ مَا بَابُ الْمَعْرِفِ عَلَى الْمَعْرِفِ

افزاره وانما سجد قولاً لتركيبه غالباً على عدم فهمه وما كان مستغنياً

و شارح الخارج لما فيه من بيان ما ذكره في شرحه

عند الجاهليين واليهود كانوا يسمونهم الكفار

سیدت بستی: تم سیدت بستی

الملك عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد المحسن بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

[illegible]

عنه جمع ما عداه والتمه

والاخرى لا يصلح ان له اصلا والصواب ان المعبر فيه كونه موصلا
الى تصور الشيء سواء كان بالكنة او بالوجه سواء كان التقدير
بالوجه عينه عن جميع ما عداه او عن بعضها اذ لا يمكن كون الشيء
متصورا مع عدم امتيازه عن شيء مما عداه واما الامتياز
عن الكل فلا يجب ثم انه لا شك انه كما يكون التصور بالكنة
كسواء كذلك التصور بالوجه سواء كان مع الامتياز عن الكل
او عن البعض يكون كسواء فتصور الشيء بوجه ما اعم واضق
اذا كان كسواء لا يكتب الا باحد هاتين الصلي للتعريف

ان امتياز جميع افراد المرفوع عن بعض الاغيار
او امتياز بعض الافراد عن جميع فلا يحتاج الى
تقديم الربط على العطف

الا ان المتأخرين لما رأوا ان التصور الذي يفيد الامتياز او امتياز
المساواة والحرى الاعم والاضيق عن صلاحية التعريف بهما
واما المبين فلما كان من الاعم والاضيق كانا اولي بعدم اعتبار
واقدم بالافراج عن الصلاحية مع ان الظاهر انه لا يفيد تميزا

ان ربطا بعينه باقدم من غيره
الاعطاء مقدم على العطف وشرطه ان لا يكون نظام
المقدم على العطف وشرطه ان لا يكون نظام
الاعطاء مقدم على العطف وشرطه ان لا يكون نظام
المقدم على العطف وشرطه ان لا يكون نظام

من ان يتركه في نفسه انما لم يتركه
عدا كونه بالحيوان الا في اعتبار الالف في بناء على كونه
الانسان بالحيوان الا في اعتبار الالف في بناء على كونه
صدقا على الشئ على الشئ في الاول ما اجاب المحقق قوله احد
فيه وتكرر الثالث على الشئ في الاول ما اجاب المحقق قوله احد
الجوده من ان يكون المعنى ما ذكره اذ لم يتركه الموصوف
والا فلا فاضيه ان الموصوف على الاصل فلا يتركه
واحد والتجديد خلاف كونه الموصوف على الاصل فلا يتركه
ومنها ان غيب صريح كما مر في قوله عنه غار في المطالع ومنها ان
هتد لا يلزم انما يتم اذ لم يوجد ابن القود
والجواب من غير شئ

ناقض فمع ما فيه من السعد والخلل من وجوده ينافيه ما صرحه

من ان الفصل وحده كالناطق فقط حد ناقص عند من هو زه

التعريف والخاصية وحدها كالصاحك فقط رسم ناقص

عند من هو ز التعريف بها فقط ولم يفصل احد غير هذا الشئ

والخوة بالترديد في معناها ولم يقل احد ايضا ان الناطق ليس

بمفصل فقط بل افضل مع جنس او عرض علم وان الصاحك ليس

خاصة فقط بل خاصة مع جنس او عرض عام فتأمل والترسم التام

هو الذي يترك من جنس الشئ القريب وخاصة اللازمة قبل

الخاصة باللازمة لان المفارقة اخص من ذي الخاصية والتعريف

بالخاص مع كونه غير جائز عند المتأخرين لا يكون رسالنا ما

بالاقتناع بالحيوان الصاحك في تعريف الانسان وانما يكون

رسالنا ان الخارج اللازم للشئ انزه في رسالنا رسالنا

ان انزهها وعلاماتها وما كونه تاما فلتا برسم الحق التام في

المنهج في تعريف صفات الشئ

وجه المناقاة ان مقتضى كلامه ان الاول على رسم ناقص
ناقص وفاقا والثاني عليه رسم ناقص
ابن القود رحمه الله
وجه الوجه ان مقتضى كلامه ان مقتضى كلامه ان مقتضى كلامه
احد الامر بل المستفاد من قوله فان كان وكان
كان الخ انه قائل بكونه النطق فصلا قريبا
والضمك خاصة وفيه في المناقاة لا شراط
المحمولية فيها ابن القود رحمه الله
ط
اقول انما يلزم اذا كان مقاربا بالفعل بهلاك
وكالت غير شاملة لجميع الافراد في بعض
الافراد والاك في النفس بالفعل للمحمول
البركة فالنسبة بين الخاصة وزيها الماس
لصحة الموجبة الكلية مطلقة عامة
الجانبين الا ان يرد باللائم الشامل لجميع
الافراد سواء كانت شاملة لجميع الافراد
الا فاضحك بالقوة او لا كما في مثالنا ط
ان القود رحمه الله
ط
لقد كان اوله من وجوده ان القود رحمه الله
ط
استدل عليه بانه تعريف بالاضغى وتنفيد
منتهى فلا يجزئ منع الضد في ما كان اللازم
عرضيا للاضغى لكونه اوضح للازم
ابن القود رحمه الله
ط
منه بانه لا يتقدم من منهج الى القيد
والا فليس منهج الى القيد والقيد
ان القود رحمه الله

ان يكون المجموع خاصته وان لم يكن شئ منها خاصته والمراد بالجمع ما فوق الواحد فيمثل التعريف الطائر الولد للطيور
اقول هذا التعريف مستلزم للدور لاخذ المرفوع في التعريف واراوان الماشي على قدميه خاصته لازمة
فيخرج ما عداه فلا وجه تخصيص الاراد الالات بالضحك بالطبع لا قبله ويدفع باعتبار المرة الاولى
بان المفعول كقولنا هذا الطريق في بيان تعريف الانسان ويدفع الاراد ان في الدور باعتبار ما عداه بتقدير
الموصوف ثم ان قيد فقط لم يطرأ ليصح قوله فيخرج الماشي ابن القوم

انما بالعبارة لان ما قاله اني بالعبارة لان ما قاله
ما انه لا يناقش في المثال غير ملتفت اليه
اذ لم يجنبوا عنه المناقشة فيه ما يمكنهم و
الا واصل العبارة اصلها وجب عليه
ايضا ابن القوم

واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه فيخرج على الا
الاربعة عرضي الاظفار يخرج مدفع الاظفار بادي البشرة فيخرج
مستويا بشرة بالشعر مستقيم القامة يخرج مني القامة ضحاك
بالطبع يخرج جميع ما عداه وما يقل من ان بعض القيد مستغن
عن البعض غير وارد اذا غرض التمثيل ولا يناقش فيه عبارة

التعريف انما هو لكشف الماهيات والاحترافات تابعة كما
عرفت وكما ازاد القيد ازاد الكشف وقويت المعرفة فانه
يكن البعض مستغنيا عن البعض هكذا قالوا ولما كان المراد من
التعريف اما الاطلاع على الذاتيات او اقامة التعريف عن جميع
طاعة المعرف والعرف من العام لا يصلح شيئا منها لم يصلح ان الجمع يجوز

بعض معرفة ولا جزء معرف فهي باقطة عن درجة الاعتبار وانما
بعض معرفة ولا جزء معرف فهي باقطة عن درجة الاعتبار وانما

بعض معرفة ولا جزء معرف فهي باقطة عن درجة الاعتبار وانما

بعض معرفة ولا جزء معرف فهي باقطة عن درجة الاعتبار وانما

في كل مناسم اه و على ما ذكره السيد قدس سره الا في ان حد ناقص في وكذا ما نقلنا
 ان وكذا في الف ضبط السيد قدس سره ما نقلناه عن الفخار آو اي وكذا في
 ضبط الفخار ما اه والا غير ابلغ في رد الفخار ووجه المخالفة ورتاف
 واخر المتنازع عند ما قاله الفخار لموافقة لما قالوا ان المركب
 الذاتي والوضعي عرض المؤيد بالقضايا المستقلة في اقسامه وانها وحدها
 سابقا ما ذكره السيد قدس سره وقد علم الان او بالوضيات او بالركب منها يؤيد
 محتاجا ولا ينافيه نسبة المخالفة اليه في ما سبق لجواب ان يكونه لتأديب مع السيد
 او لتفتحه به **انها القوة** **عنه**

ر لا اله الا انت المقتدر
 وكوننا لك معلوم من قوتك سابقا ان كانت
 من كتب فلا يريد ان وجه اسم في المشبه به الا انهم لم يسموا به الا
 الى جعل الكائنات للقران ان القدر المحض سنة الف وثمان مائة واربعة
 وقد يقبض من شعبان ثلثة وعشرون يوما من سنة الف وثمان مائة واربعة
 اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد عدد صلواتك ومداد كلماتك وبارك وسلم

الاسم الحقيقي لا يتغير بل هو
الاسم الحقيقي الذي لا يتغير
حيث انما هو الاسم الحقيقي
لا يتغير حيث انما هو الاسم
الاسم الحقيقي لا يتغير بل هو
الاسم الحقيقي الذي لا يتغير
حيث انما هو الاسم الحقيقي
لا يتغير حيث انما هو الاسم
الاسم الحقيقي لا يتغير بل هو
الاسم الحقيقي الذي لا يتغير
حيث انما هو الاسم الحقيقي
لا يتغير حيث انما هو الاسم

ذلك الشيء او يكون وجوها واعتبارات منه فتعريفها هي

الحقيقية لاسم من حيث انها ماهية حقيقية تعريف

حقيقي يفيد تفسيرها ماهية في الذهن بالذاتيات كلها او

بعضها فيكون حلا حقيقيا تاما او ناقصا او بالعرضيات او بالبركة

منها فيكون راسما حقيقيا تاما او ناقصا لكون الاطلاع على ذاتياتها

وعرضياتها والتميز بينهما متغيرا بتغير تعريف مفهوم

الاسم ومانع قوله الواضع فوضع الاسم بازائه يكون تعريفا هيميا

يفيد تبين ما وضع الاسم بازائه بلفظ اشتراك قولنا الغنصر

الاسد او بلفظ يشتمل على تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا كقولنا

الجنس كل مقول الخ وهذه بتيسر الاطلاع على ذاتياتها وعرضياتها

والتميز بينهما بلا صعوبة اذا ما هو داخل في الموضوع له فهو ذاته

وما هو خارج عنه فهو عرفي وقد مر اشارة اجمالية الى ذلك

فتعريف المعلومات لا يكون الا اسمها اذا لاحقا بقا لها بل

اسم من حيث انه مفهوم الاسم ومانع قوله الواضع
سواء كان هيميا ماهية حقيقية او لا

مع انما هو التعريف الاسم لكونه علم
الاسم من حيث انه مفهوم الاسم ومانع قوله الواضع
سواء كان هيميا ماهية حقيقية او لا

فانما هو خارج عنه فهو عرفي وقد مر اشارة اجمالية الى ذلك
فتعريف المعلومات لا يكون الا اسمها اذا لاحقا بقا لها بل

وتعرفه تعريف التعريف الحقيقى وفى تقدير الموفى بالكسر مرافقة التوكيد بالكسر للذكر بالهم وقيد بالحشية
 اياه الا ان الهمية الحقيقية لسمى الاسم اذا لو خط لامن تلك الحشية بكونه تعريفًا اسياق يعيد
 نفس التعريف الحقيقى كما يشهد به علم التزديد وليس تعريفًا له حتى يكون كلمة او لتقيم الممدود للام
 عن تعريفه بارتق شتر لا شناه البنى بالوصف العام والفصل بالخاصة ق يبيد اه نفس للشرى
 الاسم وتويفه ق تعريف مفهوماه نظير بارتق بلفظ شتر عدم توضحه للتعريف اللفظى شتر ارف
 اللفظ والاسم كما ذهب اليه المحققان فى كلامه فى البرهان علم فى عدم تزارونهما كما هو محتاج اليه
 ق مع تفصيل اه ان يقصد به التفسير والى يقصد به تبيين المعنى خلافًا لما ذهب اليه الشريف
 ودفاقا للتفانز الى وشاره ان التويف اللفظى من الطالب التصديقية عند الشريف وتصديقه
 عند العلامة وشتر الشريف ق فتوزان معنى او فصل على سبيل من التخلو لا الجمع لهما لحوار
 ان يكون بين هذين نهما عموميه وجه فليكون كل جنة وفصل للآف كالان لا يبين
 فى تعريف الرومى ق لا يكون اه قد يقال ان المحرم لان الامور الاعتبارية لها وجود فى نفس
 الارهاق بنبات الحقيقىة اذ لها حقايقية والحواس لها اضافة فى الموصودات لان
 المراد بها الايمان ان شتر فى نفس الارهاق اثار اليه فهم والمراد بالثانية بنفسها او كذا
 انشراحا كما اشرنا اليه ابا لوة ومخلصه صلى الله عليه وسلم فى الخلاق وفانم الانبياءية يا محمد وله

الغرض البطل الثالث في بيلين مباری الصفا

وَمِنْ الْقَضَايَا وَأحكامها وَمَا تَرْقُفُ عَنْهُ أَقَامَ الشَّيْءُ وَأحكامه

على معرفة ذلك الشيء عرف المصنف القضية أولا فقال القضية

تارة تطلق على العقيلة وأخرى على المفضلة أما بالاشتراك

وَبَانَ يَكُنْ حَقِيقَةً فِي الْأَوَّلِ حَاجِزًا فِي الثَّانِيَةِ تَسْمِيَةً لِلدَّلَالِ

سم المدلول على ما اختاره السيد العلامة قول هو مراد في المركب

بشيء من المركبات ثمانية اذ ناقصة اصابها اوانشاء وهو يطلق

بغير تأمل على العقول والافعال على الموقوف اشراكا وحقيقه

تَحَارُّواْ وَآَن جَعَلْنَا التَّعْرِيفَ هَهُنَا الْقَضِيَّةَ الْمَعْقُولَةَ كَمَا عَمِلَ

يُرَكَّبُ الْمُعْقَلُ وَأَنْ جَعَلْنَاهُ لِلْمُفْرِطَةِ فَمِنْهُ الرُّكْبُ لِلْمُفْرِطَةِ

وإن كان يراد كليهما معا إذا العنيتان المشركان وكذا المعنى المحمدي

المجازى لا يجمعان ولا ردة في اطلاق واحد على ما سبق ووضعه

ان يقال لقائله انه صادق فيه وكاذب ففصل خرج الاثر

بره لایه خلاصه
از علم الاحیاء

بنو عبد الوهيد

[illegible]

۱۰۰
 واصلت واصلت
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰

ط
سلف باطن الاضواء وبني الكثر اك
سلف الحقيقة والحجاز وبني الكثر اك
سلف الحقيقة والحجاز وبني الكثر اك

اللفظ بالاول
فانها ببل الى الاول
لان اكثرهما لا ولا لا يصير
وبدونها لا تنفصلها على الاول في اللفظ المجازي
ومع ان في الحقيقة بخلاف المشترك ولم يقبل
لان لفظ المنطق الى المعقول بالذات
الاولى بغيره

باب على
مد
نار على الأصفية
ان يكون عرضا عما انزل
انصطح لي تحقق والاحتمال
اللفظ
نحو
لكن على القصة لان انت كيف وصف
اولادك والذات والمعنى ثانيا وبالوضع
انما التوضيح

مفتحة في الاول مجازي
ولما جعلناه لا يطلق عليه القضية بطريق عموم
العميان يكونه كمن ما يطلق عليه القول ولم يفر
مع ما ذكره يعلم حال احد هما بالفتحة
الا ان كان

فلا يمتنع أن أراد أن كل منهما بخصوصه غير مكرظ مع الآخر فلم وغير مفيداً وانها غير مكرظين ولم في حق ما يشلهما
 من منع الجواز لظهورهما بطريق عموم المجاز يتي انه يلزم احتمال المشترك او الحقيقة والمجاء في التوفيق والحوار ان صاد
 تضمن ما اذا لم يكن المحذور كك واما جوابه بانه انما هو عند عدم التوفيق وهو موجوده اذ القائل يدل على ان
 المركب المنفوخ فغير صحيح لانه بالنظر اليه بمعنى اللفظ والى المعقول بمعنى القائل على انه يابى عنه الشئ الاول من
 التوفيق فيصح ان يقال لم يقل يقال لئلا ينجح عن التوفيق قضية لم يقل لقائله ذلك بالفعل ولم يقل قول قائله
 ينجح قول القائل والمجنون اذ لا يصح ان يقال لها ذلك عرفاً لم عيب وزاد قوله ينجح لئلا يثبت لانه لا
 يصح ان يقال انه صادق فيه لانه لا يصح ان يقال انه صادق في آخره صادق فيه الضمير راجع الى القائل فغير
 الثبات على مذهب الحكماء حيث عبر عن القائل بالضمير الثاني مع اقتضاء المقام للمخاطب فلا يرد ان القول
 المعدر باللام بمعنى الخطاب فينبغي ان يتبدل اليك ولا ينجح الا جعل اللام بمعنى على او في او للتفصيل ثم انه ينجح انه
 يلزم تنكيك العزم ولا يندفع بجعل ضميره راجعاً الى القول لان الضمير الصادق للقائل بقرينة ينجح الا ان يتم ان
 كلمة في الاعتبار المدحول ان ذلك القول صادق باعتبار نفسه فيقول الى التوجيه الاتي بقوله ثم ان احسن في
 يندفع به الايراد السابق في فصل الى الفصل فلا يرد ان الفصل مدحول الكلام الذي هو من الفاهم المودة
 فلا مانع لكونه ركباً ذلك القول باختصاصه بالنصل الحقيقي وهو هنا اعتبار ابن القوه دله

في كخصرصة المخاطب بالفتح والراد بها كونه عالمي يمتنع معقول الجز او عدم حقيقة فلا ح توجيه اخ
 لقوله المار والمخاطب في اما ثبت اي وقوع ثبوت اه وقوله ادسبه الى كلب ثبوت فان كان الضمير
 راجعاً الى الشئ في كلامه اهباك دوالا فلا ينجح ان يحصل القضية بارة عن افعالها المعقولة
 فبطل النسبة بين بين واخلافه دون النسبة انما لم يحكم ابن القوه دله

والمركبات النافعة لأن احتمال الصدق والكذب من قولهم القضية

كما هو الحق وهو المشهور وعلم الجمهور والمتميز بمقتضى بينها وبين المركب النقيض في أعمال الصلح والكذب باعتبار انه يشر إلى

النسبة الجزئية وردت بالاطلاق أصلاً الصدق والكذب على

المركب النقية بحمد ما يشر إليه بقية صحة إطلاق استعمالها على

الانفاق باعتبار ما يستلزمه من النسبة الخيرية ولم يقل به احد

فَأَمَلْنَا أَنْ نَحْمِلَ الْإِثْمَ إِنَّا كَذِبٌ أُولَئِكَ يَحْمِلُونَ

القضية وحدها ما بينهما وهرثوت في الشيء أو لم يلبس عنه مع

قطيع النضر عن خصوصية ذلك المعلوم وخصوصية العالم

والمخاطب فلا يخرج عنها قوله بـلغة وقوله الرسول وما هو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

رد القضاء خصومية القائل وغيرهما من الخصومات كـ

ولا حظنا محصل مفرد ما وجدنا وما ثبت في السنة اولى

این کتاب را در سال ۱۳۰۲ هجری قمری
 در شهر تبریز چاپ کرده ام
 و در سال ۱۳۰۳ هجری قمری
 در شهر تبریز چاپ کرده ام

من القوة
يرد هذا لا يرد في
القضايا الشرطية فقط

لا بد منها نسبة حكمية لا بد وان يكون مع

وان لم يكن مع غيره فاما ما تبادر الى الخيال

من ان الحكم لا يتبع الا ما هو عليه من حيث هو

الحكم لا يتبع الا ما هو عليه من حيث هو

من نسبة الحكمية لا بد وان يكون مع

وذلك من الحكمية لا بد وان يكون مع

او مع غيره فاما ما تبادر الى الخيال

من ان الحكم لا يتبع الا ما هو عليه من حيث هو

هذا ليس كذلك نسبة الحكمية لا بد وان يكون مع

فوافق نسبة الحكمية لا بد وان يكون مع

بان تكون ثبوتية او سلبية لا بد وان يكون مع

اصلها ثبوتية والاضمة سلبية لا بد وان يكون مع

الحق والمذهب المنصور وقيل الصدق والكذب مطابقة الحكم

فكلامها للاعتقاد وقيل للواقع والاعتقاد جميعا وكل

منها مائة ودفعت بين في المطولات ثم ان الصدق والكذب

وصفان للقضية اولد وبالذات والمقابل ثانيا وبالعرض

فلو عرفنا بانها قول في الحكم الصدق والكذب لكان اخصا وادعى

وصفان للقضية اولد وبالذات والمقابل ثانيا وبالعرض

فلو عرفنا بانها قول في الحكم الصدق والكذب لكان اخصا وادعى

وصفان للقضية اولد وبالذات والمقابل ثانيا وبالعرض

في مطابقة الحكم بشرطه والاداء بالحكم الايقاع والانتزاع وهما انما يتان بوجودها الاصل بالنفس قيام الوضع بالمثل
 كما ان صفاتها لا يوجد بها النطق فيكون الحاصل في صورتها لعدم افتقار التصديق الى تصورهما بتدبر
 وعدم عدل عن تدبيرهما المشهد من انهما مطابقة الجز وعدم مطابقة للواقع لانه يستلزم الدور على تقدير
 تعريف الجز بالمثل الصدق والكذب ورفع جعل تعريف الجز لفظيا يابي عنه كون الحقيقة صلا
 في التعريف وبان المراد بالصدق صدق قائله بمعنى اخباره عن الواقع وكذا الكذب يزيفه ان المتبادر كونها
 وصفين للجز باعتبار نفسه متعلقة في نسبة حكمية نسبة اعم الى الخاص وهو الحكم اذ جاء بمعنى الوقوع من النسبة
 القائمة ان الوقوع والاداء وقوع ولا يتا في هذا ما سبق من ان المراد بالحكم انجز اعتبر في الجز الايقاع والانتزاع
 لان الوقوع والاداء وقوع مرادان من حيث الحصول في الذهن بتدبيره قوله على ان وجهه في وجهه الى الاخيرين ولذا
 قيل بان النزاع في ان مدلول الجز الاداء او الاخير ان لفظ في المفردة من اللفظ فتم المدلول من الدال ان
 اريد باللفظ الدال على النسبة وفهم الجز من دال الكل ان اريد به القضية المنعقدة لافهم الجز من الكل وهو
 في نسبة ثبوتية النسبة هنا وفي الآتي كالنسبة في قوله نسبة حكمية وكان فيد مثلا معبرا اذ لا يمتنع في اشراطات
 وجعل الشبوت بمعنى الايجاب وقوله بان بمعنى لكان تكلف فالاولى ان يفعل نسبة ايجابية كان يكون هذا ذلك
 اوسلبية كان يكونه الخ والخارج بالمعنى الاعم المراد في نفس الاو كما اشار اليه بالتغير لا المعنى الاخص المراد في
 واللام يكن قولنا شريك البار من منع صادقا اذ لا خارج بمعنى الا على المدلول مع يطابقه في المفردة من الكلام
 يعني المراد بالذهنية القائمة به بحسب دلالة الكلام فليد ان كلام المجهول وانما ك ومن يتقى خلاف كلام
 من ايراد الجز مع انه ليس بصارق ولا كاذب لعدم قيام نسبة بالذهن بحسب الواقع وقيل الصدق القول
 الاول للنظام ومنه تبع وان في الجملة حفظ وهدمك النظام على الحكم الذي تضمنه التعريف وهو انه صحيح لا على
 التعريف فليد ان تصور بلا حكم والاستدلال بما هو على الحكم بقوله تعالى والله يشهد ان المناققين لكاذبون
 ان في قولهم خطا بالرسول صلى الله عليه وسلم انك رسول الله واجيب بمعنى كونه التكذيب بها الى قولهم المذكور
 مستند الجواز وهو علم الى الجز المتقاربه قولهم تشهد انك رسول الله وهو شأن من خصوص الاعتقاد
 وعلى تسليمه بان المعنى لكاذبون في المشهود به على زعمهم في وعدها للاعتقاد بان لم يوجب الاعتقاد اول ما
 الحكم فليد ان خبرا شك خارج عن الشيء لعدم تحقق الاعتقاد به مع ان القائل لا يتبدل بالوسط
 في الاعتقاد مع استدل عليه بقوله تعالى اقترى على الله كذبا ام به حنة لان الكفار هموا اخبار النبي عليه السلام
 في احد الاورى على سبيل الاتصال الحقيقي لا اعتقادهم عدم صدق قائله بالجز غير الصدق والكذب وروى بان
 معنى الجنة عدم الافتراف اطلاق للمدوم على اللازم في الجنة دخل في الكفر مقابل للاقرار فلا يلزم الوهية بين
 الصدق والكذب كما هو عند الجاهل في مثل الصدق في اي نفسه لا يربط المركب المعقول او مدلوله ان يربط للفظ
 اذ هو صفات العائنه ان الله

فيهم وجهه انه
 لا يعرف الصواب والخطأ
 بما ذكره في انسابها وحسيني للنفقة
 او لا وبالذات وان عونا بالشبهة
 والاعلى ارفعها لذكرنا بحلها على توفيق العظم زمانه
 لم يورث هذا الاستدلال الدور فقيم انه على ما ذكره لا يلزم اصلا وعليه
 الشهور من غير ما ينبغي

فيه استخدام لان المعروف هو القسم فسام
المفهوم ما حيث التفتق في ضمن الاسام
المفهوم ما حيث التفتق في ضمن الاسام
في الفعل لان اتركها في امثالها انما يذللها
لا فاد واذ اذ كان للماهية فلا وهم لا اختلاف
في الفعل لان اتركها في امثالها انما يذللها
لا فاد واذ اذ كان للماهية فلا وهم لا اختلاف

فأفهم ثم لما عرف القضية وبينها اراد ان يبين اقامتها

وهذا القيدية اما حلية ان الحفل طرنا بها الى مفردين ما لفعل

بِالْقُوَّةِ كَقَوْلِنَا زَيْدٌ كَاتِبٌ وَزَيْدٌ قَائِمٌ بِضَارَةٍ زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ

أو شرطية أن لم يحل طرفاها إلا مفردين لا بعضهما ولا بالقوة

وَمَيَّاتٍ عَنْ قُرْبٍ يَحْفَظُونَ هَذَا الْخُلَاقَ وَاعْلَمُوا مَقْصِدَهُ وَاعْلَمُوا

التي حكم فيها بصل قضية اول المدعى باعلى تقدير هذا قضية

افرى سوا، تحقق صلاح ائمة القضاة اولاد سوا، كا

على نقد بر اللزوم او على تقدير الاتفاق كقولنا ان كانت

الشرط العاقل فالنار موجودة فانه حكم في هذه القضية بصدق

وَجُودُهَا رَعِيًا تَعْلِيْمًا صَدَقَ طَلُوبُ الشَّيْءِ لَزُومًا سَوَاءَ كَلَّمَ

حَقُّ يَهُودِ الْبَيْتِ أَوْلَا مِنْهُ مَوَهِبَةٌ وَلِلْكَاتِبَةِ لِيْنٌ كَانَتْ

أشتم على الله فالليل موجود حكم فيها بعد علم صحتها وجود الليل

عَلَى تَقْدِيرِ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَبِاسْمِهِ يَحْقُقُ وَجْهَ النَّهَارِ

لهم فان عبد المفسد كما قالوا
ارغبوا الآن اذ اطلقا كما قالوا
من صاؤون الاطعام الاربعه
قالوا نعم ظلالا في
الظلال

والله اعلم
وان لم تعلموا
فقد انزلنا
الكتاب في
البيان
والله اعلم
بما هم عليه
في الشقاق
والله اعلم
بما هم عليه
في الشقاق

كونه عبارة عن
 عبارة القيد
 عبارة الى عدم
 المحمول في الافعال
 الموضوع او المحمول في
 ان الكلمة قد تحمل
 في اكثر من معنى
 فيكون المراد
 من قوله تعالى
 ان الله يضل
 من يشاء
 من عباده
 من يشاء
 من عباده
 من يشاء
 من عباده

والله اعلم
بما في القلوب

الحق في كونه
نقير
فعلت بطرفك
والله اعلم
هو القاض

م
خطه ان اناسا
خطه ان اناسا
خطه ان اناسا

بالمصطفى صلى الله عليه وآله وسلم

Handwritten signature/initials.

بسم الله الرحمن الرحيم

۵۰

طالبه نه نه اندام حکیم

مجلس القضاة

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

کتابخانه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ابن خلدون

مجلس الشورى

انما هو في الحقيقة
 فيكون منه التناقض فلا يقدح
 وليس فيه الحكم والالفاظ كل منطوق
 اعلم حكمه في التناقض انما يكون في
 واعتبار تقييد الحكم في
 جعله قيدا لقوله في

اولاً وسياً امثلة الانطوائية واما مفصلة وهي الى حكم
 فيها بالتناقض بين القضيتين او بعدم في الصك والكذب
 معا في الصك وفيه اي في الكذب فقط كقولنا العدد اما

زبيع والعدد اما فرد في حكم فيها بالتناقض بين القضيتين
 الى العدد زبيع والعدد فرد في الصك والكذب جميعا لان
 العدد زجوا وكونه فردا للجمعية ولا يرتفعان وسياً

تفصيل اقسام الشرطية وموجباتها وسببها وامثلة كل
 كل منها انما انما يتقارن ثم ان مع الاطلاق في الادوات

الدالة على الحكم الذي يترتب على القضية قضية فاذ صنفنا
 عن قولنا زيد هو عالم وقولنا زيد ليس هو عالم لفظ هو
 على الجواب وكس الدال على السلب في زيد عالم وهما مفردان
 بالفعل واذ صنفنا عن قولنا ان الشمس طالعة فالتا

موجود وعمر قولنا العدد اما زوج واما فرد لفظه ان والماء

اللين

١٩ ١١٠

في والحكمات مثل الاكتمال في اللفظة كشده ن كره قاله عبيد قز نسبة الى القضية شارة
 الاروال المتصورة وبقاء المارة وفي الاسناد مجاز عفا وفي قوله مثل شارة معرفة نسبة اوف
 فاعلمه شارة ملكية والاكتمال كمثل اوف في الاكتمال تجر فافهم ان التوه في حفظ

السلام للملاستغفار المحمدي
لا اله الا الله
محمد بن عبد الله

نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم
كروا حجارة أو حديد أو كبريتا
أو ناراً بالآفة

بالتفصيل والبيان
مفرد بالقدرة او اصدعها كذا
والا فمفرد بالفضل
نظمه والثبت في الجا

الذاتين على الاتصال ولقطة اما الدالة على الانفصال

بِقَوْلِهِمْ طَالَعَةُ وَالْمَاءِ مَوْجُودٌ وَالْعَدَدُ زَوْجٌ وَالْعِلَّةُ فُورٌ

وكل من اقصيه لا فرد ولما كان المفرد ههنا اعم من ان يكون
لا بالفعل ولا بالقوة وفيه ثامن سورة

بالفعلِ أو بالقوةِ دخل في المحلية نحو مركب عالم يضادو نزل

ليس بعالم ونحو السبب طاعة يلزم النفاذ وسجود وزيد السلام

فان كلّا منها يمكن التعبير عن طرفيها بلفظين مفردين بان يعا

هذا ذاك أو الموضع محمول أو نحو ذلك في ورده عليه ان الكتابة

ابيض تحل في مفرق بين بالقوة بان يقال هذا ملزوم لذلك

وهذا معان ذلك مستلزمين لبيع الترتيبات كلها في الحلية

فلا تكون تعريف المحلية مانعا ولا تعريف الشريطة صدقا على فرد

من افراد بها واجاب عنه السيد العلامة بان المعنى بالمفرد بان

والتعبير عن بلفظ مفردها كقولهم جزء من تلك القضية وعند

افادة حكمها والحمليات تخرج الى شئيين يمكن ان يعبر عنهما

عطف على ما ذكره

[illegible]

الاولى الحكم الاتصال بال
الاولى الحكم الاتصال بال
الاولى الحكم الاتصال بال

بلفظين مفردين كهذا ذلك والموضوع محمول حال كون هذا
اللفظ مفردا
بلفظين مفردين كهذا ذلك والموضوع محمول حال كون هذا

القضية التي قبل الاطلاق بخلاف الشرطية فان قولنا هذا

مفرد لانك او يعاند له واي كانا مفردين لكنهما ليسا مفردا
القضية التي قبل الاطلاق بخلاف الشرطية فان قولنا هذا

القضية قبل الاطلاق والتعبير عن طريقها بالمقدم والمسال

ايضا لا يفيد ان الحكم الاتصال او الانفصال فالشرطية

لا تحمل بغيرها الى شيئين يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين

عند قصد فادة الحكم الذي فيها والجزء الاول من الجملة كقولنا

في قولنا زيد كاتب والمراد بالاولى قلبية ما هو بالطبع وحجب

النكر فيدخل فيه الجملة الفعلية كقرب زيد والجملة الاسمية

التي اخر موضوعها نحو في الدار محمول يسمى موضوعا لوضع لا

حكم عليه في وقلا له المحكوم عليه اليه والجزء الثاني منها حجب

لم يبق لان محموله يظهر به بنية بالمحكم عليه ثم وجه بنية المتيقن

بكونه بصفة لا بصفة بنية بالمحمول جاز هنا لان وجه بنية

هو ان اسم ما هو محمول الطبع او الوضع لان لا بعض الاستثناء
عن الثاني بالاول ولا استثناء عموم الجملة على انه لا يدخل
في الموضوع فقط المحكوم عليه في الجملة العقلية لانه باعتبار
انه اول بالاطبع موضوعا وباعتبار كونه ثانيا بالوضع
محمول لوجوده التعميم في اللفظ الاول وعمل كلامه على اللفظ
المراد اعم مما يكون بالاطبع فقط اوبه وبالوضع
تختلف
انما المراد الاول موضوع الجملة
فان كلامه على هذا من المضافات
الاولى ان يقول للمفرد المحكوم
عليه في الجملة التي ورد
عليه انه في قولنا زيد
كاتب
لكن انما
هو ان اسم ما هو محمول الطبع او الوضع لان لا بعض الاستثناء
عن الثاني بالاول ولا استثناء عموم الجملة على انه لا يدخل
في الموضوع فقط المحكوم عليه في الجملة العقلية لانه باعتبار
انه اول بالاطبع موضوعا وباعتبار كونه ثانيا بالوضع
محمول لوجوده التعميم في اللفظ الاول وعمل كلامه على اللفظ
المراد اعم مما يكون بالاطبع فقط اوبه وبالوضع
تختلف
انما المراد الاول موضوع الجملة
فان كلامه على هذا من المضافات
الاولى ان يقول للمفرد المحكوم
عليه في الجملة التي ورد
عليه انه في قولنا زيد
كاتب
لكن انما
هو ان اسم ما هو محمول الطبع او الوضع لان لا بعض الاستثناء
عن الثاني بالاول ولا استثناء عموم الجملة على انه لا يدخل
في الموضوع فقط المحكوم عليه في الجملة العقلية لانه باعتبار
انه اول بالاطبع موضوعا وباعتبار كونه ثانيا بالوضع
محمول لوجوده التعميم في اللفظ الاول وعمل كلامه على اللفظ
المراد اعم مما يكون بالاطبع فقط اوبه وبالوضع
تختلف
انما المراد الاول موضوع الجملة
فان كلامه على هذا من المضافات
الاولى ان يقول للمفرد المحكوم
عليه في الجملة التي ورد
عليه انه في قولنا زيد
كاتب
لكن انما

وَلَا يَفِيدُاهُ ضَرْبُ قَوْلِهِ وَالتَّبْيِيرُ لَا يَفِيدُ التَّبْيِيرَ الْمَذْكُورَ أَنَّ الْحُكْمَ لَا يَفْتَحُ أَنَّهُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ يَكُونُ قَيْدًا لَلْخَلَالِ مُسْتَدْرَكًا
 وَنَجْمُهُ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ أَمَّا حَيْثُ كَانَ طَرَفَاها مُزْدِيًّا وَلِلْآخِرِ أَجْوَابُ أَفْ وَهُوَ مَنَعُ جَوَازِ التَّبْيِيرِ الْمَذْكُورِ لَأَنَّ
 الْخَلَالَ الْقَضِيَّةَ الْإِمَامِيَّةَ تَرْكِيضًا فَالْخَلَالُ إِلَى طَرَفَيْنِ مَعْتَبَرَيْنِ تَفْصِيلُ النَّبِيِّ وَالْمَعْتَبَرَيْنِ ذَلِكَ لَا يَعْبرُ عَنْهُ بِمُزْدٍ وَأَمَّا ثَانِيًا
 عَجِبَ فِي رَدِّهِ أَنَّ الْحُكْمَ الْأَنْفَصَالَ وَالْإِنْفَصَالَ لَمَّا اقْتَضَى مِلَاحِظَةَ الطَّرَفَيْنِ تَفْصِيلًا كَانَ مَا فَعَلَهُ التَّبْيِيرُ بِالْمُزْدِيِّ فَإِذَا
 زَالَ يَكُنِ التَّبْيِيرُ بِمَا فِيهِ أَنْ زَوَالَ الْمَانِعِ لَا يَكُونُ فِي وَجُودِ شَيْءٍ بَلْ يَلِيزُ وَجُودُ الْمَقْتَضَى بِهِ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ ارَادَتُهُ يَكُنِ مَعَ
 وَجُودِهِ ثُمَّ أَقُولُ أَنَّمَا يَتِمُّ الْجَوَابُ لَوْلَا هَذِهِ الدَّلَالَةُ الْمُؤَدِّجَةُ إِيَّاهُ وَهِيَ أَنَّ يَعْبرُ عَمَّا عَتَبَرْنَاهُ تَفْصِيلُ النَّبِيِّ بِالْمُزْدِيِّ أَنَّ الْقَوْلَ بِهِ

ق لوضع الأول محله والحكم به على شيء ليعلم وجه التسمية بالحكم به ولأنه لا دخل في المظهر لقوله لوضع لأن يحمل من الحمل
كمنع الوقوع واللا وقوع إدراكها فلا مرد أن وجه التسمية بالحمل كوجه تسمية القضية بالحلية لا يجري في
الواجب على أنه لا يجب إظهاره ق الحكم بثبوت الباء لتحقق أي الحكم المتحقق به تحقق العام في ضمن الخاص
والمراد بالثبوت الوقوع وبالفتح اللا وقوع وهما الحادث المحمول بالوضع وقوعه في الحلية وتحقيق المقدم عند
التأخير وعدمه في المتصلة ومنافاته له وعدمه في المنفصلة فهما صفتان للمحكم به ومتعلقان للادعاء وربما
ليقتل على مذهب القدماء بكونه الاجزاء اللفظية الثلاثة لئلا الواجب التأكل مع لفظ فان كانت الابطه رتبة
على النسبة بين بين بقيت النسبة التامة بلا دال او على الثانية بقيت الاولى بلا دال ويرد عليه انه فلتكن رتبة على
احدهما بالمطابقة وعلى الاخرى بالانضمام ق والحق انها اربعة هذا مخالف لما اختاره في البرهان مع ان اجزاء
ثلاثة والنسبة بين بين خارج عنها لان النسبة التامة لزوم البصر للعلم ويرد عليه انه لا معنى لجعل معروفها الذي
هو المحمول وصفها الى النسبة التامة جزء وفصلها خارج جاد قد يتنازع اختياره ومبناه في حواشي برصه
آخر فراجع ق والنسبة اي نسبة بين بين وهي الثبوت في الحلية والاتصال في المتصلة والاتصال في المنفصلة
والمراد بالاجاب والسلب اللذين يراد ان عليه الوقوع واللا وقوع كما هو احد اطلاقاتها هو ادراك أي
متعلق ادراك بالفتح والمراد به الوقوع واللا وقوع فلا مرد ان الادراك خارج عن الاجزاء وثبات فلامع لقوله جزء
وما قبل ان المضاف على المستدرك حذف نزاع للمنف قبل الوصول الى الماد ثم انها على هذا المذهب صفة النسبة بين بين
لا المحمول ابن القوي رحمه الله اللهم صل على سيدنا محمد افضل صلواتك عدد معلوماك وبورك وكرم كذلك يا الله

الرتبة في كتاب ضرب في الدار في الامثلة المذكورة ليس

محملا لوضع لان يحمل على شيء ويقال له المحكوم به ايضا علم ان

اجزاء القضية ثلثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التي بها

يرتبط المحكوم به بالمحكوم عليه وهي الحكم بثبوته او بنفيه

عند كل قبل والحق انما اربعة المحكوم عليه والمحكوم به

والنسبة التي هي مورد الالجاب والسلب والحكم الذي هو

ان النسبة واقعة او لم يثبت بواقعة فاما ان نعقلنا نزهدا

وكاتبنا مثلا والنسبة انما هي مجرد مفهوم كونه الكاتبا ثانيا

لوني او غير ثابت له لا يحصل القضية ويظهر ذلك في شك

فانه يتعقل الطرفين والنسبة بينهما من غير حكم ثم اذا سلم

الشك وادرك الذهن ان النسبة واقعة او لم يثبت بواقعة

اعني ان المحكوم به في الموضوع او ليس بثبت لم يحصل القضية

بلا مرتبة والنسبة كما تطلق على مورد الالجاب والسلب كذلك

ان النسبة واقعة انما هي ثلثة

الاذ عن وقع الثبوت فلا يصح

الاشتباه في كون النسبة

والثاني ان النسبة لا تكون الا في الامثلة المذكورة ليس
محملا لوضع لان يحمل على شيء ويقال له المحكوم به ايضا علم ان
اجزاء القضية ثلثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التي بها
يرتبط المحكوم به بالمحكوم عليه وهي الحكم بثبوته او بنفيه
عند كل قبل والحق انما اربعة المحكوم عليه والمحكوم به
والنسبة التي هي مورد الالجاب والسلب والحكم الذي هو
ان النسبة واقعة او لم يثبت بواقعة فاما ان نعقلنا نزهدا
وكاتبنا مثلا والنسبة انما هي مجرد مفهوم كونه الكاتبا ثانيا
لوني او غير ثابت له لا يحصل القضية ويظهر ذلك في شك
فانه يتعقل الطرفين والنسبة بينهما من غير حكم ثم اذا سلم
الشك وادرك الذهن ان النسبة واقعة او لم يثبت بواقعة
اعني ان المحكوم به في الموضوع او ليس بثبت لم يحصل القضية
بلا مرتبة والنسبة كما تطلق على مورد الالجاب والسلب كذلك
ان النسبة واقعة انما هي ثلثة
الاذ عن وقع الثبوت فلا يصح
الاشتباه في كون النسبة

١١١

في لا ونظري وهو عدم البيان صراحة وفي الشرط وذلك التدرج شروط يكون الشرط ماضيا لنظري او ماضيا لشيء
على الادارة في الشرط مع عدم ظهور العمل في الجراء ان القوة ونحو

وقد خصصنا الثلاثة الأخيرة في التسميات الثلاث ولما لم يصح بتسميته القضية ثانياً كان الاقام للثلاثة
 كانها من التسميات الثلاثة ولذا ذكرها هنا في هذا الحكم عدل عن التوفيق المشهور وهو ان الحكم فيها
 بان المحل موضوعي فلا يتحقق بها نحو قرب زير ويحتاج الى ما دلي به خبره في المراد بالشروط
 اعم من ان يكون على وجه الاتحاد كما في الثاني ان في ادالقام كما في الاول فلا يتحقق توفيقاً
 بشئ منها ثم ان الحكم يطلق على هيئة الحكمة وعلى الازعان والشبوت يطلق على الوقوع وعلى
 الاتباع على ما صرح به ابو الفتح فان اريد الاول من معنى كل منهما فاجاب في قوله بشبوت للبيان
 والا فلا بد من التسمية لكن اراد المصنف المجهول ياتي عن ارادة الغرض الاول للحكم ثم اقول الموافق لقوله
 سابقاً مطلقاً ان يقول في القضية اما موصوفة وهو الترتيب على انها بالوقوع فيشمل في الشرطيات ايضا
 ان القوة دافعة

هذه تقييد وكونها من جهة
 وتقول بعض على وليس
 يصح هنا فاجابة
 بعد اياه

١٢١

ق وسورانية على وجه تسميتها سورة وانها من تسمية الكل بوصف ما صدق الجزء وقس عليه لهابن واللاحق
 ثم انه لا يلزم تسمية من وجهها فلا بد ان على هذا يلزم ان ليس يجوز لبعض الناس من التسمية سورة
 في كل ان الا افراد لا المجموع فان القضية في مهلة صريح به عصام وامامان كما ذكره في ان القضية مسئلة
 على الكل المجموع شخفة لا امتناع صدقه على كثيرين ذهنا وفارجا وما قيل ان مهلة ولفظ ظل عند
 الموضوع وعدم رقول البعض عليه لا جل كونه الموضوع عن مضمونا منخرافا وزد كالم العالم لا لعدم
 تعدد اوارده حتى ينافي كونه مهلة فوجه لا بد في المهلة ان يكون الحكم على ما يصدق عليه العنوان ولا
 الا لخصاص في فردا ما يصح ما تعدد اوارده ذهنا وفي ما نحن فيه لا عنوان ولا افراد فضلا عن التخصا
 ولتت شوي ما يقول في نحو كل زير عسى فانه حكم على اجزاء معينة كتحقق معينة فاما اولاً فلا امتناع
 صدقه على كثير لا يقتض الشخفة والالفاظ ان القضايا امر مضموناتها الكلمات النورية تحفياً
 وامامان فانه الكلى بمجر المجموع وقد مر هو ابو جود العنوان في القضية المصدقة به وامامان فانه لا
 القول بانها كلى وزير وان الكد اذ انما لكنهما متغايران باعتبار ان ذات الشخفة مع حيث الفهم هو زير
 غير صالح للبشرية ومع حيث النظم هو الكلى قابل لها فتدبر والراجح عندنا ان افاده لشيء في البرهان
 مع هو ان كونها شخفة وكلمة وفورية بحسب الارادة واحدة وانها تكونه طبيعية ومهلة لمجرها لغيرها
 لا شيء ولا واحد ومثلها كل ليس اذا لم يجعل حرف السلب جزؤه المحول والالفاظ القضية المشبهة عليه
 مرصبة كلية سائبة المحول وكو حفظ الربط بعد حرف السلب والابان خالف الاعتبار العبارة كاد رفعا
 لا يجب الكلى لان المتبادر من اعتبار السلب بالنسبة الى القضية لا المحول هو يكونه للسلب الكلى لا بعض
 ليس لا اي ان اريد بالاولي سلب المحول مع الموضوع ليدل على السلب الجزئي بالمطابقة وعلى
 رفع الايجاب الكلى بالانترام وبالا في سلب القضية حتى يكونه بكنها في الدلالة فلا يرد ان كون شيء
 سور السائبة الجزئية مشروط بعدم الدلالة على سلب الكلى بالانترام وهذا ليس كذلك لان الدلالة
 عليه الرأى ما ذكره اذا كانت بكنى ما ذكرنا في لا فعال اه فيه اشعار بوجود الافراد هناك تسمية
 به اطلاق وصف متعلق ما صدق الجزء على الكل في الانسان كاتب ان اصبحت اللام كمنى
 به حيث اتفق في حسب الاوار لمع والالكانت كمنى ان كانت ملاسواق وفورية ان كانت معهود
 التخصا وشخصان للبعد الذي هو الشخص صدق فاما في رعب من انما مهلة اذ كانت اللام للعهد
 انذ هي (ان التسمية) وضع لشيء في الوجودية وسلم لشيء بالامام

والا فيكون
 في الالفاظ
 يكون بالامام
 لا انترام

في العلم ان علم حكمه اولادها ما قيل ان المراد بها الحكمة فلا راد ان الطبيعية ممتدة في ضمن مسائل النطق فان قولنا
 كل من يتوقف عليه الايمان على موضوعاتها الحقيقية طابع قوتهم لان الحكم عليها ليس له تلك الحقيقة بل هو حيث
 انها جزئيات حقيقية لموضوع التكرار الا انه اتفق لك على انه على ما ذكره يعود الممتدور في قولهم ان العلم الطبيعي
 موجود في الخرج اذ هو من مسائل الحكمة اتفاقا ثم انه ربما يقال ان ما عدا الوجهة الطبيعية ان كل من مسائل
 العلوم علمية موجهة كلية والجواب ان ذكر مسائل المصادر لتوضيح الوجهة الكلية وبقيتها لها للاشارة الى
 المصدرية وذكر الشخصية في سبيلها في وقوعها كبر الشك الاول حقيقة ان جود عمل الجزئي وظاهره ان لم يكون
 وهذا يحصل من سبيل العلم لانها كبريانه وهذا ظاهرا في المناجاة بعزاه ليست موجهة للاعتبار العلم
 فلا راد ان الطبيعية تقع ضمن الشكل الاول فليدرك ذلك لكن سياق من اشارة ان الطبيعية تقع كبراه وان
 قولهم الطبيعية لا يتبع فيها مخصوص بالانية المولفة من العضايا الممتدة في العلم في جزئيات لان شخصي للحق
 بوجه شخصي للحال ثم ان قوله لان نفى اه صور الشكل ان في ذكره ان لا يتبع ما ليس بموضوع العنصر الشخصية
 بجزئيات مطلوبة ينتج لاشئ من نفى الماهية ما ليس بموضوع العنصر الشخصية ان بالقوة والعدم

ان وبالعكس بقية قولنا انهما تم المتبارك منه قوله بانه لا يكون الخ كقولنا لا ههنا بيان انه وجودا لا واد في الهملة
فلا ريب ان يقال ان التلازم لم لا اشتراط وجود الافراد في الجزئية ووجه الهملة لكن يجيب انه لا وجه لتقصي هذه
بالهملة اذا الشك في قوة الجزئية بعين دليله تعالى ان الحكم المراد به الوقوع واللا وقوع فقولنا في كل الخ
من ظنية الكل يتجزؤ وفاقا لذلك ان ترصد الاتحاد الارب هو نسبة بين اثنين في كمية الاول او ان الصفة المنوبة
للمجيب الهملة وكقولنا الانسان ليس بكاتب مثال النسبة الى كم نسبة المسؤول عن الاله اسوال
وكلمة كم مشددة لما تقرر من انه اذا نسب
الهملة والهملة في قوة الجزئية لتلازمهما شيئا وانتفاء
الكلية ثمانية فان كانت صحيحة صنف
لا انه كلما ثبت الحكم على الافراد في الجملة ثبت عليها مطلقا
في النسبة الى ما اولئك ان تقول بانها
مصدركم كالعالمية مصدر العالم في كلام
او بعضا الاول كلية او بعضية ولم

وكما انتفى انتفى وجه الحصران الحكم في كل من المجيبين
على ما على موضوع معين اوله فالاول في المخصوصة والثاني
يكشف باسبق نقلا لارادة المنقول ان
بطريق بليغ والافاق للفظ محمول على عرف

اما ان يبين فيها كمية الافراد كلا او بعضا او لا فان كان
الاو فمخصوصة كلية او جزئية وان كان الثانية فمهملة
الاصول والمناجاة بين المعينين
هو انهما يرمضان ابهام الموضوع
لما زالة العدد ابهام

فالفية مثله لا مربعة واعلم ان المصدر هم الله تعالى
القول لكن الفاظا كما صيغة ام
قوله الآخرة اقنع انرا القديما ههنا حيث نلت القيمة وطرح
الوجه في قوله وجب ان الوجه

العلم او قلنا ما يكونها داخلية في الخصية لان
نفسها اربعة من حيث انها صورة حاصلة في النقص جزئية
واما لكونها داخلية في الهملة من حيث ان حكمها على كل

فانما يكونها داخلية في الهملة من حيث ان حكمها على كل
فانما يكونها داخلية في الهملة من حيث ان حكمها على كل
فانما يكونها داخلية في الهملة من حيث ان حكمها على كل

فانما يكونها داخلية في الهملة من حيث ان حكمها على كل
فانما يكونها داخلية في الهملة من حيث ان حكمها على كل
فانما يكونها داخلية في الهملة من حيث ان حكمها على كل

فانما يكونها داخلية في الهملة من حيث ان حكمها على كل
فانما يكونها داخلية في الهملة من حيث ان حكمها على كل
فانما يكونها داخلية في الهملة من حيث ان حكمها على كل

في تقسيم منها
باب التقسيم لما قاله في الرد
هذه مخالفة لما قاله في الرد
منه انه من تقسيم الرسم الناقص واما
عبيد من تقسيم العقل بعد تفريقها
فلا يستدل عليه ولا ان عدمها باعتبار
الخاصة ولا صحتها ولا صحتها
فيها ثم انه ربما يقع ان التقسيم انما يلزم
لما ذكره ابن القويده
طبع للملك الطولية او معاينة حصة
اشتب هذا الدليل خلاف مدعى الخصم
الطبيعية ليست المهمة يعني ان هذا
الرد صار في الثاني بناء على ان الشخصية
في حكم الجزئية

اهل بيان كمية الافراد ودرج عليهم بان في كل من الوجوه نظر
اما الاول ففيه انه يجب ان يكون قواعد الفقه عامة واما
الثاني ففيه ان الحكم على الماهية ليس من حيث ان يكون صورة
شخصية كيف وجميع المحصولات بهذا الاعتبار موقوفة
مخفى واما الثالث ففيه ان المهمة في قوة الجزئية
والطبيعية كما لا يتصل كلية كذلك لا يتصل جزئية اذ
لا يتصل في قلنا الانسان نوع بعض افراد الانسان نوع
كما لا يتصل كل افراد نوع فلان على علم لما فرغ من حيث
يتبع القصة فقالوا اما كان الموضوع جزئيا شخصا
فخصية وان كان كلياً فان بين كمية الافراد فخصية
والافان صحت لا تصدق كلية او جزئية بان يكون
الحكم على افراد الموضوع مع اجمال بيان كيتها المهمة وان
لم يصلح لذلك بان يكون الحكم على افراد الموضوع بل على انفس

في الصلوة في ذلك انما اشار الى ان المذهب بالصلوة
الا مكان التوقف فلا ينبغي ان قولنا الانسان نوع
ناطق وقوة مما علم في الحد على المهمة
كلية او جزئية مع انها ليست مهمة
ونقصت القاعدة بعد الافراد لخصية فخصية
خارجية اذ لا بد من كلمة البعض كالكل لا ينفك
البعض الخارج عن الارز ان قولنا كل من
التعدد الخارج مع الانحصار في الرد
يصرف خارج مع انهم قد شاركوا في الماهية
قد بين ان عدم صدقها في الماهية
صدق في الاذهان فان كان نوعا ولكن
فخصية بعض الانفس يقول بانها
المعلوم واما عند التقاطع بانها
فلا لان مدعى يقول بانها
لا يتعد وتعدد الصلوة في الرد
والحكم على الانسان او واحد
الانسان الذي هو نوع واحد
الاشخاص في الانفس
المعروف

باب التقسيم لما قاله في الرد
هذه مخالفة لما قاله في الرد
منه انه من تقسيم الرسم الناقص
عبيد من تقسيم العقل بعد تفريقها
فلا يستدل عليه ولا ان عدمها
الخاصة ولا صحتها ولا صحتها
فيها ثم انه ربما يقع ان التقسيم
لما ذكره ابن القويده
طبع للملك الطولية او معاينة
اشتب هذا الدليل خلاف مدعى الخصم
الطبيعية ليست المهمة يعني ان هذا
الرد صار في الثاني بناء على ان الشخصية
في حكم الجزئية
في الصلوة في ذلك انما اشار الى ان المذهب
الا مكان التوقف فلا ينبغي ان قولنا الانسان نوع
ناطق وقوة مما علم في الحد على المهمة
كلية او جزئية مع انها ليست مهمة
ونقصت القاعدة بعد الافراد لخصية فخصية
خارجية اذ لا بد من كلمة البعض كالكل لا ينفك
البعض الخارج عن الارز ان قولنا كل من
التعدد الخارج مع الانحصار في الرد
يصرف خارج مع انهم قد شاركوا في الماهية
قد بين ان عدم صدقها في الماهية
صدق في الاذهان فان كان نوعا ولكن
فخصية بعض الانفس يقول بانها
المعلوم واما عند التقاطع بانها
فلا لان مدعى يقول بانها
لا يتعد وتعدد الصلوة في الرد
والحكم على الانسان او واحد
الانسان الذي هو نوع واحد
الاشخاص في الانفس
المعروف

وتتمه عرضا وبرا، بالمبدأ ان

عنه فكذا كان الله موجودا كان عالما ونفس الزمان فكذا كان الزمان موجودا
 كان الفكر متزايدا بمرور الحكم في جميع الازمنة مقارنته اياها لا وقوعه فيها
 على بعض الاحوال قد قيل هذا مستغنى عنه لان بعضية الازمان لا على التبيين يستلزم
 بعضية الاوضاع وبالعكس فلو قيل حكم فيها في بعض الاحوال لكان ايضا آلا ايه يقال انكم
 لوافقا السابقين ثم ان الاحتمالات العقلية قضية حكم فيها في جميع الازمان من غير
 تعرض للاوضاع او بالعكس والترحم فيها على وضعيتين في جميع الازمان او بالعكس الاولى
 غير متبذرة لا اصطلاحا على اعتبار الاوضاع في مقدم شرطية مع الازمان المعبرة
 فيها بحسب اللغة والافراد غير ممكن الوجود لان عموم الاوضاع يستلزم عدم تبيين الزمان
 والوضع المعين اذا كان متحدرا بحسب الازمنة لم يكن متينا وان كان باقيا بشخصه كان
 جميع الازمنة زمانا فيكون الحكم فيها على وضع معين في زمان معين قائما عليه فلا بد ان يكون
 ذكره لم يدر ان يكون هذه الاربعة دهيئة بين الاربعة ثبات الظن لم يبين ولا يعبد
 جعل صيغة التفعيل سلبا في جلدة البعير كية الازمان الموافقة لاسبق ولقول
 الآتي فالازمنة والاضاع اه ان يزيد الاوضاع وكانه اكتفى بالازمان لان عدم تعرض
 لها يستلزم عدم تعرض للاوضاع في القضايا المعبرة ولا يخفى ما فيه أبى القزويني

حيث لا يصح كلية وجبة مع تنفس الوازك مذكور

قوله ان ولد المذكور وعدم لطف بدفعه او اثبات تقسيمه بدليل اخر عدل اه فلا بد
 اه لا يقتض العدول لجواز دفعه او اثبات التقسيم بدليل اخر فمجرد الرد لا يكتفي العدول
 بغير انه يريد ما تقرر من ان فساد الدليل لا يستلزم فساد المدعى في كلية او جزئية الادلة الاكثية
 بالثانية وجعل او بغيره الا يستلزم للاعتقاد من نمو الحيوان انسان في الحكم على اوارده اه
 افاد بذلك ان المراد بالصلاحيه للتصدق باحدهما كون الحكم فيها على الافراد لا صدقها عند
 اخذ الكلية او جزئية فلا يقتض التوفيق جمعا بنحو الانساجم ومنها بعض افراد الطبيعة
 نحو الانسان حيوان ناطق حتى يدفع الاول بان المراد الصلاحيه نظرا الى مفهوم القضية مع
 قطع النظائير الواقعة اوعه فخصه القضية والثاني بان الحكم على الطبيعة هنا بالنظر الى
 مفهوم وهو غير مقل لا صدقها في بان لا يكونه اه يوهي ان وجود الافراد معتبر في الطبيعة
 وليس كقولنا بان لا يعتبر اوارده وحكم على نفسه لكان خفرا واضحا في مطلقة رد على من
 قال انه ان كان الحكم على الطبيعة المقيدة بالعدم طانت القضية عمارة او الطبيعة المطلقة كما
 طبيعة ان القرة ومخصصه اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان سيدنا محمد رسول الله

فالأدلة والأوصاف في الشرطية بمنزلة أفراد الموضوع في الجملة
وقد خصصها له أما أن يكون الحكم في زمان معين أو لا الزمان
مخصوصة والثاني أما أن يبين فيه كمية الزمان بعضها أو كلها
أو لا الأول محصورة كلية أو جزئية والثاني مهملة وتسمى
الموجبة الكلية في المتصلة كما ومما دلت في المتصلة دائما

وسمى السالبة الكلية فيها ليس البتة وتسمى الموجبة الجزئية فيها قد يكون

وسمى السالبة الجزئية في المتصلة لا يكون وليس كلما وليس مطلقا في المتصلة
قد لا يكون وليس دائما والآثلة غير خفية والتفصيل مبسوط
في المطولات ولما فرغ من بيان أقسام مطلق القضية
أو القضية المحمية أراد أن يبين أقسام القضية الشرطية
المتصلة والشرطية المتصلة وقسم المتصلة فقال
والمتصلة قد يفسر في إطلاقها بالزمنية وهي

التي حكم فيها بصدق أو لا صدق في نفس الوقت

التي حكم فيها بصدق أو لا صدق في نفس الوقت

التي حكم فيها بصدق أو لا صدق في نفس الوقت

قبا فرد الموضوع لا يشمل بظاهره القضية الشخصية فالاولى بمنزلة الموضوع الحقيقي في الجملة في زمان
 معين يقتضي هذا ان قولنا ان جيتي راكبا اكرنتك خارجة عن الشخصية داخلية في المهلة وقد عرفت
 ما فيه فالاولى ان يزيد الموضوع بعد الزمان مع انه الموافق لما سبق في كمية الاركان اي والاوضاع
 ليوافق التعريف المار لا سلبا بنحو نقض التعريف الحق بالقضية التي حكم فيها في جميع الاركان على وضع
 معين لان النقيض انما يكون بالنقد المحقق وقد مر انها منتزعة في المثال المهلة كلامه يقتضي عدم وجود
 الطبيعية في الشرطيات وهو كذلك الا عند بعض لا يعبا بند بهم . وفيه وشها كل اداة يفيد عموم
 الاركان لغة والاوضاع اصطلاحا بخلافه لا يكون كذلك كما في اي من القضية المحددة بهما مهلة فمما
 تكن اكن في ودائما في المنفصلة لا وجه لتخصيصها بالمتعلقة اذ قد يكون سرر المنفصلة وليس البتة
 كان فيه صفة الاضباك لكن في دائما ليس بقرينة دائما في ما سبق والبتة فيه بقرينة ما يات في الموانع لجل
 دائما ليس كذلك وليس دائما للسلب الجزئي ان يجعل البتة ليس للسلب الكلي وما ذكره هنا للسلب الجزئي وقد
 سبق في بحث كل ليس وليس كل ما ينبغي هنا في المتعلقة قد لا يكون الا هو ان يقول وسور سألته الجزئية
 قد لا يكون فيها وليس كلاً ليس من ليس مهما في المتعلقة وليس دائما في المنفصلة والمراد بقوله ليس كلاً في
 احويه سور المرجبة الكلية الذي دخل عليه اداة السلب حتى يدل على السلب الجزئي بالانزاع وعلى رفع الالزام
 الكل بالطائفة في مطلق القضية والقضية الكلية قد يقال ان التزديد هنا ياتي في ما نص عليه الفخاري من ان
 التميم السابق لمطلق القضية الا ان المصنف في ظاهر الكلام على الجملة فالاولى الاخر ولما في بيان
 الاقام المشتركة بين الجملة والشرطية شرعي في المنفعة بالثانية وقد مر اهـ . لزمنية نسبة الكل الى نوع
 الجزء ان قيل بان الزم والعناد والاتفاق نوعي النسبة الانشائية والانقصائية كما هو رأي عبيد
 قال بعدم جريان المرجعية في الشرطيات ولا قيد الجزء ان قيل بانها كغيرها لانها اعصاب حيث صرح في خبره بان
 بها وكلام المصنف يدل الى الاول لانه ذكر وجه عدم التعرض للموجبات قبل تعميم الشرطية اولا صدقاً كلمة
 لا سلب لا العدل كما مر فلا ينتقض التوفيق بها بالسوابـ ابن البرق وعلم الله على محمد وآله

ق لعلاقة المراد بها بسبب يطلب الاول صحة الثاني موصية لها اولاً فلا يرد ان قوله موصية لذلك مستغنى عنه
 اذا العلاقة لا يكونه الا موصية والمراد بالطلب ما لا يكونه بواسطة فلا ينتقض تعريف العلاقة من رها
 وربما يقال تعريف لزومية غير شامل لتقاضي الظنية والجواب ان الجواب للعلاقة لا اتصال غير مقتضى لكونه
 القضية قطعية لجواز كونها مضمونة الوجوه ملة للتالي ثامة كان المثال اوجز احضارها كقد لنا كمالاً
 زيد فاطماً كان السان ان كانت موصية مية او ثامة دون قضية جزاء اولاد اذا كانت جزئية كقد لنا
 قد يكونه اذا كان زيد حيداً كان السان ان علمت واحدة اي مقتضية لارتباط احداهما بالآخر بحيث
 يمنع الانفكاك بينهما لان بينهما مجرد انصافه ولذا لم يذكر ما يكونه المقدم والتالي على معلول واحد
 بان يكونه احديهما ثامة والاخر ناقصة لا منساع توارد العلتي المتعلين على معلول واحد ش
 وكان تغايف معطوف على قوله وكالعية وربط المثال بالمثل مقدم على العطف فلا حاجة الى
 جعل الكافة مقتضائية في من تغفل احديهما اي نشاء اللزوم ذلك سواء كان نشاء بنفسه او بجزءه فان تعريف
 شامل لمقتضائين الحقيقيين كالابوة والابوة والمشوريين كالابن والاب لا يلزم من تغفل الاب
 بواسطة الابوة تغفل الابن وبالعكس لكن قوله كالابوة شربان الترتيب للتغايف الحقيقي ولا يبعد جعل
 الكافة شارة الى المشوريين وهي التولد هذا انما يجري في المتغايفين الحقيقيين واما المشوريين فمطلوب
 علمت واحدة كالفعل الفعال الا ان كلامها يحتاج ببعضه البعض الآخر وكونه العلم مقتضياً لا
 الانفكاك بينهما بمعرفة تلك الحاجة صح عند المشوريين به قبل معلول علمت واحدة فاقبل من ان من ادرك
 التغايف فيه اعتبار الحقيقة منه فانفك عن المشوريين فلا خلاف حقيقة في انه يمكن ان يقال ان فيه
 مثلاً ملحوظ بعد التولد وان من علم التغايف علمت مقتضى ارادة المشوريين في نظر المحالفة العلم
 بها لا والعقل حيث لا تنتفي منساع الانفكاك بالذات في ليس ان كانت تسمى العلاقة بها عية المقدم المنتقض
 التالي ويمكن ادراجه في قوله ان يكونه المقدم علمت للتالي بان يراد بالتالي نفس الموصية وتنتفي في السان في
 بعض التالي اي حقيقة ولو في المستقبل لا مطلقاً بقية للواقع بناء على القول بالفرق بين الصديقين فيمثل الترتيب
 لفران صتيغ عندا كرمك في للعلاقة اولاً الى الترتيب منها صاف لما سبق في تعريف اللزومية فالاولى
 ترك الشك الثاني هنا وزيادة عدليه في ما سبق على اعتبار عدم الاعتبار هنا يلزم الواسطة
 بين القسيتين بناء على تعريفها هنا والفرق بين القسيتين انه يمكن اجتماع القسيتين على الثاني دون الاول
 ومقتضى كلامه في البرهان ان المعبر في الاتفاقية عدم العلاقة المشعور بها هو اول امان الشك الاول فلما ياتي
 راجحاً في المثالان التباين في بين القسيتين حقيقة وعلى الثاني اعتباراً لا يرد ما قيل انه على هذا لا توجد
 الاتفاقية لان سبب الاستغنى به هو الله تعالى او العقل معلوم لان الحقيقة العلم الوصية لا تحتاج
 وهي مجموع الشرائط مع ما ذكره المجموع نارة يكونه معلوماً دافئ غيره

عن قول الكل على صفة علمه فانه
فان العلم صفة العلم والعلة علم للشيء
الاتفاقية المعينة بالمعينة في الوجود كمنهج عليهم

عن قول الكل على صفة علمه فانه
الاتصال بالمعينة كمنهج عليهم
الاتصال بالمعينة كمنهج عليهم

فلما راعى عالم فان قلت الاتفاقية مشتملة على العلاقة لان
المعينة في الوجود امر ممكن فلا بد من علة تقتضيه قلت

نعم الا انهم لما لاحظوا المقدم فان اطلعوا على امر يقتضيه
صدق التالي على تقدير صدقه ظاهر واعتبروا ذلك الامر
سمى المتصلة لزومية والا اتفاقية ثم ان الاتفاقية
على ما فسرنا بالا بد من صدق طرفيها وبمع اتفاقية خاصة وقد
تطلق على الحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا
لعلاقة سواء توافقا في الصدق ولا كقولنا ان كان الحد

معقول المناسب عما ذكره التفسير في ذكر التقدير في

موجود فالانسان ناطق وتسمى هذه اتفاقية عامة لكونها
اعم من الاولى والمنفصلة قد سبق ايضا تعريفها على الاطلاق
اما حقيقية وهي التي حكم فيها بالسناخ او علم بين القضيتين
في الصدق والكذب معاً كما هو حقيقة الانفصال كقولنا
العدد امانع وما فرر فانه حكم في بيان هذا العدد

في فان قلت نقض بجملة توفيق الاتفاقية كما في توفيق الضرورية او لتتبع المتصلة الى الضرورية والاتفاقية ما يستلزم
 لتتبع التي الانفس والغيره اذ لا تكونه الضرورية في مستلة على العلاقة ضرورية كبرى مطلوبة اعني وكل ما يتصل على العلاقة
 لضرورية وقوله لان العينة دليل الضرور والفار في قوله الات فلا بد راحلة على محول النتيجة والكبر على كل امر ممكن لا بد
 من علم مع ضرورة على النتيجة مطلوبة في قلت نعم منع الضرور ان يريد بالعلاقة فيها العلاقة المنسوبة ومنه الكبر
 بتليم الضرور ان يريد بها فيها علم العلاقة في واعتبر ذلك او يرفد منه ان المدار في الفرق بين الضرورية والاتفاقية
 على الاعتبار وعدمه وهذا لا يتم على الشق الاول في قوله لا للعلاقة اذ لا الخ ذلك ان نقول ان اردت بالعلاقة علم فالكبر
 محتمل اذ المعنى في الضرورية علاقة تكونه موجبة للامتناع انفكاك احدهما عن الاخر لا يكونه مجرد صاحبه كما بين
 العقل الثاني والعكس الاول وان اردت العلاقة المنقصة بازكنا فالضرور محتمل اذ لا يلزم من وجود العلم وجود العلاقة
 لجواز صدورهما من علم واحد لجهتين مختلفتين فمن صدق طرعا ولا يرد انه لو كان كذلك ليجز اعتبار الصدق
 اذ لا فائدة فيه لانه اعتباره لا فائدة مع الاتصال الذي هو مدلول في الشرط والسبب في قيل ان الاول في حذره
 لفظ التقرير ليس بشئ فتدبر وقد تطلق آية شرا في السبب في رد المحتار بالاتفاقية في المتن ما تطلق عليه لا للين
 الاصل والا لا تنتفي المص بارة افتراق الاعم ولا بناء في هذا ما ذكره الشرح مع التوفيق لجواز ان يكون قوله وهو استلزاما
 في على تقرير ان تقرير من غير ادب يمكن واقعا اذ لا يدل على صدق التام على تقرير صدق المقدم بان لا يكونا متساوي الصدق
 اول الكلام المحقق التفاضل في شواهد الاول وفي لا يصدق قولنا ان لم يكن الانسان ناطقا ونحوه ناطقا والقطب
 بالثاني بناء على ان الصادق صار في مع كل من التناير المعبرة اقربها فيكونها اعم اي علم واشار الى مادة الاشياء
 بقوله سواء توافقا او والامادة افتراق العامة بقوله اول في بين القضيتين امثلا ليشمل ما حكم فيه بالبناء في بين ثلاث
 قضاياء الدافق لقوله الات وقد يكون المتصلات ثم نسبة المقدم وان لا فيه اما باعبار الضرورة ادب باعتبار ما كان
 له مجاز الاول في حقيقة الاتصال اشارة الى ان نسبة الحقيقة الحقيقية الاتصال بناء على ان ما عداها
 حكم عدم فالتب للفرق الى العلم كما روي او على ما ياتي الاتصال في فالتب للبالغة ذلك ان نقول بانها ضرورية
 الى الحقيقة على الجدير ما نسبتها الخاص للعلم واما للبالغة فانه علم في كونهنا المدراء ويعلم ان الشيين الذين
 بينهما تباين حقيقة ان كان بين تقيضها تباين كلي والابتنها من اجمع وبين تقيضها من الخلو

الاستغناء بتقدير

اقول وظاهر من هذا ان كل شئ يكون بينهما
 التقيض حقيقة يكون بين تقيضها ذلك
 وان كل شئ بينهما تباين كلي او لا
 فيه مع الحق لا غير من هذا

في كذب الاخره اي وبالعكس ليصح قوله وهذا معنى اه ذلك القول بان هذا اشارة الى الحكم المذكور في قوله فانه حكم فلاحا
الى تقديره في قد يصدق ان اي بان يكونه اشارة الى بان يكونه اتيا جشيا في قد يصدق احدهما بان
المشار اليه اتيا تركيا او كاتا جشيا ثم ان الشق الاخير شرط بان لا يكون احدا من اثنين نقضا للاخر ولا ماسا
للتقيض وصدق احدهما مع كذب الاخر في الترجمة شرط يكون احدهما احد الامرين فالنسبة هي الترجمة
والسابقة في الحقيقة هو التباين تأمل في لما ذكر في الشق الاول مجتمع مع ترجمة منع القول سلبية منع الجمع وفي
الشق الثاني مجتمع مع ترجمة السابقة الاول وفي الشق الثالث مجتمع مع ترجمتهما ان لم يقيد بقيد فقط ومع
سالبتهما ان قيد به في فانه كان وجهه جواز ان يكون قوله ومن مانعة الجمع اشارة الى وجه التسمية بالحقيقة وهو
التنازع من جهتين وقوله فقط في الاخير اشارة الى ان القيمة للحقيقة هي مانعة الجمع والمطلوب بالمعنى الاخص
لان الاصل في التسمي كون الاقسام متباينة حتى يكون التسمي حقيقيا في كل منها بالمعنى الاعم اعم من ان يكون
بمعنى انه لو اريد بهما المعنى الاصطلاحي كما هو الظاهر لم يصح التقييد لان قيد فقط ليس من الاسم ومع امكان اجتماعهما
كانه نسبة به بناء على ان المتبارك لا مكان الخاص على ان فقط قيد الحكم حتى يكون المعنى ما حكم فيه بالتنازع في الصدق ولم
يحكم بغير هذا الحكم وقس عليه ما ياتي

لان المتنازع في الصدق احدهما تنفي بانه
والكذب تنفي ان يكون احدهما مقتضى بانه
منع عدم ان في تنفي الصدق والكذب وهذا هو
ان الحكم في احدهما مقتضى الصدق والكذب
بأن يكون مع قوله مع امكان الخ اجتماعا مقتضى الصدق والكذب
المراد منه الامكان العام ويكفي امكانا معا مقتضى الصدق والكذب
التفنية موجبة لكان من وجبا لكان في الحقيقة
كان عدم اجتماع الخ في وجبا لكان في الحقيقة
بالمعنى الاخص بها وهو كذا

في ما ذكر في الشق الاول مجتمع مع ترجمة السابقة الاول وفي الشق الثالث مجتمع مع ترجمتهما ان لم يقيد بقيد فقط ومع
سالبتهما ان قيد به في فانه كان وجهه جواز ان يكون قوله ومن مانعة الجمع اشارة الى وجه التسمية بالحقيقة وهو
التنازع من جهتين وقوله فقط في الاخير اشارة الى ان القيمة للحقيقة هي مانعة الجمع والمطلوب بالمعنى الاخص
لان الاصل في التسمي كون الاقسام متباينة حتى يكون التسمي حقيقيا في كل منها بالمعنى الاعم اعم من ان يكون
بمعنى انه لو اريد بهما المعنى الاصطلاحي كما هو الظاهر لم يصح التقييد لان قيد فقط ليس من الاسم ومع امكان اجتماعهما
كانه نسبة به بناء على ان المتبارك لا مكان الخاص على ان فقط قيد الحكم حتى يكون المعنى ما حكم فيه بالتنازع في الصدق ولم
يحكم بغير هذا الحكم وقس عليه ما ياتي

في ما ذكر في الشق الاول مجتمع مع ترجمة السابقة الاول وفي الشق الثالث مجتمع مع ترجمتهما ان لم يقيد بقيد فقط ومع
سالبتهما ان قيد به في فانه كان وجهه جواز ان يكون قوله ومن مانعة الجمع اشارة الى وجه التسمية بالحقيقة وهو
التنازع من جهتين وقوله فقط في الاخير اشارة الى ان القيمة للحقيقة هي مانعة الجمع والمطلوب بالمعنى الاخص
لان الاصل في التسمي كون الاقسام متباينة حتى يكون التسمي حقيقيا في كل منها بالمعنى الاعم اعم من ان يكون
بمعنى انه لو اريد بهما المعنى الاصطلاحي كما هو الظاهر لم يصح التقييد لان قيد فقط ليس من الاسم ومع امكان اجتماعهما
كانه نسبة به بناء على ان المتبارك لا مكان الخاص على ان فقط قيد الحكم حتى يكون المعنى ما حكم فيه بالتنازع في الصدق ولم
يحكم بغير هذا الحكم وقس عليه ما ياتي

نروح وهذا البعد فرد لا يصلح ان لا يكونان معا بل ان صدق
احدهما كذب الآخر لا محالة لهذا معنى التناقض في التصديق
والكذب معا وهذا مثال للموجبة ومثال السالبة ليس هذا
الانسان كاتباً او تركياً فحكم فيبقى التناقض بين هذا الانسان
كاتب وهذا الانسان تركي في الصدق والكذب جميعا
قال السالبة الحقيقية اعم من الموجبة الحقيقية لان طرفيها
قد يصح قان وفلا يكونان وقد يصح احدهما وكذب
الآخر بخلاف الموجبة واعم ايضا من مانعة الجمع والخلو
سالبين او موجبتين لما ذكر وقوله ومع مانعة الجمع
والخلو معا وكذا قوله فقط في الاضربين مما لا حاجة اليه
ولعله اشار بذلك الى التعريفات فافهم واما مانعة الجمع
فقط ويعني الى حكم ضربا يتناقض في القضيتين او بعد
في الصدق فقط مع امكان اجتماعهما على الكذب في الموجبة

كل ان اردت بالانسان في المثال المذكور ان يكونا معا
وقوله وقد يكونان معا اذا اردت به الاقتران بين
المتنوعين فيكون على الوجه المذكور في جمل السالكين
بعض الانفاق والافلا تصدق في سائر الحقيقة لانه
بعض الانقياض لا يوافق سائر الانقياض بخلاف
الانقياض الى السالبة لانه لا يوجد في السالبة
طائفة او يكونان في السالبة لانه لا يوجد في السالبة
في مادة موجبة الحقيقة لوجود السالبة اما ان يكون
العدالة وجها او يكون في السالبة جمعة او منعة مانعة
حقيقة وتصل في السالبة لانه لا يوجد في السالبة
سالبة الحقيقة في كل طرف من طرفي السالبة اما ان يكون
الجمع ومانعة الخلو لوجود السالبة اما ان يكون
الشيء او لا يوجد في السالبة لانه لا يوجد في السالبة
لا يوجد في السالبة لانه لا يوجد في السالبة لانه لا يوجد
في كل مادة تصدق فيها موجباتها تصدق فيها
في السالبة موجبة منع الخلو ولا تصدق فيها
في مادة موجبة منع الخلو ولا تصدق فيها
موجبة منع الجمع وفي مادة موجبة منع الجمع
ولا تصدق فيها موجبة منع الخلو ولا تصدق فيها

وعلى الصلة في السالبة كقولنا هذا الشيء ما جرد وشجر مثلاً

للموجبة فإنه حكم فيها بأن هذا جرد وهذا شجر لا يصدق

مع جواز كذبهما بأن يكون إنساناً مثلاً وهذا المعنى حكم بالتناقض

في الصلة فقط ومثال السالبة ليس ما أن يكون هذا الشيء لا جرداً

ولا شجراً فحكم فيه بأن هذا الشيء لا جرد ولا شجر ينبغي

التناقض في الصلة فقط لأنها لا تصدق ولا معاً ولا يكذب

كيف ولو كان بالكان الشيء جرداً وشجراً معاً وهو محال وأما

مانعة الخلف فقط ومعها حكم فيها بالتناقض بين الجزئين

أو برفعة الكذب فقط مع مكان اجتماعهما على الصلة

في الموجبة وعلى الكذب في السالبة كقولنا زيداً أما أن يكون

في البحر أما أن لا يعرف مثالاً للموجبة فإنه حكم فيها بين زيد

في البحر زيد لا يعرف بالتناقض في الكذب فقط فيجب صدقهما

و لا بد من تقدير مثلاً مثلاً في

و لا بد من تقدير مثلاً مثلاً في

و لا بد من تقدير مثلاً مثلاً في

أما معنى أدرك اللاد فوقع أو بمعنى اللاد فوقع وعلى
الاول يجوز ان يكون السالبة للتحقق او حكماً متحققاً في معنى
هذا المعنى

مع الحكم

الاول اسبغ السالبة على عموم الكلام
فلا بد من تقدير مثلاً مثلاً في

لا يصح ان مع اه افاد به ان مانعة الجمع لكذب عن صادق وتصرف عن كاذب وعن صادق ولاذب وللالم ينزل
مع كذبها بل زاد قيد الجواز فنقولنا هذا القوي اما في اوصافه لكذب مانعة للجمع لانها يصح ان اشارة الى
سالبة منع الجمع عن صادق وكذبها عن كاذبين وما قيل من اه الاول ان يشر الى صدقها عن صادق ولاذب فوهم
لان مرجحة تصديق عنهما نل صدق سالبة بغير عنهما لزم ان لا يكون في المرجحة والسالبة منافاة وانتقض القاعدة
الآتية نعم اللان اشارة الى كذبها عنهما وان كان مستغنا عما سبق فلا يصح فتأمل ثم المراد بالصدق والكذب المعبر
بعد التحليل واعتبار الحكم فلا يرد ان ادلت بالشرط افرجت الجزيين عن كونها قضية فكيف يكونان صادقين اذ كاذبين
في الجزيين فيه مع قوله قضيتين في التوحيين السابقين فنحن ارتكبه للاشارة الى عدم ملاحظة كونه قضية عند كونه
جزءا من الشرطية كما بين قوله اذ برفعه هنا وقوله او عدمه سابقا في الجزي المراد به الماد الفرق او بالفرق التوحي في ما البحر
او بالجزي الثاني ان يعزق فيه فلا يرد انه يجوز ان يرتفع الجزآن بان يكون في البر ويعزق في ماد الزهر مثلا فلا يصح هذا
مثلا للموصية ولا الاتي لسالبة في مجوز صدقها عن تصديق عن صادق وتكذب عن كاذبين لا تصديق عن صادق
ولا ذنب وان كذا يعلم اه اقام الدال على نوع النسبة الاتصالية مقام المحول او الجهة مقامه على اختلاف الرئي المارين
وقوله الاتي وهو في مقدمة رافعة لان المقدرة الشرطية للقياس الاستثنائي ابن القوي ومنه مد ظلاله

في وهو محال مقدمة رافعة لهذا المقدم الشرطي للقياس الاستثنائي في تنبيه اشارة الى ان كذبها انما يصدق
 اذا اطلق على راكب السفينة انه في البحر بحكم قياس المساواة الصادق مقدمه الاجنبية مما اعني ان ظن الكذب
 ظن او اطلاق الفرق على زلاب الروح بسبب قطع الماء للنفس لا على التوغل في الماء حتى يتحقق كذبها في السابح في العلم
 ان كل مادة اقول القضية المركبة من صادق وكاذب لهذا ان يكون هذا الشيء انسانا او لانا لهما يصدق بوجه مانعة
 الجمع وكذا مانعة الخلقا لو ان ان مرجعها تصديق عن صادق وكاذب فتتضمن القاعدة الاولى ان لا تصديق فيه
 سالبه منع الخلو والارزاق ارتفاع الشيء من تنقيضه او مساويه وكذا ما ياتي من ان مرجعها مانعة الجمع تركب من الشيء
 اخص من تنقيضه والقاعدة الثانية ان لا تصديق سالبه مانعة الجمع والارزاق جواز اضماع الشيء مع اخص من تنقيضه
 وكذا ما ياتي من ضابطه مانعة الخلو ويترجم اليهم ان يكونا بالمعنى الاخص لم يعلم حسب التحقق من المفصلة الحقيقية مع
 قولهم بتباينها لها والحق عند ان يقال ان مانعة الجمع بالمعنى الاخص ما يحكم فيه بالتنازع في الصدق وعدمه في الكذب
 مانعة الخلو بالعكس فكذب الاول من غير التاثير وكذب الثاني من غير الصادقين و لا تستفنى القواعد الاربع ويمكن
 حل كلامهم عليه بجعل فقط قيد للتنازع في الصدق لا للحكم وحل الامكان في توريثها على الوقوع او عدم الانتفاع بصار
 بالوجوب المستعمل فيه مجردا فتا لا يورث الحق بالرجوع لوله سالبه الظن والموافق للثلاث سالبه على ان يكونه فاعل كذبه و
 يمكن ان يجعل ما لا من فاعله هذا السؤال المتداول بفن الشجرة التي يظهر الحالك ما ينجم عليه فنية متعارفة بالكناية والسؤال الجليل
 في سالبتهما اه بان يدل فاعله الصدق في القاعدة في سالبه و فاعله الكذب بالدرجة بان يفهم كل مادة صدق بها سالبه منع الجمع
 كذب بها مرجعته وصدق بها مرجعته من الخلو وقس عليه القاعدة الاخرى ثم اقول هذه القواعد الاربع مخصوصة بالعنادية لا يشر
 به عند لا لهم في هذا المقام فاقبل انه تستفنى ان ية بقولنا ليس ما ان يكونه زيد انسانا او ناطقا اذ يصدق سالبه منع الجمع كذب مرجعته
 عن صادق بان مع انه لا يصدق مرجعته من الخلو لوجوب تركب به شيء و اعم من تنقيضه والرابعة بقولنا ليس ما ان يكونه زيد انسانا
 او لانا لهما حيث تصديق سالبه من الخلو كذب مرجعته مع كذب مرجعته منع الجمع لوجوب تركب به شيء مع اخص من تنقيضه
 ليس في محله لان وجوب التركيب المذكورين مخصوص بالعنادية لا سيما به والمثالان من الاتفاقية اذ لو لم يكن
 موضوع المقدم في الخلو زيد لم يكن مرجعته من احد الاقسام الثلاثة لجواز ارتفاع مرجعته كاجتماعها ولا سالبه منع الجمع
 لذلك في بين عينيهما وجودي او عددي او فئتين في منع الجمع اى مرجعته او سالبه وقس عليه قوله الاتي منع الخلو
 يصدق بين تنقيضها لانه في يكونه القضية المركبة من العينية ركنه من شيء واخص من تنقيضه فيكونه الركنه تنقيضها
 مع كية منه ومن اعم من النقيضين فيصدق بينهما منع الخلو وبالعكس ان كل شيئين يصدق بين عينيهما منع الخلو يصدق
 بين تنقيضها منع الجمع ولك ان زيد به كل شيئين يصدق بين تنقيضها منع الجمع يصدق بين عينيهما منع الخلو فالصاحبة
 ان الصادقة عند صدق مرجعته منع الجمع سالبه وعند صدق مرجعته منع الخلو سالبه ومنه يعلم على صدق مرجعتهما عند صدق
 سالبتهما بالمقايضة ولو قال فالصادقة المتفقة لكان اخص ولو قال سالبه والمرجعية المتفقة اه لكانا وضع عليهما يكون
 اشمل ابن التوفيق

في المتفقة في النوع ان المتفقة مع الحقيقة في النوعي مما يقع الجوع والخلو ولا يصدق المتفقة فيه لا عند الاتفاق فيها وحاصلا
انه عند اتحاد الكيف يختلف النوع وعند اختلافه يتحد النوع واما عارية لان هذا بالنسبة الى مطلق المتفقة قسم والى
اقسامه فيقسم فلا يتجه ان العارية اعم من وجهه كل من الاقسام الثلاثة والمقسم لا بد ان يكونه اخصا من مطلقه فيقسم
اليها واما الاتفاقية فتقسم بالنسبة اليها لوجودها في المتصلة ثم انه لم يقل ان المتصلة اعم عارية او مع خمرية

وان يغرق وهو محال وسال السالبة ليس اما ان لا يكون زيدا
في البحر واما ان يغرق فيها لا يصدق وان معا وقد يكونان

تنبه اعلم ان زيادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها
سالبه وصدق فيها سالبه منع الخلو وكذا زيادة صدق فيها

موجبة منع الخلو كذب فيها سالبه وصدق سالبه منع الجمع
وعلم هذا النوع الكلام من جانب السالبة ففطن وان

كل شيئين يصدق في عينيهما منع الجمع يصدق بين
نقيضيهما منع الخلو والعكس اذا توافقا في اليجاب والسلب

واما اذا اختلفا فيها فالصادقة السالبة المتفقة في
النوع والامثلة المذكورة اشارت الى كل من ذلك فتبصر

ثم ان كلام المنفصلات الثلاثة اعم عارية او اتفاقية
فالعارية ما حكم فيه بالتنازع لعلته موجبة وذلك بالياض

مع النقيض او مساوي لنقيضه كافي الحقيقة وما

في وهو حال مقدم رافعة لهذا المقدم الشرطي للقياس للاستثانة في تنبيه اوجه اشارة الى ان كذبهما انما يصدق
 اذا اطلق على راكب السفينة انه في البحر يحكم قياسا مساواة الصادق مقدمه الاجنبية مما الكذب ان ظن الكذب
 ظن اطلاق الفرق على زلاب الروح بسبب قطع الماء للنفس لا على العقل في المادة حتى يتحقق كذبهما في السابح في العلم
 ان كل مارة اقول القضية المركبة من صادق وكاذب محتمل ان يكون هذا الشيء انسانا او لانا طفا يصدق موجبه مانعة
 الجمع وكذا مانعة الخلو لما لو ان موجبهها تصدقان عن صادق وكاذب تستغني القاعدة الا ان لا تصدق فيها
 سالب الخلو واللازم ارتقاء الشيء مع نقيضه او مساويه وكذا ما ياتي من ان موجبه مانعة الجمع تركب من الشيء
 اخص من نقيضه والقاعدة الثانية اذا لا تصدق سالبه مانعة الجمع واللازم جواز افعال الشيء مع اخص من نقيضه
 وكذا ما ياتي من ضابطه مانعة الخلو فيتم ان يكونا بالجمع الا اخص لم يعلم لجب التفتن من المنفصلة الحقيقية مع
 قولهم بتباينها لها والحق عند ان يقال ان مانعة الجمع بالجمع الا اخص ما يحكم فيه بالتنازع في الصدق وعدمه في الكذب
 مانعة الخلو بالعكس فكذب الاول عن غير الكاذبين وتكذب الثانية عن غير الصادقين ولا تستغني القواعد الاربع ويمكن
 حل كلامهم عليه بغير جعل فقط قيد للتنازع في الصدق لا للحكم وحل الامكان في توريثها على الوقوع على عدم الانتفاع بصار
 بالوجوب المستعمل فيه يجوز ان لا ينفصل ولا تعرف الحق بالرجوع قوله سالبه الظن والموافق للامتناع سالبته على ان يكونه فاعلى كذا
 يمكن ان يجعل ما لا من فاعلى هذا النوال المتوال بغير الشجرة التي يظهر الحالك ما ينبغي عليه فغيره شجرة بالكناية والمنوال الجبل
 في سالبتهما اه بان يدل فاعلى الصدق في القاعدة بين سالبته وفاعلى الكذب بالوجوب بان يقول كل مادة صدق في سالبته منع الجمع
 كذب في موجبه وصدق في موجبه منع الخلو وفي عليه القاعدة الاخرى ثم اقول هذه القواعد الاربع مخصوصة بالعنصرية لا يشر
 به هتد لا لهم في هذا المقام فاقبل انه تستغني ان ينفصلنا ليس ان يكونه زيد انسانا او ناطقا اذ يصدق سالبته منع الجمع كذب موجبه
 عن صادق مع انه لا يصدق موجبه منع الخلو لوجوب تركبه من شيء دائم من نقيضه والرابعة بقولنا ليس ما ان يكونه زيد انسانا
 او لانا طفا حيث تصدق سالبته منع الخلو كذب موجبه مع كذب موجبه منع الجمع لوجوب تركبه من شيء من اخص من نقيضه
 ليس في محله لان وجوب التركيب المذكورين مخصوص بالعنصرية لا سيما به والمثالان من الاتفاقية اذ لو لم يكن
 موضوع المقدم في الخو زيد لم يكن موجبه من احد الاقسام الثلاثة لجواز ارتفاعه في جميع كاجتماعها ولا سالبته منع الجمع
 لذلك في بين عينيهما وجوب بيني او فتلين في منع الجمع ان موجبه او سالبه وفي عليه قوله الا ان منع الخلو
 يصدق بين نقيضيهما لانه يكون القضية المركبة من العينين مركبة من شيء واخص من نقيضه فيكونه المركبة تنفيها
 مع كونه من اعم من النقيضين فيصدق بينهما منع الخلو وما بالعكس اكل شيئين يصدق بين عينيهما منع الخلو يصدق
 بين نقيضيهما منع الجمع ذلك ان زيد به كل شيئين يصدق بين نقيضيهما منع الجمع يصدق بين عينيهما منع الخلو فالصاحبة
 الى الصادقة عند صدق موجبه منع الجمع سالبته وعند صدق موجبه منع الخلو سالبته ومنه يعلم فاعلى صدق موجبهها عند صدق
 سالبتهما بالمقابلة ولو قال فالصادقة المتفقة لكان اخص ولو قال سالبته والموجبة المتفقة اه لكانا وضع وعليهما يكون
 اشمل ابن التوفيق

و المتفق ان النوع من الصفات مع الوجود في النوع من صفات النوع والحد ولا يعقد المتفرد فيه لا عند الاتفاق فيها وحاصله
 انه عند الحد الكيف يختلف النوع وعند اختلافه يتحد النوع واما عارية لاه هذا بالنسبة الى المطلق المتفرد قسم والاه
 اقسامه فيقسم فلا يتجه ان العارية اعم من وجهه كل من الاقسام الثلاثة والمقسم لابد ان يكونه اخص من كل قسم
 اليها واما الاتفاقية فتقسم بالنسبة اليها لوجودها في التمسك ثم انه لم يقدر ان التمسك اعمارية او مع خصرية
 وان يعرف وهو محال ومثال السالبة ليس اما ان لا يكون زيد
 في البحر واما ان يعرف فيها لا يصدق وان معا وقد يكونان
 تنبيه اعلم ان زيادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها
 سالبي وصدق فيها سالبة منع الخلو وكل زيادة صدق فيها
 موجبة منع الخلو كذب فيها سالبة وصدق فيها سالبة منع الجمع
 وعلى هذا النول الكلام من جانب السالبة فقفطن وان
 كل شيئين بصدق قايين عينيها منع الجمع بصدق بين
 نقيضيهما منع الخلو بالعكس اذا ترا فقا في اليجاب والسلب
 واما اذا اختلفا فيها فالصادقة السالبة المتفردة في
 النوع والامثلة المذكورة اشارت الى كل من ذلك فتبصر الحقيقة من الشيء وهو شيئين افرس شيئا
 ثم ان كلام المنفصلات الثلاثة اعمارية او اتفاقية
 فالعارية ما حكم فيه بالتنازع لعله موجبة وذلك بالافاضة
 مع الشيء نقيضه او ما وى نقيضه كانه الحقيقي والامثلة

في كذا مانعة للجمع الأولى اما حذف لامها وفي ساقه ولا حقه وهذا في قوله واما ما هو ضرره وذكر الواو بدل او -
 قوله او ما هو واما تبديل قوله واما ما با وما حتى يكره القضية حملية شبيهة بالنسبة الحقيقية المركبة من ثلاث
 اجزاء الشيء الأسود الكاتب اي او الشخص للابيض الاعم ولم يكن الشبه المثال مع صلد حيث لمانعة
 الجمع بان يكون الشخص ابيض وكاتباً ولانته الحد كان يكره كما في مانعة الجمع او مأكلاً وعم من نقيضه
 ولا كاتبا مع ان فيه التنبه على ان التباين بين الاقسام الثلاثة في الاتفاقية عبارة
 بذكره الكلام في امثلة الاتفاقيات على وتيرة العناريات اما لا اسود هذا مثلا
 صالحة لهما ايضاً بان يكره الشخص لا اسود كاتبا او لا اسود ولا كاتبا لان المراد بالاعم
 والاخص المطلق في تعريف مانعة الجمع والحد الاعم والاخص المطلق لانه وجه واللاكاتب
 اعم واخص به وجهه اللاهورد عليه نفس المثال الثاني مباين للحقيقية اي
 بحسب المفهوم والتحقق ولا يخفى ان كان محل التوفيقين الاربعة على المعنى الاعم وقد
 تطلقان اي بالاشراك اللفظي اعم منهما اهـ اي بحسب التحقق واما بحسب المفهوم فالنسبة
 بين المعنيين البانية وكذا النسبة بينهما بالمعنى الاعم وبين الحقيقية فيراد مانعة
 الجمع اعم ان لها ثلثة معان ما حكم فيه بالنسبة في الصدق وعدمه في الكذب وما
 وما حكم فيه بالنسبة في الصدق سواء حكم بالنسبة من مانعة الجمع والحق بالمعنى المذكور مباين للحقيقية
 في الكذب وعدمه او لم يحكم بشئ من التناقض معه وان هذا التوفيق يمثل المعنى الثاني فجلا
 التوفيق المارويكن تطبيقه على المعنى الآخر بان يقال مع قوله اولا لا يحكم بالنسبة
 في الكذب سواء حكم به او لم يحكم بشئ منها فلا يراد يقال ان هذا يستلزم ان يكون لهما معان اربعة نعم
 الاولى ان يقولوا سواء حكم به في الكذب او بعدمه اولا وقرئ عليه مانعة الحد الثاني ابن القوي رحمه الله

في بيته ان المذكور من الزائد على الجزئين اذ ذلت الجزئين معلوم ما سبق والا لاول ان يقول ان يكونه المنفصلة ثلثة
 اجزاء فاكثر بينها الخ وذات اجزاء الجمع اذا قوبل بالجمع وجب التوزيع فللايراد ان اللابق ان يقول ذات اجزاء
 في كقولنا العددان العدد النطق بمنع ما لم كسر فللايراد ان هذا المثال لا يصلح لانقصا المحققين لارتفاع الثلثة في عدد
 عشر مثله ان يعرف العدد بنصف مجموع حاشيته واعترض بعدم شموله للواحد اذ ليس له الا حاشية واحدة و
 وبراء مانعة الخلق ما حكم فيه بالسنا في الكتاب مطلقا سواء ^{الجواب ان المراد بالحاشية اعم من الصحيح}
 والكسر والمراد بنصف مجموعها ان كانا والا
 حكم به في القدر اوله ايضا هذا ولما كان ما سبق من امثلة ^{فنصف حاشيته في والمراد من زيادة اه}
 رد على من زعم ان المراد ان العدد الواحد للثمة
 المنفصلات كل واحد ضربين والحالة التي يكون المنفصلة ^{رد على من زعم ان المراد ان العدد الواحد للثمة}
 ذات جزئين فصاعدا حيث يقول قد يكون المنفصلة ذات ^{مساو له واللام يكن المنفصلة حقيقية}
 اجزاء ثلثة فصاعدا كقولنا العدد امارا انا او مساو او ^{رفع المجموع في ثلثة عشر ووجه انه حين}
 ناقص مثال الحقيقية ومثال مانعة الجمع قولنا هذا الشيء اما ^{الحمل على ما ذكره لشم لا يكونه المثال}
 حجر او شجر او حيوان ومانعة المثل هذا الشيء اما لا حجر ولا شجر ^{مصنوعا لكونه ما استعمله اهل الحساب}
 او لنحيوان والمراد من زيادة العدد ونقصانه وساو له ^{لجلافة على قول الرازم وما قيل في رده من ان}
 كونه ما اجتمع من كسره مثلا عليه وقصا او ساو له وكسره ^{مساواة العدد للعدد المغاير غير موضوع}
 تسعة العشر والثلث والسبع والثلث والخم ^{ولنفسه مختلفة لانها اربعة تبتغى المغايرة}
 والرابع والثلث والنصف فالعدد الزائد كانه عشر ^{بين المتساويين فغيره ان ارد المتساوية}
 فان له نصفها هو الستة وثلثاها اربعة وربعاها الثلثة ^{الاعتبارية فاعتقارها مسلم وعدم وجودها}
 هو الاثنان فاذا اجتمعت بصير خمسة عشر فيكون ثلثا ^{مضام او الدانية فبالكس على انها لو كانت}
 كسره ونقصه عنه وساو له ليس في التوزيع ^{شرطا لكان دليل الرد مثلا لخلاف مدعاه}
 فجزء ان القوة ^{لعدم التباين الذاتي بين العدد المساد}
 من ذلك

١٥

[illegible]

وَأَنَّا فَضَّلْنَا رُبُعَهُ فَإِنَّهُ نِصْفُ الْاِثْنَانِ وَرُبُعُهُ الْاِحْدُ

فَإِنَّا اجْتَمَعْنَا بِصِرْتِنَا فِيمَا نَاقَصًا وَالْمَاوِي كَالْمُتَفَانِ

لہ نصفاً ہو المثلثہ وثلثا ہو الاثنان وسدساً ہو الواحد

والمجموع ستة فيكون ما أو با قبل لا يتكبد شيء من المفصلات

من اكثر من اثنين لان الذات نفسا النسبة واحدة والنسبة الواحدة

لأنه تصور الأبي جليل فرقة أن النسبة بين الأبيات متعدي

لا واحدة فكيف تكون المفصلات ذات اجزاء ثلثة فصلا

وَأَحْسَنُ الْإِدَارَةِ بِنَاوِلِ الْحَقَائِقِ وَكَأَنَّ الْأَمْرَ الْأَكْبَرَ

منفصلة وأورد في الظاهر من قوله من قوله

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تهران

فادرك الحوائج الاحمدية من التزكيات ان يكون المؤمن قولها العدة

اما ايند او ناقص و سيا و مثلا ان مجموعا الي اجتماع في العدة

ولا نجد العدة عن كل منها اعم من ان يكون بين كل ضربين اولاد

ان كل جزئي منها لا اجتماع ولا يرتفعان واما كذلك

فصل اول در بیان اصول کلی و کلیات

[illegible]

7/11/1914

من ثلثة اجزاء مركبة من منفصلتين اولها صبيقة وثانيتهما موافقة لهما في النوع فلا تكون ثلثة
 مع ثلث واحد ونخرج كل منها عن الثلاثة وان اولنا ثانياً بما ذكرنا عليها فاللذان ان يجعل كل
 منها منفصلة مركبة من حليتين ومنفصلة بان يكون الاصل هذا العدد زائداً او يكبره ناقصاً او
 مساوياً لا تترس من ان الشرطية مركبة من حليتين او متصلتين او منفصلتين او مختلفتين ان يكن
 ان يكون يرد عليه ان العنصر ليس مع الا انفصال لا يقتضاه طرقي بل بالمتافاة بينهما فترد
 او قضيتين بل حليتين صرفة وبه يشرنا قاه السيد من ان المتافاة قد تعتبر في المفردات بحسب الوجود
 في محل واحد فان عبرت عنها بمثل قولك السواد والبياض متافيان بحسب محليته صرفة او بمثل
 اما ان يكون هذا اسود او ابيض منفصلة او بمثل هذا اما اسود او ابيض فحليتين شبيقتين بالمتافاة
 انتهى لمخصاً وبهذا ظهر ان ما اورد عليه من ان ما ذكره مع الحليتين المرددة المحول الشبيقة بالمتافاة
 لا المنفصلة والجواب عنه بان المراد ان مجموع القضايا الثلاثة اعني العدد رانك والعدد ناقص
 والعدد مساو لا يتحقق في الوجود ولا يخلو الوجود عنها بنشأه ثلثة التدبر لانه حليتين صرفة ولهم
 اريد ما في الجواب في اعم من ان انما يتم النعيم ولم يعتبر في الحقيقة المتافاة صدقاً وكذباً في
 المجموع وفي كل قضيتين وفي مانعة الجمع صدقاً وفي مانعة الخلل كذباً كذلك والآن ان الوجود

لان كل جزئين من ثلثة الظن لان الالهي المعترف بالانفصال بين كل جزئين منها بل يكون فيها انفصال
 بين المجموع وجزءه ان هذا مستلزم لان يكون قولنا اما ان يكون الثلاثة ناقصاً وراية اوردوا
 منفصلة حقيقة صادقة لان مجموع الثلاثة لا يجتمع فيها ولا يرفع عنها وليس لك مظهر ما ذكرنا
 ان القول بحقيقة ما ذكره ليس بصواب ابن القوه دونه حفظه الله من كل معاند وباع

ق وكذا يمكن اه اى وكذا يمكن ان يتم في المثال المار لافعة الخلق ان المجموع لا يرتفع عن الشئ مع قطع النظر عن
الانفصال بين كل جزئين ونترك هذا الشئ من النقل للعلم به مقايسته وتركها اى الانفصالات ثلثة
فالتفريع اما باعتبار اه المتروك المار للعلم به كالمذكور او باعتبار ان الفرق عليه لا يجب كونه علة تامة
للمفرع فلا يرد انه لا يصح اتزعه لان المعلوم سابقا تركيب الحقيقة ومانعة الجمع فقط على الاعتبار اللام للعلم
اى الاعتبار بقوله ويمكن ان يكونه اه ق من ان الحقيقة قد يستدل عليه بان الحقيقة لا تركيب الا
من الشئ ونقيضه او ساويه ولا يكونه شئ الانقيض واحد ويوجد امور كل منها اخص من شئ
او اعم منه ويرد عليه منع الحصر مستندا بجزء تركبه عن شئ وعن شئ كل منها اخص من نقيضه ق
تحكم اى لبيان الدليل المار وجوابه في كل من ثلثة وكذا اما في تلك المحاش فمع هذا المشار اليه به جميع
ما رتب قوله قبل لا يتركب وكذا ان تخصه بقوله والحق اه ق وما عليهم اى الاعتراض المذكور وعلى
القائلين بالفرق المار نفسى هو حكم وقوله من اه اه بيان ما في الموضوعات لا يتفق الا بين جزئين لما
من ان الانفصال بين واحدة ق مطلق الانفصال اى واحد او متعدد اى في الاقسام الثلثة فالفرق
المار يطمح لانها متبادرة الاقدام في انها على الشئ الاول يمتنع تركها من اكثر من جزئين وعلى الثاني صحيح
ليس يمتنع لانها متبادرة الشئ الاول ومنع الحصر مستندا بما في الجواب او بانه انما يردن ذلك لو اريد الانفصال
بين كل جزئين لم لا يجب ان يراد الانفصال بين المجموع ويرد عليه ان المراد بالانفصال الواحد الواحد
بحسب الحقيقة يبطل السد الاول وان الانفصال يقتضيه ضرورة وقد مر انهما حين ارادة
الانفصال بين المجموع ثم نشأت المقدمة المنوطة بالدليل المار فظهر ان الحق ما قاله القائلين
لا يجب رفعه للايجاب بل في رد ودرية اسباب الجزئية الممكنة اعني بمعنى ما ذكر فيه ارادة الانفصال
ليس بمنفصلة وفي كلامه اقامة جهة القضية مقام المحول ومنفصلة مركبة من قضيتين قد يقال
بينا في هذا ما في شئ المطالع من انه اذا حصل على موضوع واحد او اياه متقابلا فان قدم الموضوع
على حرف العناد فالقضية عملية مشابهة للمنفصلة وان اعطى عنها وهي منفصلة شبيهة بالجملة لا تنفصا
كون الشئ المذكور عملية ليس الا ويمكن الجواب بان واد السيد الفرق لجب الارادة ومقصود
شارح المطالع الفرق لجب الظم فالشئ المار لجب الارادة يحمل الارين وان كان لجب الظاهر
عملية كما ان قولنا اما ان يكون هذا واحدا او كثيرا يحتملها لجبها ومنفصلة لجبه ان التوهم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين
والعلماء أئمةً مهتدين
والعلماء أئمةً مهتدين

محتملا وهذا المعنى انفصال واحد وقد وجد بين المجموع

وَكَيْفَ يَكُنُ الْإِنْسَانُ بِمَكَامٍ بِقَوْلِهِ هَذَا إِنَّهُ أَمَّا حُجُوجُهُ وَأَصُولُهُ

ان المجموع لا يجمع على هذا الشيء مع قطع النظر عن التخصيص

كُلَّ حَرْبَيْنِ اِيضاً فَيَكُونُ تَرْكِهَا مِنْ اجْزَاءِ فَوْقِ الْاَشْيَاءِ عَلَى الْاَعْتِبَارِ

حُبُّ الْحَقِيقَةِ وَالظَّاهِرِ مَعَالِدُ حُبِّ الظَّاهِرِ فَقَطْ وَمِنْ هَذَا ظَرْفُ

۱۱ ما قالوا حراية الحقيقة لا تتركب من اكثر من جزئين وبما نفع

المجروح والخلع من كتاب الحكم وإن ما قاله القناتى من تعليمهم من
الكتاب والخطب والاطلاق منهم قتلهم

ان الحق انه ان كان المراد بالانفصال انفصالا واسلا لا يتحقق

الادبى جزئى وان كان مطلق الانفصال يتحقق بين جزئى

واكثر في الاقام الثنية ليس بحق تغنيها علم انه كل ما ذكر

فیه ادوات الانفصال لا یجب ان یکون منفصلة فاذا قلنا مثلاً

هذا واحد واما كثير فان اى ما المفاة بين هذا واحد وهذا

كثيرا القضية منفصلة مركبة من قضيتين وان اوجنا المناقاة

بسم الله الرحمن الرحيم

0247

ما نفع مما قلنا وما يعمد والضمير لفصلاته لا لخصومه
مع كون الانفصال أصلاً
التي اعني والنسبة الواحدة
ما نفع ما قلنا وما يعمد
ما نفع ما قلنا وما يعمد
ما نفع ما قلنا وما يعمد

من في الحقيقة وأما حسب الظاهر فنحقق بيني
الكثير كما ترى مني
الحجاب الكلي بيوت
قد يكون حكمة مدونة الحكمة
في الحقيقة والكذب بيوت

المجلس الإداري والجمعية العامة

والاصل انه لو لم يدان تناقضهما لم كان الاختلاف فقط جنا قريبا لها واضافه الى الفقيهي
 فصلا محضالا اختلاف الموردين والمورد والعقبة ولو اريد به التناقض بين الفقيهي لكان الاختلاف
 فقط جنا بعيدا واختلاف الفقيهي جنا قريبا لكن لما اردنا ان لا يخرج الى اعتبار هذا الجني
 الجني البعيد وكن بان الجني هو هذا الجور فيكون قريبا مررها

ويعلم بالمقايضة بان يقتضيه تناقض الموردين اختلافا بحيث يقتضي لثامه حمل احديهما وعدم حمل الآخر لا
 الصدق والكذب في المورد غير الحمل وعدمه ما قيل ان القياس ناسد لان التناقض فيه لا ينافي الارشاع
 لجلاله في القضايا منه فربما انما يتجه لواحد النقيضين بعدل واما اذا افتد كنه ^{بشيء} سبب
 (ان الله دكم)

بان يكون المعنى هذا محمداً واحداً وحليته لا محاد الحكم وكون الترتيب في المحول وهو يمكن جريان التقبي
 في مثل زيد او عمرو قائم مع المحلية المرددة الموضوع ام لا كل محمل وان لم يسمع وان يكره اى كل
 ما ذكر فيه أداة الانفصال في الغير الحقيقية قد يقال لا وجه للتخصيص بغيرها اذ يسمع ان يقع
 للمنفصلة مانعة الجمع مثلاً اقام آخر غير الحقيقية ومانعة المحل فلو قال ان قد يكره

١٤٨

للمنفصلة اقام غير الحقيقية ومانعة لا لكان اولى ان القوة

صحية مرددة الثاني المحل والثالث النظم هذا وجه
 مردد الموضوع في كسب الظن هذا وجه

بين مفهوم الواحد والكثير في المحل على هذا فالقضية محلبة شبيهة
 بالمنفصلة مركبة من موضوع واحد ومرددة المحل على فصلة السيد

العلاقة وكذلك لا يجب ان يكون من المنفصلة الثلاثة اذ قد يكون
 للمنظمة اقسام غير الحقيقية اقسام غير الحقيقية

للمنفصلة الغير الحقيقية اقسام غير مانعة الجمع والمحل هو مراتب
 اما زيد واما عمر والمحل العالم اما بعيد الله واما يقع النكاح

على ما نفله السيد العلامة في الاشارات والمآفرع من اقسام
 ما في قوله وهو اختلاف اقسام

القضية شرع في بيان احكامها فقال **الثنائى** قضى

ان هذا محبت التناقض من احكام القضايا وانما قد تدبر لتوقف
 نكاحك قد يتوقف على النكاح المتوقف على معرفة التقيد في قوله

بعض الاحكام عليه في الاشارات على ما سطر في العكس وهي
 اختلاف القضايا في قوله ان المعروف هنا هو تناقض القضايا

بدليل ان الكلام في احكامها فاختلاف المفردات واختلاف
 مفرد وقضية ليس باصل في الحدودية يحتاج الى الاضمار والاختلاف

المبنى اضافيا فامل ولا بعد القول
 يجوز في الماهية الاعتراف بالجنس كاجابة

في كونه الفصل اعم وهو في كونه الفصل مع
 بين ان الماديات تناقض بعضها بعضا

بديله او قد يفرق بينهما في كونه الفصل مع
 بين هذا التخصيص ويجاب بان

وهي هنا الى تناقض القضايا في قوله ان

المتوقف على الاول دون الثاني

المتوقف على الاول دون الثاني

ای و الف مین و توله منور و قضیه فیم کلامه
ای و ندری و قضاوت کن الا اولان بقول انتافص ای الود
حسابک کنن المندوبیا اذ غم حسابا بی اکثر من شایر نامل

وَبَعْضُهُمْ يُقُولُ عَزَّ وَجَلَّ أَفَلَا أَتَاكُمُ الْقَضِيَّتَانِ فُجِّرْ

الاختلاف الواقع بين المفردات وبين مفرد وقضية بالانجاء.

والسلب يوجب الاختلاف بالجملة والشط والعدي والتحصيل

وغيرها وذلك لان النبي وعباده قد يرفعان وانه ينضم

لا كراهية في شيفه قوله من زنا عند الله
لا يرفعان قطعا كما لا يجتمعان وسيا من ان قولنا مزيد كانت
الوجه في عند انتقاد الموضوع ولا عند وجود
وزيد لا كاتب يرفعان معا عند عدم وجود مزيد لا مضافا حبيبا

والموجبة لتفتيح وجود الموضوع وقرئاً مزيداً كاتباً ومزيداً

هو كما يتلوا في تفتان اصل لعدم اقتضاء السالبة وجوب الموضوع

[illegible]

عدوله وللاذنب بعضهم الى عدم التناقض بين المفردات

بناءً على أنها مع اعتبار الحكم لم تكن مفردة وبدون لم تكن

وَسَلِّبْنَا هَذَا وَلِلسَّيِّئَةِ الْحَقَّ الْحَقِيقَ بِالْقَبُولِ أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ عَنِ الْإِجَابَةِ

والسلب ليس للاصراغ بل لتحقيق مفهوم الساقض لا لاختلاف

فانما لا ينفذ في رباكمي حورثه ولا من ينفذ من له ينفذ

هذا الأمر انما هو كذا وكذا

الناس قض ليس منتعابا لمفردات بل يوجد العفوية المأهولة عند

[illegible][illegible]

زید کاتب و زید لیس کاتب مالا لیساقی بنی الحنفیہ

ثم لما توفى تحقق التناقض بين المقتضيين على انطوائهما
 واشترأهما في عدة امور وتوقف تناقض المحذور على الاختلاف

جاءت في متن مع الاتفاق والاول
بعد عدم اختلافها لما يأتى
فقطين اخذ من مضمونها ما يطلى
لان الملاءمة بوجه الشرط انما هي
لا انصافا للشيء بل بوجه ان القوة

151
في الكمية ايضا بيننا ذلك تيمنا وتكميلا لبيان ما هيته حقيقته
فقال الاول انه انما يتحقق بعد اشتراكهما في الوحدانية
الثمانية وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة المكان
وحدة الزمان ووحدة الاضافة ووحدة القوة والفعل
وحدة الجزء والكثرة ووحدة الشهاد ووحدة المصير
انهم فقال لا يتحقق ذلك في التناقض والاختلاف
المذكور الموصوف بالحيثية المذكورة الا بعد اتفاقهما في
القضيتين المختلفتين بالاجاب والسلب والموضوع فلا
تناقض بين زيد قائم عمر وليس بقاتم والمحمول فلا يتحقق بين
زيد قائم زيد ليس بقاعد والزمان فلا تناقض بين زيد قائم
في الليل ليس بقاتم في النهار والمكان فلا تناقض بين زيد قائم
في المحل زيد ليس بقاتم في السوق والاضافة في زيد قائم
زيد ليس بقاتم في القوة والفعل اقتران زيد في القوة والفعل

في الكمية ايضا بيننا ذلك تيمنا وتكميلا لبيان ما هيته حقيقته
فقال الاول انه انما يتحقق بعد اشتراكهما في الوحدانية
الثمانية وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة المكان
وحدة الزمان ووحدة الاضافة ووحدة القوة والفعل
وحدة الجزء والكثرة ووحدة الشهاد ووحدة المصير
انهم فقال لا يتحقق ذلك في التناقض والاختلاف
المذكور الموصوف بالحيثية المذكورة الا بعد اتفاقهما في
القضيتين المختلفتين بالاجاب والسلب والموضوع فلا
تناقض بين زيد قائم عمر وليس بقاتم والمحمول فلا يتحقق بين
زيد قائم زيد ليس بقاعد والزمان فلا تناقض بين زيد قائم
في الليل ليس بقاتم في النهار والمكان فلا تناقض بين زيد قائم
في المحل زيد ليس بقاتم في السوق والاضافة في زيد قائم
زيد ليس بقاتم في القوة والفعل اقتران زيد في القوة والفعل

زيد ليس بقاتم في القوة والفعل اقتران زيد في القوة والفعل

في الماد بها الاجزائي لا الافراد وتلزم الماد بها في ادائها ان كان الموضوع في احد المناقضين احدهما يكون فردا الاخر كذلك وان زاد المجموع المسمى او البعض الشخصي حتى تكون القضية المصدرية بها كفية وتيقن التناقض بينهما فالاتحاد بينهما كان راجعا الى الاتحاد في الموضوع الا انه ذكره لئلا يتوهم من اشتراكهما مع الكل والبعض الافراد حسب اللفظ اشتراكا في الاختلاف بحسبهما ايضاً فلا يرد انه ان اريد بهما الافراد من شاذ ما ياتي منه قوله فالمصدر لست لا تيقن الخ اذ

الا جزائي يحتمل ان القضية المشتملة على اثنان
وهلكن عند عصام كالقضية المشتملة على الاول
وفاناً ولا تناقض بين الهملتين فلا يتيقن
بين المتفقتين فلو اشتملت على عبيد كما
والكل فربما نفى الموضوع فلا حاجة الى اشتراط
الاتحاد فيها بعد اشتراط الاتحاد في الموضوع
تأمل اي كلمة اي لو بعضه الاخر فلو كانت
موضوع احدهما جزء وموضوع الاخر
جزء آخر او الكل ارتفع التناقض بينهما
اي بشرط سواد لوقال اي مضمون او بشرط
سواده لكان هو لان الاختلاف في الشرط
كما يكونه باشتراط شي في احدهما واشتراط
آخر في الاخر يكونه باشتراط شي في احدهما
وعدم اشتراط شي في الاخر تحت جملة
الموضوع لان الشرط في الاخر من اصول
الموضوع كما قاله عبيد والكل والجزئي نفس
الموضوع بناء على ما سبق واما ان كان
البواقي تحت وحدة المحمول فلا ينفرد
الاصدات فانه راجعاً تحت المحمول الذي
هو المفهوم اولى من ان كان راجعاً تحت الموضوع
الذي هو الذات فلا يرد ان ادراج بعضها
تحت وحدة الموضوع والبعض الآخر تحت
وحدة المحمول تحكم لانه روي فيه الاظهر
ان دفع ما قيل ان قولنا الخ في الدان مسر

في الماد بها الاجزائي لا الافراد وتلزم الماد بها في ادائها ان كان الموضوع في احد المناقضين احدهما يكون فردا الاخر كذلك وان زاد المجموع المسمى او البعض الشخصي حتى تكون القضية المصدرية بها كفية وتيقن التناقض بينهما فالاتحاد بينهما كان راجعا الى الاتحاد في الموضوع الا انه ذكره لئلا يتوهم من اشتراكهما مع الكل والبعض الافراد حسب اللفظ اشتراكا في الاختلاف بحسبهما ايضاً فلا يرد انه ان اريد بهما الافراد من شاذ ما ياتي منه قوله فالمصدر لست لا تيقن الخ اذ

سكن بالقوة الخ من ليس مسر بالاشغال والجزء والكل فلا تناقض بين
الرجعي اسودا وبعضه الرجعي ليس اسودا وكلم والشرط فتقولنا الجسم
مفرق للبصر بغيره لمعانه وصيانه ليس ببعض بقولنا الجسم
ليس بمفرق للبصر بغيره سواده واكتفى بعضهم بثلاث وصداء
وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان وادبره وحدة
الشرط ووحدة الجزء والكل تحت وحدة الموضوع والبنوة

تحت وحدة المحمول ولما لم يتم مرجع ادرج وحدة المكان
تحت وحدة المحمول كما علم ادرج وحدة الزمان لاجتماعها اقتصر
صاحب التسمية على كى صديقي الاول وليس وادرج وحدة الزمان
تحت وحدة المحمول ايضا وفي كل منهما ما يتفق فاقول ثم انزلنا اولى
على ظاهر مقالهم ان الاتفاق فيما ذكر لا يكفي في تيقن التناقض
بل لا بد من الاتفاق في اشياء اخر كالدلالة والغاية وغيرها
لخون هذا كاتبه يعلم بغداد من بلاد العراق فطاس قسطنطين

بالقوة ليس اظهر من الجبر بالقوة في الدان مسر مثلاً في مرجح يرجح الاخر الاول مرجح ادراج ثم الادراج
بالمرجح هو المعتمد فلا يرد ان الامام الرازي استدل عليه بان التصريح بالزمان لا ينافي مع التناقض
فتجب من اقسام بيان فلا يصح اطلاق عدم قيام المرجح وذلك لان كونه الزمان ملاك الارضية غير متيقن ان الله عز وجل

١٥٢

في الماد بها الاجزائي لا الافراد

في الماد بها الاجزائي لا الافراد

في الماد بها الاجزائي لا الافراد

ق وفي كل منهما شيء اه وهوان ادراج بعضا كنت وحدة الموضوع وبعضا كنت وحدة المحول تكلم
 واشار باننا مل الى رفعه بامرنا دبان الاندراج في المحرصة لا يمكن الابهذ الطريق لعدم قبول
 التخصي للتقييد بامد الشرط والكحل والجواز المحول للتقييد بها وحمل سائر القضايا عليها
 نعم ربه عليها ان الاندراج انما يتم اذا كانت الامور المذكورة فيدر اللطفي واما اذا كانت
 فيدر النسبة فلا في ظاهرها منهم قال ظاهر لعدم ورود ايرادهم على حقيقة مقالتهم لا غرضهم
 بذلك تمكين المتعلم من التخصي مع تحقق الاختلاف لانه كثيرا ما يروض للتعليم الفلاسفة
 ادراك الاختلاف بين قضيتين فيظن ان بينهما تناقضا مع انها ليس كذلك لعدم الاختلاف
 المتضمن للذات لا اثر وليس غرضهم بانه جميع ما يتوقف عليه التناقض لانه غير محصور بل لا بد
 فيه اي تحقق التناقض فكلية في بعض اللام كما في قد لكن الذي لشيخ فيه ذلك ان يجعله لا شأ
 الموصول في من مدد على الاولى نهاية او قبل كل جازر وجوزر غير ان بين الكلمة الى
 اي ليفيد ان اختلاف كل مرجح لرفع التناقض صريحا ويفيد ان اختلاف المجموع متفق
 له بالطريق الاولى ~~أبن الورد~~ ~~محمدا~~

وحسب الله على منبر كروشد نورا پیدا ز من ان ظلم او سکنی بک از عشق او شیر
 (لانه المنهج الاشفا عنه)
 محمد کریم

ونقيض الموجبة الاضافة لجهة التعريف ان ازيد بالنقيض المنع الاصطلاحي او المنع اللغوي
 المراد به علم الزمن بناء على ان ما يليه بغير اسم الفاعل في حكمه لاذ النقيض بغير المناقض كما جلي
 من الجمل لا بغير المناقض لانه يبين الى المتعدد او لفظية ان اريد اللغوي راداه للاستخدام
 وقد خرج ارضه بان اسم الفاعل على اذ اريد به الاضداد مطلق الزمان فاضافة معنوية وادنا
 اريد الى الاستعمال او الاستعمال لفظية فاقبل ان الافة هي ارادة اللغوي لفظية
 علم غير مسموع ابن القوي رحمه الله فدايا به لطف كثير دعيتم به كشان ومحمد

100

تعرض كلنا في مجلس كتاب الله يعلم آخر من بدأ آخر عما قرأ في آخر تعرض
آخر اكن في بعض المحققين بوحدة واحدة شاملة في جميع ما سبق

عليه اتفاق في هذه النسبة الحكيمة ولا شك ان الاتفاق
في النسبة الحكيمة يستلزم الاتفاق في كل ما يجب الاتفاق فيه
من الامور المذكورة وغيرها لا بد من اختلاف في الموضوع
والحمول وما يتعلق بهما اختلفت النسبة فضرورة ان هذه

النسبة غير تلك النسبة وان النسبة في هذا الزمان غير النسبة
في ذلك الزمان الى غير ذلك ومنه لم تختلف النسبة لم يختلف شيء
منها في وجه الاتفاق في النسبة تحقق التناقض واختاره السيد
العلاقة لانه اخبر واستدل ولما بين ما يتوقف عليه تحقق
التناقض مطلقا اراد ان يتبين ما يتوقف عليه التناقض المحض
صاحته وهو الاختلاف في الكثرة بعد الاتفاق فيما ذكره

ونفق من هذه الكمية ما في السالبة الجزئية من كلاً

الفقه
 كنية بين الناس
 من اهل البيت
 قيل قوله لانه
 من سلال علي
 من سلال با طيم
 المحول موضوعا
 المحول موضوعا
 الاول والاخر
 وذاك المحول غير
 لا اختلاف النسبة
 باعتبار احوالها
 طارة الى الصدر
 تحقق انت قض
 النتيجة ثم ان
 فلو تركت قوله
 ومع يكون قوله
 في النسبة المحل
 ما اه تحقق
 فله على النتيجة
 ان النسبة المحل
 ان هذا لا يخلو
 التامة في

أداة رسوم فلا يكونان موضوعين لعدم استقلال مبيها فثبت ان الموضوع الذكرى محمد بن ابي ابي
الذكرى محمد بن الموضوع لا لفظه والمراد من شرطه انما هو صدق عليه الموضوع فلا يرد في الموضوعات
المراد فان كان له بعض الفضلاء واقول اذ كانا فاسد اذا تعقبت ان المختلفان بالاجاب
والسلب في وان يستلزم صدق احدهما كذب الاخرى لكنه بوجهة تارة الموضوعين كما انه في مثل
زير لسان زير ليس باطن لتاوير المحولين ثم في كون لصورها اداة تامل لدلالة على معنى مستقل فتر
قوله وصل السد انفسه اوجه فلا مرد ان الموضوع في الاشياء لا المجموع فلا يلحق القول بال
السد موضوع عندهم في قوة الجزئية وما هو في قوة الجزئية داخل في المحصر استلان المراد بها
النوع المحصورة او اشياء حاصلة او حكما وقد يقال في اشغف في حكم الكلية فهي داخل في المحصر است
فلا حاجة الى بيانه مستقلا ويمكن النزق بان لا معنى كون للمهمة في قوة الجزئية انها متلازمان صدقا
فيلزم منه كونه الوجه الكلية تنبها لها ومن كونه اشغف في حكمها وقد عرفت موقفها كبرية لكل
الاول ولا يلزم منه كونه الوجه الجزئية تنبها للشخصية في التبع كصر جمع نسخة يقال نسخ الكتاب
كتبه عن معارضته والمنقول من التبعين ما يلزم كذا في القاموس في غير واقع ويمكن الجواب عنه لما
توقع من شرطه الاتحاد في الموضوع انه التبعين لكل من الكلية والجزئية مرافقة في الكلية
ما رر الى رفته وقدمه بان المعنى ذكره سابقا لا يضاه الاختلاف بالاسماء بسبب المعنى في ترتيب
التناقض وما سببه للمصادات الثانية في الكشف عن حقيقة الاسمية في بدل الواجب لم يكتف بهن
لانه صادق بكونه واجب الكنف او واجب التقسيم على المحل الذي عبره المعنى له ايضا في في الكلية الى
حقيقة او حكما فهذا خارج المهمة وان لم نقل بوجه الكم فيها ما يفعل فالمهمة لانتا قض المهمة لعدم
الاختلاف وتناقض الكلية في ان اقتضاد كذب المهمة الموضوع صدق السالبة الكلية ويمكن
بوجهة كونها في حكم الجزئية فيجوز بقوله لذاته والجواب ان كونها في قوتها يقتض عرستها ما بوجهة لا يوجد
انفصالها الاربابا وبينها رتق واضح ابن القوه دحض اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

من أحكام التقاضي ان من الاحوال المحولة بحيل ثم انه بهد على ان المراد بالعكس المنع لمصدر بل لا
يكن في الاثر كتاب الاستدراك في قوله وهو حذف المضاف ان حاله ان يصير او هو وان يصير او غير ذلك
بالتشديد اذ لو كان بالتخفيف لكان تعريف العكس تعريفيا باللازم اذ لم يولد اطلاقه على نفس المصروفة
لكنه لازم من التصريح هتفتة او بنابر الويل كذا في العاطف والمطويع هنا وبعد قوله في
المحول لم يلج الى اتركاب هذا التسمي لكن الاولى ان يقول المضم ان يصير المحكوم عليه محكوما به بناء
على نسبة المضم وان فيهما فحسب الذكر سواء كان موضوعا لحسب الحقيقة لما في القضية
الشخصية او لا كما في المحصورة واما القضية الطبيعية فلا عكس لرا اذ لا يصدق في عكس الا ان
نوع مفرد النوع انسان ولا كل نوع انسان هو ظرف ولا بعض النوع على ان لان المعتبر
في المصحة صدق المحول على ما صدق عليه الموضوع صدق الحكم على جزئية ان القوة

لم من المحرور الى علم ادين وجه نكران ان ابيض ولا ينحى من الاباب ابيض ولو قال هذا الثالث بعد المثالين الاولين الثاني
 اول لانه لا فائدة لها بعد مثال المصنف بخلاف ما ذكرنا بالتصحيح في جميع النسخ ثم انه لو كانا متباينين فكذب المرجح ونصدق السالبة
 واذا كانتا متساويتين كان الامر بالعكس فقد تصدقنا كلمة قد للتفصيل والتحقق كما في تقديم الله للعوفين والمراد في الصدق
 في الجملة لا تدريس ان الحكم اذا اطلق من الجهة يتبادر منه الاطلاق لعدم وجود آية من كون التفتين متافضين لعدم خلاف
 كذا بين مع الاتفاق في جميع الواحدات وذلك كل مادة يكون مقتضى الذات فلا يرد انه لا يلزم منه رفع

في قوله ما لا يدعيه من ان كذب الاصل لا يسكن كذب العكس لان اللازم قد يكونه اعم فلا معنى لاشتراط بناء
الكذب بحاله وبيان غير نارة بان معنى الكلام هنا على التوزيع بان يعتبر بناء التصديق من جانب الاصل والكذب من
جانب النفي ان ان صدق الاصل صدق العكس بلا عكس وان كذب العكس كذب الاصل بلا عكس ويرد عليه انه لا
يوافق قوله مع بقاء الايجاب والسلب بحاله لا اعتبارهما مع جانب الاصل فقط بل البناء بغير اتمرار الرصد
فيقتضيه بغيره وهو غير صحيح في كذب العكس والقول تجرده عنه الا اتمرار مستلزم لاستعمال اللفظ في المعنى الحقيقي
المجازي فانه اتمراره ما يقتضيه الى الصدق صادق مع انه ياتي عنه قوله بحاله واخرى بان العطف مقدم على الربط
والمعنى بقاء المجموع بحاله بمقتضى اطلاق اسم الجزء على الكل والتمراد بقاء المجموع بقاء التصديق اطلاقا لا كمال
على الجزء فيكونه مجازا وسلا بمرتبتيه ويصح عليه ان المجاز على المجاز ليس بمحل الوفاق وان مثل لم يقوله تعالى
ولا تولدوه وهمة سرى وانه لم يولد مثل هذا المجاز فيها اذا ذكر الكل بالفاظ كل منها والى على ضرورة والاسم
ان يباريانه مع باب التعليل حيث غلب التصديق على الكذب واشتت صفة له ايم ولا يلزم فيه التفسير فنهما
ليست كما يتوهم من قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا لانه خارج مع عدمه كما في قوله تعالى انما جئتكم بشي
والذين آمنوا منكم من ربنا اولسعود في مثلنا والقول بان الكذب شرط ادراكه عنه مقام التعريف فتأمل
فادرجيل اشارة الى تعريف آخر فالاول ان يميز مع بقاء الكيف والصدق بحاله ثم انه منقوض من معانيه فيقول
مع الموضوع في كونه بغيره والى ان المراد جعل اللفظ معصفا بالتأني في ان المحولية وما يليها لا تدعيه ولكن ان
يجيب بان المراد الاول والثاني فيجب ان يشبه والذي بهما يدفع ما يقع ان العكس لا يصح الجزا لا اول وهو

في القضية الحاصلة اه الاصل في القضية الحاصلة من هذا الوجه لا يطلق العكس على كل قضية حاصلة منه والآن كان بعض الانسان ليس بجرحك القول لا شيء من الجرح بانسان مع ان المقرب حقا لا تطلانه على اخص منها وهو صحة السالبة الكلية ولذا قالوا لا بد في اثبات العكس من امرين اثبات كونه القضية المطلوبة لازمة للاصل بالبرهان النطوق على جميع المواد واثبات ان ما هو اخص به تلك القضية ليس لازما له في اما اشتراكا لم ينص على التثنية للادول كائن بعض لما في شرح الطالع به ان اطلانه على تلك القضية بطريق التجوز ذلك القول بانه بطريق الحقيقة بناء على انه نقل من اللغة اللغوية لا المصدر

كن لك يطلق على القضية الحاصلة من هذا الجرح والتبديل اما

الاشارة اخبرها

اشتركا او حقيقة ومجازا ثم لما لم يكف مجر هذا التبديل في

عكس المحصورات بل لا بد من اختلاف الكمية في بعضها ففصله

المضارهم المتعارف فقال والموجبة الكلية قد تم الايجاب الكلي

لكونه جامعاً للشريطين لا تنفك كلية اذ يصح قولنا كل انسان

حيوان ولا يصح قولنا كل حيوان انسان فلو انك انكس المحصورات

من الموضوع فلا يصح العكس الكلي نحو كل انسان حيوان وكل

حيوان انسان بل تنفك جزئية لانه لا لازم المنضبط وانما

صلا العكس الكلي فيما يكون المحر فيه ما وبالموضوع في كل

ناطق وكل ناطق انسان فليس لزوما بل مخصوص المارة والالاء

تختلف في من الموارد لانا اذا قلنا علمه لا نفكس الموجبة الكلية

جزئية كل انسان حيوان يصح بعض الحيوان انسان فانما تجد شيئا

معينا وهو افراد الانسان من هذا وعمره وبكر مثلا موصوفا بالانسان

لان الحكم على كل موجبة كلية بعدم الانكاس كلية غلط بل هو سالبة جزئية ضعيفة كما انه يجب عليه ان يثبتها والحق

بما قالوا ان مسائل العلوم هيئات لا يتكلمن بآراء وكذا ما يقال فيجب على المعن ان يكون الايجاب الكلي لا

ثم استعمل في تلك القضية بعلانية التبيين ثم صار حقيقة بالكلية لكثرة استعمالها فيها في او حقيقة او عرفية في اللغة المصدرية وانه كان مجازا للمدعي فيه لا بغيرها يرض منه ان يتراض لما عدا الموجبة الكلية يتوار وهو بالنسبة الى السالبة الجزئية ثم لان عدم انعكاسها غير معلوم من الترتيب فالاولى ان يقول بعد قوله في عكس المحصورات لعدم صحة العكس في بعضها ووجب اختلاف الكمية الخ في الشرطين ان الايجاب الكلية وقد تغير بان الايق في باب العكس ملاحظة فالاولى تقديم السوال لان منها ما ينفي كلية وطلب الكلي وانه كان متعلقا بثنوي واحد منهما كالايجاب الجزئي الا انه شريف منه لانه في العلم بصلحيته سالبة الكلية لكبروية الشكل اول واضبط لاحاطة لجميع اوار الموضوع في لا تنفك لا غير تنفك كلية فالقضية مرجبة كلية ومع عدم انعكاس كل فرد منها عدم لزوم ذلك العكس والموجبة الكلية متحققة في من ان وز وثبتت هذه الدعوى بالتحلف في مارة واحدة لدلالة على انه صدق في غيرها

لخص من المارة لالذات النبيل المارة فاقبل ان هذه القضية ليست مرجبة لان الحكم على كل موجبة كلية بعدم الانكاس كلية غلط بل هو سالبة جزئية ضعيفة كما انه يجب عليه ان يثبتها والحق بما قالوا ان مسائل العلوم هيئات لا يتكلمن بآراء وكذا ما يقال فيجب على المعن ان يكون الايجاب الكلي لا يثبت بمادة واحدة فلا يصح قوله اذ يصدق ان الزور

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

قولنا كل انسان اه لا مبطل مانه يكره المحول اعم بط من الموضوع في لجواز المراد به الوقوع اذا كانت مكنة
 لتدله ولا يصدق اه كما هو لفظه وسلب الفردية ان كانت على قوله لا تنفكس والاولى ان يقول لا المحول
 اعم اه في اعم اي مطلقا من وجه واللام يجمع كل ما الاصل والعكس لا شرط الايجاب الخ بكره المحول
 اعم من الموضوع ادسا وبالدق العكس اليك ان العكس الذي هو موجب كلي او لا يصدق العكس المنفرد
 وهو المرجية الكلية في جميع المولد بل يصدق جزئية فالمراد بالعكس هو المنفرد مع اعتبار القيد المارة
 في هذا كل انسان لا يمتنع ان هذين المثالين مستد كان واللاتين بصيغة ان يتدل بعد قوله لا تنفكس
 كلية لجواز ان يكره المحول اعم من الموضوع فلا يصدق العكس لكما ان يصدق الخ ويترك من قوله لجواز
 الى الممتنع لالان الاستدلال بالثابت لا يثبت المسئلة لما سبق من اثباتها بان تحلف في مادة واحدة بل يلزم
 الاستدراك والتنبية او لا على ان التحلف ليس في خصوص مادة بل في احدتي المرجية الكلية في اذ
 هو اللازم المنضبط اعترض بان قولنا كل شارب كاف صيا مرجية كلية ولا يصدق عكسها الجزئي فكيف
 يكره لانها منضبط واجيب بان كان جزء المحول فنصدق في الموجبة الجزئية الخ بعض الكائن صيا
~~بعض الجزئي~~ عكسك ويرد عليه ان هذا يناقض عد المناطقة اياه من الرابطة الزمانية فالحق ان يقال ان عكس
 بعض الجزئي كان ~~شالان~~ معناه كان ~~شالان~~ قبل زمان التكلم لا قبل الاتصاف بوصف الموضوع كما بشر
 به ترتيب الفعل الماضي على الاطلاق مشاركة العكس للاصل في الزمان اذ للدليل عليه فليكن عكس بعض ~~بعض~~ الجزئي
~~بعض~~ ~~شالان~~ والاما تحلف مقدمه شرطية لقياس استثنائي غير مستقيم والرافعة مطلوبة في فاننا نجد اشارة الى دليل
 الافتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئا معينا وعمل كل من وضع الموضوع في المحول عليه ليتقن قياس من
 الكل الثالث نتج للمطم كان يقال زير حيدان انسان لينتج بعض الحيوان انسان اذ لا ينتج الكل الثالث كلية
 ثم يرد عليه ان الاستدلال بالافتراض مستلزم للدور لانه قياس من الكل الثالث وكل قياس منه متوقف على
 العكس وقد يجاب بجمع لصور مستند بانه لا قياس به لالان وفن ذات الموضوع شيئا معينا هو اعتبار
 ذاته غير معنوية بوصفه لئلا يلزم عمل الشيء على نفسه فليس بنا وصف ثالث يكره هذا وسطا على تركيب
 قياس كما قاله عصام وبانه يمكن اثبات العكس بدون ملاحظة المقدمتين المرتبتي من الكل الثالث ~~بعض~~
 يقال اذا تقارن وصفان على ذات واحدة يكره كل منهما ثباتا في وقت الاخر وكان في قوله فاننا نجد شيئا
 اشارة الى هذا وتنبع الكبرر سببه انه يجوز اثبات الكل الثالث بدليل الخلف وما قيل ان جهتي
 التعقيد متلفان لان العكس المتوقف عليه هو عكس الصور المتوقف هو عكس الموجبة الكلية ففيه ان هو اه
 قد يكره مرجية كلية فيعود المحذور بالنسبة اليه في موصفا بالاننا اشارة الى كبرر دليل الافتراض كما
 ان قوله والحيوان اشارة الى صور دليل ابن الزهر ~~المراد~~ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

من اراد ان المحول اعلمه الموضوع
 كما في ثلثه والابان كان ساريا بدينه
 النباين انهم في التساوي من روي
 الا فعلا اول فيدينه
 وجمع النقيض من روي

قوله **الشيء من نفسه** وهو مذهب هذا المذهب في شيء من صدقة القياس وهو ظاهر على ما في ولا من الاصل
لانه من فرض الصدق بل من صدق نقيض العكس فهو باطل فالعكس حق واعتراضه بان النتيجة
سالبة وهي لا تقتضي وجود الموضوع وسلب الشيء المعلوم عن نفسه ليس بمحال والجواب ان السالبة
هنا تقتضي لان موضوعها موضوع **الشيء من نفسه** وما قيل في جواب الاعتراض من انه محال لانه
السلب نسبة فلا يعقل الا بغير شيئين متغايرين فلا يصدق سلب الشيء عن نفسه ففيه لانا المراد سلبه
في نفسه لا بمعنى ان الشيء بعد اعتبار شدة سلبه عنه نفسه على ان ما ذكره جاز في الاثبات مع ان اثبات الشيء
لنفسه ليس بمحذور فاما قوله **ان يقال** من دعه سلب شيء عن افراد نفسه لان انقضائه محصورة لا شغفه ولا
طبيعته فافهم **ق** تنكس جزئية ولا يرد نقض هذه القاعدة بقولنا بعض النوع ان كان كذب
عكس **اعني** بعض الانسان نوع لان الاصل كاذب اذ العكس في عقد العمل صدق المحول على افراد الموضوع
صدق الكل على جن ياتيه ولهذا يحل نقض القاعدة الآتية في السالبة الكلية بقولنا لا شيء من
الانسان بنوع ولو سلم عدم اعتباره فكذب العكس ثم لان الانسان اعم من الذي هو نوع ومن الذي
هو شخصي وتدبري بنا حقيقة بني انها تقتضي بقولنا بعض الانسان زيد ويجاب بان المراد زيد
المسج به او صاحب هذا الاسم فيصدق العكس جزئية لكن هذا انما يتم عند من لا يجوز حمل الجزئية
فالاولى ان يقال المراد بالجزئية في قوله تنكس جزئية اعم من الحقيقة والحكم والقضية الشخصية في حكمها
(ابن القزويني)

الحمد لله الذي جعلنا من
 الامم التي لا تنفع من
 الامم التي لا تنفع من
 الامم التي لا تنفع من

ان الانسان ليطغى
اذا القى من الارض
فانظر الى العزائم
فانظر الى العزائم
فانظر الى العزائم

ما قبله من انما في
الكل الاول

177

١٦٦
ممن نقضه الملازم به رفع وجوب صدق الشيء
منه الملازم به رفع قول فليمن المتأخر
منه الملازم به رفع قول فليمن المتأخر

والحيوان والآلئع من أحمال الحيوان عا الإنسان فيك بعض

الحيلة انما بالضرورة وفي اثبات هذا العكس طريق مشهور

عَرِّضَ الطَّرِيقَ وَهَلُمَّ إِذَا مَدَّ كُلُّ نَاسٍ رِجْلَهُ لِيُزِمَ أَنْ يَصُدَّ بِعَفْوٍ

الحياة انان واللامدة خفيه وهلاخ من الحيران باننا

وَيُزَيِّنُ لَهُمْ فِي الْآيَاتِ لِقَاءَ رَبِّهِمْ ۚ فَيُذَكِّرُ الَّذِينَ هُمْ فِيهَا يَلْقَوْنَ رَبَّهُمْ

والاعمال وهو محال وعلى تقدير صدق النفي ليس بعقل ليس بعقل الا ان

حيوان وقد كان الأصل كل انسان حيوان وقد فرضنا اصل

نيلزم صدق النقيضين او نفهم ذلك النقيض الى الاصل وجعله

بالحكمة
رى فقط كل انسان حيويا ولا يخفى عن الحيوان بانسان فينتج

سبب في نفس وعملهم المتقاربين من صدق بعض الحيات

فنان وبالمطلوب والموجهة الحزينة الضاء كالموجهة كالمطلوب

فكسى من شتر هذه الحجة التي قترها ما نبقا الا اقلنا بعض

دندان حیوانان لحدیثاً موصوفاً و ما قبله و بعداً

الموجبة وكذا فلاذالة في المجهول إذ لم يعلم بعد على لسانه الكلام
تبقى لوصف الاشياء من اللسان المحمدي انما هو ان يوصف في لسانه

في باب العكس هم يفتضون العكس في الالهي

1947

ان الحجاب ان يستر
منع الملازمة بابه
الفعل وعلى صفة
موصولة الى مكان
وامر

فلا ينبغي أن
صدق نكتة بالذات
بأن النابذ الذئب
ابن القوم
والأصدق
إن

لأنه يذره الانقطاع ان كان قد

وذلك القدر المستحق
شرطه لقياس كماله
كما صدر الكلام في بعض

لوصف النقص في العلم في الدنيا

والاعمال في كبره
الافقة في استنائه مقدسه

القياس الاول - بعوله فيلزم اه والادنى

قال لي بعض لانه انما صدق في الكمال

من الافضل ان تادب الله

صدق النقيض يصدق لا شيء به إلا أن

وَصَدَقَ مُتَقَدِّمٌ لِهَذَا بَعْدَ الْآنَ لَيْسَ

فيكون للكل الكلية فخصه الجزئية وسرق
الخاص ينزله صدق العام مقتضى للذات

ما ينتج الإدراك العكس لاثباته عكس السامع
الكلمة بدل العكس

وَاللَّامِ شَارِقُ الْإِهْدَامِ يَتَدَلُّ عَلَى تَقْدِيرِهِ

بسم الله الرحمن الرحيم

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

بشيء من غير ان يظهر وليس المراد بالبيبي اللازم البيبي فلا يتجه ان الادلى تركه بنفسه لان اللازم البيبي ما يكفي في فهم
ملاحظة اللازم والملازم والنسبة في البيان الا لطفه ان يقول الى البيبة واقامة البرهان ومع هذا لا بأس
عينا زيادة البيان لا تقرر في علم ابدع منه ان السمع ما تواتر فقراته ثم ما طالت الثانية ويقع الاتفا
بسبب اقصر من آخر بعد هاهنا مع ان بين البيتين والبيبة جنسا مطروقا وهو حسي به مطلقا انما شرانا في

الترجيح وبيبي البيان في اذ لو ثبت ان

لولا ذلك لثبت الموضوع لفرقت

افراد المحمول لتكاد يلزم ارتقاء لنتقيضي

ولو ثبت انه فالقصور مطوية وينتج

القياس لولا ذلك لزم اقباها فاذا

ضم اليه قولنا لكن اجزاءها في ذلك

الفرد باطل يثبت الملم فالجرح قياس

الخلف وقوله فيصدق دليل المقدمة

الرافعة اقيم منها في بقية الالجاب

لان الرصفي اذا تقارنا يثبت كل منها

وقت الاخر في الجملة وقائه اذا صدق

مقتضى قوله الماز لا بأس بالتح ان هذا

متنبه فلا يتجه ان هذا مناف لقوله بيبي

بنفسه لدلالة على انه نظري ولك ان

نقول بانه علة للحكم في قوله وذلك بيبي

اذ لا يلزم منه كونه الشيء بينا كونه بيبيته

بيته وبانه بيان العلم فان الحكم البيبي

قد يحتاج علة وجوده الى البيان اذ لا

يلزم من العلم بالمول العلم بخصوص

العلم وعلى التقديرين لاحاجة الى

القول بانه متنبه وما قيل مراد للقب بانه

بيبي انه بين بعد اثباته فيه انه لا

لتخصيص هذا الحكم في هذه الضابطة

في بعض الانسان ان لان الموجبة الجزئية

تنكس من رتبة هذا دليل العكس وقوله الآت او نعم اشارة الى دليل الخلف ولم يذكر دليل الا في هذا

لا بد منه من وجود الموضوع ليكن وهذه شيئا معينا وهو لا يلزم الا في الموجبة والسالبة المركبة والكلام هنا

في السالبة المطلقة ومقتضى كلام بعض ان الكلام في السالبة البسيطة وفيه ان البسيطة القضية الموجبة التي

حقيقتها ايجاب فقط او سلب فقط لا يثبت اليه في الاصل كبرى فينتج من الشكل الاول بعض الجواب

انما اولك اثباته بالحجة التي قررتهاها كما هو المشهور والسالبة

الكلمة تنفكس كلمة وذلك بين بنفسه لا يحتاج الى البيان

واقامة البرهان ومع هذا لا بأس علينا ان نزيد بيانا ووضوحا

فمن اذ صدق سلب المحمول عن كل افراد الموضوع صدق سلب المحمول

عن افراد المحمول اذ لو ثبت الموضوع لقررت من افراد المحمول لزم اجزاها

في ذلك المفرد واتصافه بها فيصدق اليجاب الجزئي من الطرفين

وهو ينافي السلب المركب من احدى هاهنا فليزم ان تنفكس كلمة وهو

المطلوب او نقول فانه اذا صدق لا يتجه من الانسان لجرح صدق قولنا

لا يتجه من الجرح بانسان والا لصدق تنقيضه وهو بعض الجرح ان اوج

يصدق بعض الانسان جرح وقد كان الاصل المفروض المصدق لا يتجه

من الانسان لجرح هذا خلف او نظم تنقيض الى الاصل بان جعله

صغرى والاصل كبرى فيلزم سلب الشيء عن نفسه على كل من النقل

يلزم صدق لا يتجه من الجرح بانسان هو المطلوب والسالبة الجزئية لا تنكس

تنكس من رتبة هذا دليل العكس وقوله الآت او نعم اشارة الى دليل الخلف ولم يذكر دليل الا في هذا

لا بد منه من وجود الموضوع ليكن وهذه شيئا معينا وهو لا يلزم الا في الموجبة والسالبة المركبة والكلام هنا

في السالبة المطلقة ومقتضى كلام بعض ان الكلام في السالبة البسيطة وفيه ان البسيطة القضية الموجبة التي

حقيقتها ايجاب فقط او سلب فقط لا يثبت اليه في الاصل كبرى فينتج من الشكل الاول بعض الجواب

من الانسان لجرح هذا خلف او نظم تنقيض الى الاصل بان جعله

صغرى والاصل كبرى فيلزم سلب الشيء عن نفسه على كل من النقل

يلزم صدق لا يتجه من الجرح بانسان هو المطلوب والسالبة الجزئية لا تنكس

تنكس من رتبة هذا دليل العكس وقوله الآت او نعم اشارة الى دليل الخلف ولم يذكر دليل الا في هذا

لا بد منه من وجود الموضوع ليكن وهذه شيئا معينا وهو لا يلزم الا في الموجبة والسالبة المركبة والكلام هنا

في السالبة المطلقة ومقتضى كلام بعض ان الكلام في السالبة البسيطة وفيه ان البسيطة القضية الموجبة التي

حقيقتها ايجاب فقط او سلب فقط لا يثبت اليه في الاصل كبرى فينتج من الشكل الاول بعض الجواب

من الانسان لجرح هذا خلف او نظم تنقيض الى الاصل بان جعله

صغرى والاصل كبرى فيلزم سلب الشيء عن نفسه على كل من النقل

يلزم صدق لا يتجه من الجرح بانسان هو المطلوب والسالبة الجزئية لا تنكس

تنكس من رتبة هذا دليل العكس وقوله الآت او نعم اشارة الى دليل الخلف ولم يذكر دليل الا في هذا

لا بد منه من وجود الموضوع ليكن وهذه شيئا معينا وهو لا يلزم الا في الموجبة والسالبة المركبة والكلام هنا

في السالبة المطلقة ومقتضى كلام بعض ان الكلام في السالبة البسيطة وفيه ان البسيطة القضية الموجبة التي

من الانسان لجرح هذا خلف او نظم تنقيض الى الاصل بان جعله صغرى والاصل كبرى فيلزم سلب الشيء عن نفسه على كل من النقل

مطلوب
معدن العكس
نفي العكس
نفي الضرر
مطلوب

وإذا تم شلا إذا صدق لها كانت الشرطية فالارض مضية يصدق قد يكونه إذا كانت الارض مضية فالشرطية
والا لصدق نفيها وهو ليس البتة إذا كانت الارض مضية كانت الشرطية لعد فتتم التفتيش الى الاصل لنتج
ليس البتة إذا كانت الشرطية طالما فالشرطية لعد وهو يصدق نفيها واللازم عدم تحقق شيء منه فتم
واعترض عن انعكاس الوجبة الكلية بقولنا كلما وجدت العشرة وجدت الثلاثة فانه صادق مع كذب
عكس والجواب منع الكذب ان معنى اللازم الجزئي مناد خلية المقدم في اللازم وهذا كذلك اذا تحقق الثلاثة
وخلاني تحقق العشرة لانها بعضها فيصدق قد يكونه اذا وجدت الثلاثة وجدت العشرة لزومية يعني
ان انعكاسها موجبة جزئية لزومية بمرجع انتاج اللزوميتين لزومية واللافتية انه يجوز ان يستلزم المقدم
التالي بالطبع ولا يكونه التالي كك في الاتفاقية فلهذا ان عامة او خاصة لكن العكس في الاول غير
صحيح لجواز موافقة التالي الصادق حقيقة للمقدم المفروض الصدق بخلاف العكس وفي الثانية صحيح
غير مفيد لما ياتي في فلا عكس لها اما الاول فلصدق قد لا يكونه اذا كان هذا الشيء حيداً ما هو هناك
مع كذب قد لا يكونه اذا كان هذا انساناً فهو حيوان واما الثانية فكل رسابقا واما الثالثة فليقدم هتياز
جزئي الاتفاقية بالطبع لان طرفيه واحد كما متوافقي في الصدق لكن ليس بينهما استصحاب من طرفيه
المقدم مستصحباً للتالي والالوجبة العلاقة بينهما لانها اولى بسببه المقدم التالي فلا يكونه
الاتفاقية اياها صحت فاقبل ان الاتفاقية قد تسان بالطبع كما في قولنا كلما كان زير موجودا كانت
الفلك متوكلاً فان المقدم مستصحب للتالي فكلها بخلاف التالي ليس بشيء ابن القوي رحمه الله

لعلنا كذب لان الفصل في الكلام المفيد موجه اليه اليه العيد وعلى اللزوم كناية عن نفي العكس لان من لوازم العكس
فكان كدور الشيء بعينه كانه قال انتفي العكس لا انتفاء لازمه فلا يتجه ان قيد اللزوم من ذكره لان نفي العكس يستلزم نفيه
في والا فلا حاجة لم يحكم بفاده لجواز ان يراد بالعكس للفرد لا الاصطلاح وان يكون النفي متوجها الى كل من المفيد
والفيد كما في قوله تعالى لا يسئلون الناس الخافا عند بعض المفسرين لكن كلامنا خلاف الظن في لزوم صدق والا
لما اذروا ما والظاهر ان قولهم وما بيان للواقع للتاكيد والمفاد هو

المعك كماله في تمامه تعكس في العكس لزوم صدق العكس في كل مارة
يصح فيها الاصل واللازم ستف لا يصح في بعض الجوانب ليس

بان ان ولا يصدق عكس العكس هو بعض لان ليس لجوانب كالمفاد
كذلك فثبت المطلوب في الصدق في بعض المرات انما هو خصوص المارة

فلا ينافي قاعدتهم ثم انه من غير مرة ان الماهية في قوة الجزئية والاحكام
فالمهية الموجبة تنفك في السالبة لا تنفك في الكلية واما

الشرطية فالمقتضية للزمومية الموجبة كلية او جزئية تنفك جزئية
والسالبة الكلية تنفك كلية اذ لو لم يصح العكس لصدق النقيض

واذا هم النقيضان الى الاصل حصل قياس منتج للمعك فعليك
باستخراج الامثلة وتصوير القياس واما المقتضية للزمومية السالبة

الجزئية والمتصلة الاتفاقية مطلقا والمقتضية باسرها فلا
عكس لها فاصف وحكم القضايا عكس النقيض وهو عند القضاة

يعينه بالافتراض لعدم جريانه فيه ولا بد ليل العكس لعدم امكانه اذ لا يصح اثبات عكس شيء منه للموجبة و
السالبة بدليل العكس الا بعد اثبات عكس الاخر بدليل آخر نعم لو بين دليل الخلف في مكان الموجبة و
بيان عكس السالبة بدليل العكس باستخراج الامثلة لوقوع عكسها في نفس وقتها
واخص لحصول الجماس التماثل مع وافيد كونه اشادة الى اربعة اشياء في الشروط

انها يثبت كاسبت ابن الرواحي

بعدم التخلّف في شيء من المواد فيكون ولا
يصدق عكس اي والا يصح في لزوم
سلب الا لعم من كل شيء في الجوانب
الاخص بكل شيء في الجوانب
وهو ثابت في كل شيء فلا يتجه نفي عدم
الصدق في شيء من الجوانب
المستقط ليس بنام مع
النام اما هم مظهر المستقط كما
هو رأي عصام او ما اوله كما هو رأي
الجمهور واذ اجمع سلب احد المتساويتين
عنه الاخر فيلحق سلب الا لعم عن الاخص
لان ذلك على تقدير اخذ القضية شروط او
عرفته واما اذا اخذ مطلقا عامة مثلا فلا
يخصر من المارة والا لا يتخلّف في شيء من
المواد ان الماهية وكذا القضية في هذا
السالبة الشخصية لا تنفك في هذا
نامل اذ لم يقد سالبة شخصية لم تنفك جزئية
نعم السالبة الجزئية التي نحوها شخص عند
من يجوز قبل الجزئية قد لا تنفك في شخص
فربعض الناس ليس يريد ولا يلزم عدم
العكس السالبة الشخصية الى عدم
العكس في قضية الاخر فيستلزم عدم احكام
الاخرانية والحالة للعدم متوجه للشخص
اذ لو لم يصح لاشارة الى

نقيضه من رتبة وليس المراد به النقيض السابق فلا يرد أن الجزء الأول والثاني ليس بنقيض بل الفعل في الشرطية ولا بالعقبة أيضا
في المجلية فكيف يكون له نقيض في ونقيض الجزء لم يقل والجزء الأول مع فتق شرط العطف على معمولين بمادتين مختلفتين
لأنه يتوهم أنه معطوف على النقيض المتفق لعدم الفرق بين المذهبين في التمسك بيق أن المذهبين والمراد بالكيف التمسك
ولم يتوهم لبيان بقاء الكمية لأنه لا يتيسر في غير الموصيات. اذ كس السالبة الكلية سالبة جزئية فما زالت واحتم أن يطلق
عكس النقيض على أقصى القضايا الثلاثة

عبارة عن جعل نقيض الجزء الثاني أو لا ونقيض الجزء الأول ثانيا
مع بقاء النقيضين وكيف كقولنا في كل إنسان حيوان كل إنسان
ليس بالإنسان وعند المتأخرين عبارة عن جعل نقيض
الجزء الثاني أو لا وعلى الأول ثانيا مع الموافقة في الصدق والمجانية

في الكيف نحو كل إنسان حيوان وليس كل بالإنسان
والدالة من الجائزين مفصلة في المطولات ثم تم بما خلا
العللى المستويات المحصولات هي الجببة الكلية تنعكس كفسرها

والموجبة الجزئية لا على لها والسالبة الكلية والجزئية تنعكسا
سالبة جزئية ثم أن المختار فيه مذهب القدماء اذ هو المستعمل في
العلوم ولو بالقلّة والمفاد منهم أنهم لم يعرفوا هذا العقل القليلة

استعمال العلوم والانتاجات البك الرابع في بيان
مقاصد تصديقات وهي القيلين ويقال له الجزاءين وهي

المطلب الاعلى والمقصود الاقرب في الفن والبحث عنه في هذا
الكتاب

بما لا يصح كنهه بغير قصد والتشبيه للقديم بام
القديم لا يصح كنهه بغير قصد والتشبيه للقديم بام

بما لا يصح كنهه بغير قصد والتشبيه للقديم بام
القديم لا يصح كنهه بغير قصد والتشبيه للقديم بام

بما لا يصح كنهه بغير قصد والتشبيه للقديم بام
القديم لا يصح كنهه بغير قصد والتشبيه للقديم بام

قه والادلة من الجانبي اه منها انه يتدل المتقدمون على ان الموصية الكلية تنكس كنفها بانه
 لو لم يصدق في عكس مثال المذكور كل لا حيوان لا انسان لصديق نقيضه وهو ليس ببعض
 الا لا حيوان بلا انسان ويلزم بعض اللا حيوان انسان لمجمله لا يجابه ضرر الاصل
 لعلية كبرى لينج بعض اللا حيوان حيوان وهو محذور عليهم منع قوله ويلزمهم الى
 مستد اياه النقيض سالبة معدولة التحول وهو اعم من الموصية لعدم نقضها وجود
 الموصوع فكيف يستدنه ونقض القاعدة بالقضايا التي محذرها من المبرومات الشاملة
 او يصدق كل انسان ممكن عام ولا يصدق كل لا ممكن عام لا انسان لا تقطار الموصية
 الموصوع فكيف اعدل الافراد من مذهبهم واجيب عن اليرادي بتخصيص الحكم بما عدا
 المبرومات الشاملة ونقائضها حتى يتفق وجود الموصوع وعن الاول فقط باخذ
 نقيض الطرفين في العكس بغير السلب لا الدول من يكونه العكس موصية سالبة
 الطرفين ونقيضه سالبة الطرفين الى لا تغاير بينها وبين الموصية الا بالاعتبار
 على انه يراد عنهم انه لا يلزم من فساد الدليل فساد الدعوى فكيف يدعى سببا للعدول
 فتدبر وادلة سائر القضايا المذكورة في المطولات ابن القوه رحمه الله

بعد التمسك برفضه ان يتسلم الاقوال المعقولة ولو ابررها المنقولة فلا بد من اطار الكتاب الاستخدام
او التحوط بانسار وصف الدلول الى الدال ابنه القوة والنسب

لشدهم ان الملة قضية من القضايا بان يكون من تبعيضه لكنها انما يتناول القول على المعنى الاصطلاحي دون القول
بمعناه لولا ان المؤلف من قضايا كان اخصر واولى الا ان يقال ذكر القول لانه جنس قريب بناء على الشق الاول
بجلاء المؤلف على انه يمكن القول بان دفع التوهم المار به اجابتهما في من سلمت اني بمعنى الترجيح السوس

الباب انما هو من حيث الصورة واما البحث عنه من حيث المادة

للاهمال لان المعنى هو اللزوم الكلي ولو
في الابواب الخمسة الآتية على ما مر لمية الاشارة في هذا الكتاب

وهو ان القياس قول المؤلف من احوال من سلمت لزوم هذا

قوله اخر القول الاول والحق فان جعلنا التعريف للقياس العقلي

فهي بمعنى المركب العقول وان جعلناه للقياس اللفظي

وكذا الكلام في الاقوال واما القول الاخر فهو بمعنى العقول

قطعا من اجل التعريف للقياس لعقول والمفوض لانه

لا يلزم من تلفظ القضايا ولا من تعقل معانيها التلفظ

بالنتيجة وهو ظاهر ثم ان لزوم القول لعقول من القياس

المعقول بين واما من المفوض فبا اعتباره ان له على المعقول

فان ان يقبل المفوض ليس يقبل الا من حيث انزال المعقول

فالقياس المفوض يستلزم تعقل معانيه بالنسبة الى العالم

بالوضع وتعقل معانيه بعد التسليم يستلزم قول لا معقولا من النتيجة

المطرفة عليه و كبر الاستدلال في المطرفة من القياس المفوض اشارة الى صورت قياس المساواة

وقوله ونقل معانيه في كذا لا الكبر من القياس الاول وقد تم القياس اشارة الى نتيجة القياس الثاني

اولا من صور هو نتيجة القياس الاول وكبر مع القضية اللاحقة اشارة الى بقوله برهان في قوله
يستلزم تعقل او بما يمنع هذا مستند بان العقل المفوض لا يستلزم الاشارة الى قوله في قوله
نقله كبرانه فحكمه عليها في ٥٥١ من الوم لا يلزم من الوم العلم لا الشيء

في قوله لا يلزم من تلفظ القضايا ولا من تعقل معانيها التلفظ

فثبت على ذلك لم ينقل مركبة من ذلك تفاديا عن فهم الدور ثم ان هذا الترتيب من بابا من بابا القضايا الصرية والبراهين
 كما ان ذلك ان يجيب عن الشك في الثاني بتخصيص المصطلح بالمرجعية في ما هو قضايا بالفعل قد يقال يستغنى الترتيب
 على هذا بالكتاب من القضايا الشرعية لعدم تعلق التصديق بها وبالنقياس المطوية احدى قدسية او كليتها
 والجواب ان المراد من القضايا اعم من ان يكون بحسب نفس الامر او بحسب الظن وان المقيدة المطوية فضية بالفعل
 وما هو بالقوة ذكرها في القضايا بالفعل ان يقطب بل اعم من القوة والفعل ثم انه على هذا يستغنى الترتيب
 بالتفصيل الشرطية المستلزمة لغيرها والجواب عنه كالجواب في المركبة وقد يجاب عنها بان المراد بالقضايا اعم
 من ان يكون بالفعل او بالقوة الزمنية من واجمال النسبة في التفصيل المركبة وادوات الشرط في اوط
 الشرطية ما نفا من تعلق التصديق بها بخلاف القضايا الشرعية وفيه نظر لان الفرق بينهما حكم لا بد له
 من دليل على ان يكون اجمالية لهية ما نفا في الادلة مخالفة لما يرضى من كلامهم وادواتهم به المعصاة في
 من خارجة بغيره لم يزم عنها وبغير اشراف اخرجه بغيره قول مؤلف من اه حيث قال لانهم ان يسمع اقول لا بل
 قولا مولانا من احوال دنية ان المعنى في النقياس الثانية لا الادلة في بطون الكتاب لرحل على الاستدلال العمري
 او هل القضايا على الصريحة لانه في الارادة اشارة سواء اريد باللام اللزوم بحسب العلم او بحسب نفس الامر
 وعلى الاول يعتبر العلية مع كلمة عنها ويكره اللزوم بمعنى الاستغناء ان العلم بالنتيجة محقق العلم بالنقياس و
 الصواب مع تركه لانه للمعية مد خلا في اللزوم قائم عبيد وكذا سلم ولذا انه لذلك ويمكن ارجاع افعال
 الثلث الى الاقوال المؤلفة بطريق الاستدلال فلا يكون التذكير صوابا ابن القزويني

فانها قضايان باسوة م وثمة ان لا اذ لا علمية كمنه القديسين الى رحمتين للجنة //

لأن نقى لا نال به لنا مذهب الصوري بالذهب أو محمول الكبرى بالجسم كان الحق في النتيجة الإيجاب هذا ثم انه
 لو ترك عنها وهذا فلا حاجة صهي المادتي الى لزوم بناء على ان المراد اللزوم الطبع بطريق الكسب والتقدير الاول
 منتف في الثانية والثاني في الاول او بهذا فلا حاجة المادة الاول الى قوله قول آخر لكان خفي وهو ظاهر واول
 لكليتهم مقتضاه التعريف بالبرهان الذي اذ المتبارك العليق بحسب نقى لا مرق واما في ذلك نديم هذا بين
 محتاج اليه لان المراد باللزوم الكل واللام في الاستقراء والتشليل فتفق اللزوم الجزئي فيها جزئيا فالمستلزم
 لمقصود المادة خارج بقوله لزوم نعم يلزم اعتبار هذا المتبارك في اظهرها لان الاستقراء مع ضمنية اثنان جميع
 الاول والتشليل مع ضمنية عليه الجامع مستدلان كما صرح به في صوانه ابرهه فان اعتبار المتبارك ليس في محله في عين
 قياس المساواة أي الذي يلزمه النتيجة الثانية بوطئة المقدمة الاجنبية ولما ذكرنا يلزم بان كانت المقدمة
 الاجنبية لازمة لكان قولنا الواحد نصف الاثنى والاثنان نصف الاربعة وهو خارج يتولد لزوم ففي قوله
 وهو استخدام اذ المراد به مطلق قياس نديته انه ان اريد به علم قياس المساواة يلزم اطلاقه في جميع اد
 القيم الاول يكون التعريف بالاعم في وهو ما يتركب من لا ما يكونه المساواة محولانية مرتين كما توهم فاضافة القياس
 اليها اضافة المشتمل الى المشتمل او الكل الى الجزء والنسبة للكل باعتبار بعض افراده وقال الفاضل عصام سمى قياس
 المساواة لان اثناسه يتوقف على مساواة طرفي ج و د لزوم ملزم ج في النسبة الى ج بالملزومية انتهى وج يمتنع
 وجه التسمية في الكل في موضع الاصل أي حال الادمال فلا يمتنع نقض التعريف مما يقتضيه مساو له واما
 في تمنع لقولنا بـ مساو في ق يلزم عنه أي في ما اذا صدقت المقدمة الاجنبية فلا يمتنع كذبت وقد يقال ان قياس
 المساواة علم خارج يتولد لهم عنها لان المراد اللزوم الكل لأم فليزم اخراج الخارج فتأمل في مقدمة
 عن بينه اجنبية كلامه في ابرهه وحاشية صريح في ان بين المقدمة الاجنبية والفرعية بتايينا وان الاول
 مقدمة خارجة عن الدليل غير لازمة لاحدى القضايا الماخوذة فيه في كل مادة وان الثانية مقدمة خارجة عنه
 لازمة لاحدها في كل مادة في موافقة لها في الاطراف وانه يطلق المقدمة الاجنبية على الفرعية مما لا خلاف
 قوله الفرعية هنا وتوهمها باذكو نافي ما سياتي نعم لكن عبارة شري المطالع صريح في ان الفرعية اهم منها حيث
 قال لا علم انه لو جعل استخدام بطريق على انتفيض داخل في القياس واقتصر على الاضمان عن الاستلزام بوطئة
 بوطئة المقدمة الاجنبية هي المقدمة الف بية الغير الملزمة لاحدى المقدمتين طاه له وجه لان الفرق
 وضع القياس استلزام المحمولات على وجه اللزوم للمقدمة كما تستلزم الجانب بطريق على المستور
 تستلزمها بوطئة على انتفيض من غير فرق انتهى وفي هذا تأييد للمذهب الثاني **ابن الرواد**

١٧٢
 فاضت مسروره
 الطنني فلا تبه انا
 هذا افيار من اشكل انك
 فلا يصح الاضار عنه لان اضلافة
 القديسي بالاجابة والسلب طرية
 الجواب بان المدعى انه ليس بقيا
 الجوهي صده لا بالنسبة الى الاشياء
 والقبائية امضا في الخلف بالاعت
 من اللزوم بلا واسطة كون القديسي
 الى الاول من سلب السلب ربي الا
 التفادي ربي سلب السلب فاعرف
 بالاعتبار فتحتاج الى مقدرة فاعرف
 آري القديسي
 الحكماء ربي

التفسير في
 بالاعتبار فتحتاج الى الامتناع
 آية في قوله ~~عن~~
 عن المشهورات عند الحكماء رتبة عليه ان المك
 من الجهد والضعف العارض له جوه ان
 يصدر في عليه ان مذهب لاني موضع ولا
 لو لم يكن جوه لكان اما ضاع اوله وكل
 منها بطم اما الاول فلا يستلزم ان يكون في
 محل يتوسم به فلا يكون جبه الجهد في
 واما الثاني فلا يطالب حص المصدر اليه
 في الجهد والوضوح ان الهيئة السوية
 من السيد الذي هو جوه اذ هو جوب
 ارتقاء عن ارتقاء ليس مع انها ليست جوه
 وفاق ~~عن~~
 لانهم اصطلاح على انما في هذا التفسير
 في نفس كونه الواحدة مقدمة عليه وحيث
 صرح به خصام فلا يخفى ان الضوم من قوله
 لانه ان لا يكون الضوم بالواحدة ولما
 عدم كونه بالواحدة لخصصة التي
 كونه فلا يلزم حسب اللغة وكلامه
 في الاصطلاح

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وعلو
جلاله وكماله وانه لا اله الا هو
العليم الغني

هذا المثال كل ما وكتب
ما وكتب فكان كالمسح في
الكبرياء والملك في
محصول التبريد في
الوقت

مقدمة اجنبية وهي قولنا كل ما يوجب ارتفاع الجوهر هو الجوهر وكذا ما يوجب
 وعرضه الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكذا ما يوجب
 لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فانه يلزم منها ان جوهر الجوهر
 جوهر لكن بواسطة مقدمة غريبة غير اجنبية هي على نفق المنة
 الثانية وهي قولنا كل ما يوجب ارتفاع الجوهر فهو جوهر والى الكلام

ان قيل لانه خرج ما ينلزم قوله بواسطة مقدمه **احسنه**
عربية وفسره العربية بما يكتفى له واذ بها نفاذ لحدود
مقدمه ما قيل في بداهة الفيل المبتلى بطريق العكس

وخرج عن القيد الجني بطريقه على المقيف وسب ذلك
 منهم اعتقدوا وحول تكرير الحد الأوسط وهو حاصل في
 البيت بالعكس المذكور والمبين فكل المقيف كقول في

المأواه وهذا الوجه لا يقتضيه تعريف القيلس
كذا قرره السعد العلامة وهما في الأول والثاني

على منعه بها لكل من
 على من القضاة والصلوات
 القضاة والصلوات
 القضاة والصلوات
 القضاة والصلوات

[illegible]

وقد عرفت دفع لما يتم ان التناقض بينهما متفق لعدم تكرار الحد الاوسط في الاول دون الثاني وحاصله ان المراد بالتناقض
المعنى المتعدي به في قلاوچه ان كان تفرعاً من قوله وقد عرفت انه لما هو الظاهر من التوزيع نظرنا في ما اسلفناه اوله
قوله كالمبني بالعكس انه ارمه كثيراً استنجاه لم ينجح في الكلام المتقدم اعترض الشيخ في استثناء ما حاصله ان
قولنا كل انسان ناطق وكل ناطق من افراد الموت وهو خارج عن التوفيق وقد سببنا رقة بفتح السين
مستنداً بان القول الثاني ليس بنفسه لعدم الحمل فيه وليس مثل انا ابوالنجم وشورشوري وهو ظاهر
وافرى بفتح الكسر بسند لنا اننا نطق في النتيجة ليس هو الناطق المحمول ما بذات في القياس على الانسان
فنبصدق عليه انه قول آخر فمطلوبه لم يفلح لم يحصل الموافقة بينه وبين النتيجة والموافق لما قالوا ان
انه يسم المدعى قبل الشروع في توير القياس دعوى وبعبارة قبل الاثبات مطلوباً وبعد هاتين في ذلك التاء
في بخلاف المقدمة اشارة لا كبر التمثل الثاني ان لا شيء من المقدمة بمطلوبه غير مفروضة بالتسليم في لانه
الظن ولانه بزيادة العاطف في لوم كى مقدمة شرطية للقياس الاستثنائية ورافقة مطوية اشتر
اليها بكلمة لو الدالة على استثناء الاول لاستثناء الثاني في مقام الثاني ان لزم المصادرة لجعل الدليل
مقدمة في القياس وهو ناسد لاستداه توقف الشيء على نفسه وفي هذا رد على اسم الفخاري حيث ردوه في
لزم المصادرة والزيادة حيث قال دانا اشترط الاخرية اذ لولاها لكانت هذه يا نا ان كانت النتيجة
عين المقدمتين ومصادرة ان كانت جزئها من دفع بان المصادرة اعم منها وبان كونها عين المقدمتين
فاسد لانها قضية واحدة والمراد بالآخرية مفادتها لكل منهما وكذا توجيههم بان المعنى لكان هذه يا نا ان
لم يلاحظ الاستدلال ومصادرة ان لو حفظ لان كلامنا في الاستدلال فلا معنى للتدبير وتاويله بان كلمة او
للمختر في التفسير ضعيف وفيه نظر لانه ان اراد انه يلزم لها فلم وغير مفيد او لم عنهما فلم نرى فافهم قوله
عنهما كما ذكره الشافعي وقد يقال هذا بمنزلة عدم اعتبار العلية التي تشترها كلمة عنهما وما سبق في اعتبارها
فلا يلزم ذلك مع انه يمكن ان يقال ان تلك العلية انما هي للزوم للوجود اللازم اذ لا مانع من كونه لكل
علة للوجود اياه للوجود في كونه اخرجها بكلمة عنها فاسد في عن بيان ما بينه فيه اشارة الى ان التوفيق
هو سواء اريد بالماضية ما به شيء هو او ما به كجابه السوال بما هو الذي بينهما العموم الوهم وذلك
لانه مفهوم اصطلاحى فيكون هذا السوال في القول بانه رسم لان المراد به المقتضى انما هو قوله ~~بأن~~
انما هذا يا نا او مصادرة انتهى وتوجيههم بان المعنى لكان مع

في الحدود ان حدود القياس هي الاصف والاوسط والاكبر وهذا اول ما قاله اليزيدي لاقران هو هذا المذهب
وهو الاصف والاكبر والاوسط لما قاله الاستاذ الوالد مد ظله السامي من ان الاولى تركل قيد الاوسط
لانه غير مطلوب في القياس بل العلم هو الاصف والاكبر ويمكن تدعيمه بان الاول بالجمع ما فوق الواحد والاوسط
بالجمع معطوف على الحدود او في النص استخدام او عند الاوسط هذا انما بنا ما عتقنا انه في القياس سبب لوجود

للمظ أو المراد بالمظ الغنى المكنون لا الا
صطلاح الذر هو النعمة لكنه خلافه

الظم بقى انه لو قال كسى افترانا لا شئ له كقولنا كرمى برأف وكل من اختلف حديث فكره حديث

فقلنا كل صم محدث وهو المستحيل ليس بمذكور في القياس بالفعل

والاستماع وعليه يكون له ثبوت
الشيء الكلي لا يثبت الربط به

اجزاء او المثل الصفة المثل عليه
واما استثنائي وهو ما ذكر فيه الشرح او نقضها بالفعل كقولنا

ان كانت الشمس طالعة فالله يومه وكم الشطاعة سنة في

ما ينبغي المعتزل ق الشبهة وهذا

في الاستئناف المستقيم والثالث

والاستشارة الى المفسرين لظهور
 الحق المبرور والالحاد وقدم الحقيقة

والمراد بذكر احوالها كون طوائفها

مذكورين في القياس على الترتيب الذي
 انما انرجب معايرة النسخة لكل من مقدمات القولين وينبغي ان

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: كونهما مذكورة في القليل ما فاءة قلت مع كونهما مذكورة في

تأخر هذه النتيجة عن نتيجتي النتيجة
 كنهانك كرمي ما صارها المارئة وحسنتها السالفة لاكون

التالية في المقدمة التمهيدية للكتاب
في معرفة الاستغناء عن النسخ

لان بكى الا في المشنع المنقطع

وَنَكِّدُكَ اِيَّاكَ تَقُولُ مِمَّنْ هَسْتَنَّا يَا اَمْسَا لِهْ عَلِيٍّ بَلَرِ مَقْدَمِ كَيْسَرِ لَوْ كُنَّا بِنَا دِي دَاوَدَ هَسْتَنَّا وَهَسْتَنَّا
وَمِنْ هَسْتَنَّا مَقْصُودِ الْاَمْرِ بِنَا دِمَرْ قَتِيٍّ وَمِنْ هَسْتَنَّا ظُهُرِ اَمْنَانَ جَعَلَ لَكِي اَدَاةَ هَسْتَنَّا وَهَسْتَنَّا لِحْفِ

قوله ربنا له قدينا ما قلنا الذي في القاصد ان يكون له ما كان عليه من

قلت معنى اهـ حاصل الجواب تسليم العزى ومنع الكبرى مستنداً بجواز كون المذكور ضرورياً ان اريد النتيجة
 حقيقياً ومنع العزى ان اريد بها ضرورياً وبهذا يتدفع وتبين ان المقام ما يقال ان هذا مستلزم
 للتصديق بالشيء قبل التصديق به لتوقف التصديق بالنتيجة على التصديق بالمقدمات ومستلزم
 عدم إمكان التصديق بالنتيجة لتوقفه على التصديق بحقيقتها فتدفع به ما ازم لتصديق
 بانتقاضي ابن القوي

فتوسط بين الأصغر في العقل وفي اللفظ حالاً لا مادياً فلا يتجوز أن هذا الوجه لا يتشعب في غير الشكل الأول
 وبما توجه به بأن المراد التوسط في اللفظ حالاً لا مادياً ففيه أنه لا يجب في الشكل الرابع بقا أن المناسب به
 تاضيف بيان الأوساط عن الأكبر والأصغر وأنه يمكن أن يكون وجه تسميته توسطه في ربط أحد طرفي الشكل
 بالآخر أو توسطه في أنه يكون غالباً الأكبر من الأصغر من الأكبر في الوجه الأول من الشكل الأول
 الذي هو طرف ضربه ق إذا اشتل على حد لأن الظاهر مجهول بقصد بقى فلا يعمل التصديق به بمجرد تصدر
 الطرفين ولا بانقحام الاحساس أو الجنبه أو نحوها اليه والالكان مع البديهييات فلا بد من أمر
 ثالث يثبت الطرفين إذ لو لم يثبتا سبهما أو أحدهما لم يكتب به التصديق بشروط أحد الطرفين للأشياء
 أو سلبه عنه ثم قد يقال كلامه هنا ينافي ما مر في شرح قوله لذاتها ويتقضى الفرق بين العكس المستدرك عكس
 المتقضى فتدبر قاً أصغر هو الأكبر مجرداً عن معنى التفضيل في الاستعمال فلا بد أن اسم التفضيل لا بد من
 أن يستعمل باللام أو الاضافة أو معاً وهما ليسا كذلك على أنه يمكن القول بأنه لم يستعمل مع العلم بالتفضل عليه
 ق غالباً أي في غالب موارد أثره المطالب الذي هو الوجهية الكلية فلا بد أن السالبة الكلية مشروطة
 بالبيان الكتابي ط فيه والجزئية صادقة في ما لا يكون المحمول عام مع الموضوع والموجهين تصديقاً في ما
 مادة المساواة فكيف يصح الحكم بأنه نقل أفراداً غائباً عن عليهما **الآتي** ق أكثر أفراداً من الأصغر كما
 هو الظاهر من الأوساط بناء على توسطه بينهما في العدد والكبر وقى عليه ما مر ق تشبيهه بمتنقح كلام بعض
 أن هذا التشبيه وجه آخر للتسمية وليس به نته الأول ولأنه بشرط أن ما مر أن أفراد موضوعه ومحمول
 اجتماعاً يكون مجموع أفراد الأول أصغر من أفراد الثاني فتسميتها بهما تسمية الكلي بصفة الجزئي وعلى هذا
 التشبيه يكون إطلاقها على الموضوع والمحمول بطريق الاستقارة المعروفة بقبول أنه شرطت وق
 للتقصية أو للتسمية ق والحد في اللغة رفع لتوهم المناقاة بين ما مر في الموضع ق بحسب الاشتراك أه
 أي اللفظ إذ في القاموس الحد الحاجز بين الشئ وبين شئ ومنه كل شئ حدته ومنك بأسك
 ومنه الشراب سورته والدفع والمنع انتهى أقول يمكن اعتبار المعنى الأول والأخيرين في الأوساط لأنهما
 بين الأصغر والأكبر ويدفع الخطأ عن الذي يمنع الذهن عنه ولا يباي عن الأول اعتباراً بالأوساط
 في اسمه لجهان أن يكون وجه توسطه بين العقل والنتيجة وكذلك الأصغر والأكبر لأنهما حاجزان بين الخفيين
 ولهما حظية في الأخيرين **إن القوة**

والاستكمال لم يند وهو مربعة للايدان بالسند الاول ولا يحتاج الى ارتكاب الاستدلال لان المراد به الظاهر
 وبغيره السجق لند ان القياس المقدم به الكلام 2 الشغل او المعنى قد وهو الشغل الاول وهو ذو
 الشغل اه بناء على جواز حمل من الكل والجزء صاحب الاخر او المعنى وهو جز الشغل اى كل ج ب في التخيير
 ما حاصله انه جرت عادة القدم بالتبعية الموضوعة في المحمول بسبب للاختصار ورفع فهم الاخصاء
 لوقالوا كل صاحب هار مثلا وهل ذلك مخصوص بحسين عدم ايراد فقنايا مستندة متباعدة بهما والالم يك
 ذلك فليورد ان قوله وكل ب د عين جابر على قاعدتهم والسر في اثارهما ان الحرف الاول الزل صورة
 هو ابناء لان الالف المتحركة ليس لها صورة مخصوصة بها في الخط وثانيه الزل يتميز عنه تميزا معتد به هو
 الجيم اذ لا اعتداده بالتميز بالاعجام وعلى الترتيب الذكرى تنبها على فزدهما مع اصلهما الزل هو ارادة
 انفسها لا يقال الحرف الاول المار هو الالف الساكنة لانا نقول الساكنة هو المورد بكلمة ما في تعداد
 حروف الهجاء لانها لسكونها لا يمكن النطق بها الا بزيادة حرف في ادله وزمير اللام لانزاده بمنا سبة
 الالف في كون كل منهما وسط الاخر على انه لم يجاروه لعدم امكان الابتداء بها فان قلت لم عد حرفا
 مستقلا من راعه المتحرك دون سائر الحروف الساكنة قلت لانفراد كل منهما بمصدرية مع كتب
 الحرف بخلاف سائرهما في بعض اشارة الى ان نتيجة لا تكو له عليه لحوار كونه الصرايح مع الاكثر
 كما في قولنا كل اناء حيران وكل انسان ناطق لكن هذا مخصوص بالفرد بالنتيجة للايجاب ابا لقوة دونه

بلارده نيه به على ان سلامة العقل بل العقل العلم علمه تامه ههنا لا ناقصه والالاته ان العقل العلم علمه لا شأ
 النتيجه في الجوانب بكمال ان يحصل الايضاح الكامل يردان اليه اما الثالث فنبكس الصور في اربعة
 اخربو بكمي الكبرى ثم بكمي الترتيب ثم النتيجه في ضرب ولا حيز في ضرب منه وهو المؤلف من المختلف
 كيف وكما والكبرى سالبه جزئيه واما الرابع فنبكس الترتيب او المقدمتين او اقدهما بترتد الاشكال
 ان في اوانث المردودين الى الاول فالمراد بالاربع ان يكونه بالذات اربا لو هطه اربا الوهه وكنه

مرفوعا فيهما في الصف والذكر فهو الشكل الثالث لكل

بج وطلب دفعه باو محروا فيهما فلهما الشكر

الحكمة بولاية من اب فلاحه من ج وقد شئتوا لغيره

الله تعالى في ترتيب الاشكال في بيان الخصائص والذات

على ذلك فقد اذبحنا الاختصار ولا عيب في ولاقصهما

ولا غبار كما يدفع على زوى الأذهان والأبصار فمنه المنعزل

مع الاشكال الاربعة المذكورة في مطبوعات كتب المنطق منفصلة

والشكل الرابع منها يعبر عن الطبع جدا فهو خفي الاستيعاب غاية

الحفاظ حتى اسقط بعقودهم عن وجه الاعتبار وعلا من المصلحة

والذكر له طبع مستقيم وعقل سليم للاحتياج الى ردة الناس الى

الأول سلامه فمجرد من الإلهام غاية القرب يستفاد منه النتيجة بـ

المحل بلدرية الى الاول بخلاف الثالث والرابع فان الثاني يترك

الدول الكال الأبيض والثالث والرابع بيان باليه ليظهر

النتيجة بسلامة العمل وقوة
الصور الأولى

لأنه لما علم الأول روي في العلم كتابه للشافعي أو الطبع و

في واما اننا اعترضنا بان العلم بكليتها موقوف على العلم بالنتيجة لتوقفه على ثبوت الاكبر للحل وزد من اوله الاوسط
 الترميز الاصل فلو استدل بها على ان كان دورا والجزا ان العلم بكليتها الكبرى يتوقف على العلم بثبوت الاكبر للاصول او سلبه
 عنه من حيث الاندراج تحت الاوسط لان حيث خصصه كما هو المأخوذ في النتيجة والحكم يختلف باختلاف العنوان
 فلا دور وقد يجاب بان العلم به في النتيجة تفصيلا وفي الكبرى اجمالا فلا يلزم توقف الشيء على نفسه وما لهما واحد غير البعض
 وذلك اننا يكونه اذا كان له محمول اخر من الاصول فلا يهمل الفاء داخلة على التام للنتيجة ومقدورها مع الكبرى
 مطوية هذا ثم ان يمكن ان يقال لا حاجة الى اشتراط كلية الكبرى لان اشتراط تقييد ذلك البعض كاف في تحقق النتيجة
 ويجاب بان بصير الغاية كلية ولو علمنا انها اما كجمعية او كلية باعتبار ذلك البعض ~~ان القوة~~

في الفقه
والنظر في
الاصول
في الفقه
والنظر في
الاصول

في الفقه
والنظر في
الاصول
في الفقه
والنظر في
الاصول

في الفقه
والنظر في
الاصول
في الفقه
والنظر في
الاصول

المقام من اجل دستور في الفقه المستور بالعلم الشجرة

المعولة لجماعات التي تهاجر من هاهنا وهناك

فما قاله الشراح امره بما يكفي به بيان لما حصل المعنى يستج من

المطلوب اعلم اولاً ان تكرار الحد لا وسط شرط لا يحتاج اشترط

فيه الا عكس الامر بل ما اذ لم يتكرر لم يتعد الحكم من الاصغر الى

الاكبر فلا يحصل الانتاج ثم لكل واحد من شرطان فاصابه في الثاني

شرط يجب الكيفية وشروط يجب الكمية فشرط الشكل والرجب

الكيفية انما في الاصغر وفي الكمية كية الكبرى اما الاكبر فانها

كانت سالبة لا يندرج في الاكبر في الاوسط فلا يتجاوئ الحكم

بالاكبر عليه فلا يحصل الانتاج في الاكبر من الاول ان يفسر لكل

فمن ههنا واما الثاني فلا نهال لو كانت جزئية لاحتمال ان يكون

بعض الحكم عليه بالاكبر على بعض الحكم ثم على الاكبر فلا

حصل الانتاج ايضا كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان

في الفقه
والنظر في
الاصول
في الفقه
والنظر في
الاصول

في الفقه
والنظر في
الاصول
في الفقه
والنظر في
الاصول

في الفقه
والنظر في
الاصول
في الفقه
والنظر في
الاصول

في الفقه
والنظر في
الاصول
في الفقه
والنظر في
الاصول

في الفقه
والنظر في
الاصول
في الفقه
والنظر في
الاصول

في الفقه
والنظر في
الاصول
في الفقه
والنظر في
الاصول

في الفقه
والنظر في
الاصول
في الفقه
والنظر في
الاصول

في الفقه
والنظر في
الاصول
في الفقه
والنظر في
الاصول

في الفقه
والنظر في
الاصول
في الفقه
والنظر في
الاصول

ومن ههنا الى لاجل شرط كلية البرى كما قالوا في كبر هذا لا في صفاته و انما كان الحكم انما بان لانه
الصغرى ماعدا للطبيعية في على الافراد و منى الغرض كلا او بعضا في على الطبيعة ان ههنا حيث هي فلا يجه
ان الحكم في المصادر ايضا على الطبيعة مع تقيد و ههنا الشرط في لانه مكملة في ههنا حيث
انتمى و منى الافراد و النوع على اقول ههنا النفسية ليست طبيعية لانه شرط مابان لا تفصل

فمن ههنا قالوا لا تنتج الطبيعية في كبرى هذا الشكل كقول

بعض المحققين في بعض تعلقاته انما تحتاج في انتاج هذا الشكل

الى هذين الشرطين اذا كان الحكم في الصغرى على الافراد و اما اذا

كان فيها على الطبيعة فالشرط الجواب الصغرى فقط بعد تكرار

الاولى فالطبيعية في منتهى كقولنا الانسان نوع و النوع

كل فالانسان كل انتم على هذا قولهم لا ينتج الطبيعية في

كبرى الشكل الاول ليس على الاطلاق بل انما هو في الاقلية النادرة

من القضايا المعترية في العلوم ثم اعلم ان المهمة في قوة الحجة

كأمر غير مرة فلا تنفع كبرى و تنفع صغرى ان كانت موجبة

في حكم الكلية لا نتاجها حال كونها كبرى فلو كان زيدا و زيد انما

فهذا انما و الطبيعية ساقطة عن الاعتبار لعدم انتاجها

في الاقلية المعترية او قللة استعمالها و لهذا صغر الضرر

المنتجة في اللاحقة و المصالح يعرف لبيان شرط الانتاج التفاضل

بطلان

لأن تصف كلية او جزئية كما راجح

مع انتم الممتنع كيف ارتفع به وقد

مرضه ذلك و قد تيقن صحة اثره

اشارة الى عدم الارتضاء و

عده من الممتنع على

سبل التكميل فالصغرى

عبد اللام ههنا

لأنه ان لم يكن في المثال

الكلية كونه الصغرى

انتم على ان كانت الصغرى

و اما كبرى من حيث هي

الطبيعة في كل المثال

و الفصل في المنهج اذا كان

على الطبيعة كبرى و من

انما يكون كبرى و من

لان كل المنطق لا ينتج

او بالندى المنطق لا ينتج

من قولهم انما لا يكون من الاقلية باقية مؤلفه او فلو كان

(نعم ينبغي بناء الكلام على هذا التخصيص فلا يرد عليه ما ذكره من موضوع
 لا اعتبارا من الاضاحان وهو في حكم الكلية انه كما ان موضوعه انفرادي
 الشخصية في حكم الكلية اعني جميع اشخاصه
 كذا في موضوعه اشخاصه

لا تاجل الخ لو تم فانما يتم عند من يجد عمل في الحق واقام عند من لا يجد ما لا يدركه وجميع وهو الحق
 فلا بد ان المراد برب في الصوري المسمى برب فلا يرد موضوع الكبرى ثم لم يترك الاوسط ولو لم يرد في
 التوجه كلية الكبرى مستند يجوز ان يسمى به مما لا يثبت كون الكبرى تخصية على ان الصوري هو القضايا التي
 المتعارفة لان المتعارفة الموجبة فخصية تصدق فيها المحول على الموضوع الحق صدق الكل على جزائه و
 على الاعتبار اي عن اعتبارها صوري او كبرى فلا يتجه ان عديم اعتبارها معلوم ما سبق فلا حاجة الى اعادة
 لانه مخصوص بالكروية و لعدم انتاجها اشارة الى الضرر والكبر اعني وكل غير منتج في الانية المتقدمة سابق
 على الاعتبار مطلوبة و لهذا حص وان لم يكن كذلك يكونه الفرد المنتجة ثانياة حاصلة من فرد الشخصية
 والطبيعية والكلية والجزئية الموجبات في الكبرى الكلية و الكفاءة مفعول له لانقذه معنى لم يتقدم
 ان ترك التعرض فلا يتجه ما يقارن ان كان قيد للمنفذ في عدم صدق المفعول له عليه لانه ما فعل لا فعل الفعل و عدم
 التضمن ليس بفعل يلزم تعيد التبع الذي هو مفعول من غير متعل وهو متعلق بتوقف التعيد على ملاهظة
 قصد وهو مستغنى عن الاكم والفعل المثلث ولهم تأويلا ان القوة دونه لا يلزم منه تعرض اصنع
 بيانها لكن لا لاكتفاء بل شيء من وهو فاسد بناء على اصل في الكلام المقيد توجه فيه الى القيد
 وان كان قيد للمنفذ صح صح صح

التي موجبة لوقول كليتان والكبرى سالبة لكان اخصر وادق بما سبق في اثبات موجبة الاخصر الثالث مشرحين ان و
والصغرى جزئية بنتج الخ الاربع موجبة لوقول الرابع مختلفتان لما ذكره لكان حسن لكن ما ذكره اوضح في درجة
ترتيب الاول وجه بنتج الفدرب لان استعارة المرشحة احسن من المطلقة في شرفنا الصغرى ان شرفنا
القضايا مع بينها او شرفنا منها وموصوفهم التفضيل داخل في اضيف اليجب منهم اللفظ قبل الاضافة

و خارج عنه بعدها لاجب الارادة للا
يرد ما يقدر ان هذا يستلزم تفضيل الشيء
على نفسه وهذا من قبيل محمد صلى الله عليه وسلم
افضل الرسل في العداوة للتفضل به
والخاص لا يوسف حسن اخوة لا ابا خذانه
الاخوة الاخر يوسف من ارادة التفضل
الخاص في على الشرفي الاخصر على شرفي الاجاب
لأن من آتية الجزئية الظم من الموجبة
الجزئية لان الكلام في وجه تقيم المنتج
للسبب القاطع على منتج الاجاب الجزئية اصل
ان مع الموجبة الجزئية في كلام الكفاء الجزئية
ما سبق وفتى عليه تأييد ان التوجه

فكل حكم محدد في الضرب الثاني موجبة كلية صغرى سالبة كلية

كبيرة بنتج سالبة كلية كل حكم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم

فلا شيء من الحكم بقديم والضرب الثالث موجبة جزئية صغرى

وموجبة كلية كبيرة بنتج موجبة جزئية كقولنا بعض الحكم مؤلف

وكل مؤلف محدث بنتج بعض الحكم محدث والضرب الرابع موجبة

جزئية صغرى وسالبة كلية كبيرة بنتج سالبة جزئية كقولنا بعض

الحكم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الحكم ليس بقديم

وهو ترتيب الضرب على هذا النوال هداة هذا الشكل ما انتج

المطالب الاربعة فما انتج الموجبة الكلية التي هي اشرفا المحصولات

لاشتمالها على الترفين الديجاب والكلية جعل اولها وما انتج

السالبة الكلية التي هي اشرف من السالبة الجزئية لكونها اسمها

واعطيت وانقر في العلوم جعل ثانيا وما انتج الموجبة الجزئية

لاشتمالها على الديجاب جعل ثالثا وما انتج السالبة الجزئية التي هي

حسن

والصغرى جزئية بنتج الخ الاربع موجبة لوقول الرابع مختلفتان لما ذكره لكان حسن لكن ما ذكره اوضح في درجة ترتيب الاول وجه بنتج الفدرب لان استعارة المرشحة احسن من المطلقة في شرفنا الصغرى ان شرفنا القضايا مع بينها او شرفنا منها وموصوفهم التفضيل داخل في اضيف اليجب منهم اللفظ قبل الاضافة

ق غير تام بان يكون محكوما به او عليه في المقدم او التالى سواء كان محولا او موضوعا بان تركب التصلب
 به علميتين او مقدماتا بان تركبنا مع شرطيتين ثم نتيجة هذا العلم متصلة جزئية مركبة به نتعلين
 مقدمات متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المشترك من بعضى ومن النتيجة الحاصلة من القياس المؤلف
 من المشاركين وتآبها متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المشترك من البعض ومن النتيجة المارة بشرط
 كون وضع الطرفين الغير المشتركين في النتيجة كوضوئها في القياس في النتيجة في المثال قولنا قد يكون اذا احد
 كلما كان آب في حة تصدق كلما كان حة فوز وبرهان لزوم هذه النتيجة وكذا البرهان ببساطة في
 حواشينا على البرهان فراجع ابن التور ومحمد

اَخْلَصْ لِحُجَّتِكَ يَا فَائِزَهَا كُلَّ الشَّرَفِ جَعَلَ رَاغِبًا وَرَوَى فِي تَرْتِيبِ الْكُتُبِ

تقديم الاشرف فالاشرف مرصيه السحاب والمقدسات والافرى عن بيان

اسمى بقدرات القياس الاقتران وحدودها وتقيم باعتبار الصورة

إلى الأشكال الأربعة ثم بيان الشكل الأول بقرينة شرعية في تفضيله

باعتبار رآته تركبه فقال القليل الاقران ينقسم الى قسمين حيا

فخره لانه امان بزرگتر حلیتی اولی الاکول الاقرانی الخ

مثال في ضرب السطر والعمدة في الاقتران الشرطي وهو اما

بِرُكْبَةٍ مِّنْ صَلَاتِي وَتِلْكَ أَقَامُ لَكَ شَرَاكَ

التصلب اما في جزء تام منها او تمام المقدم وتمام السال كقولنا ان

كانت المنيعة فالتة وهو صوموا كان النهار موجودا فالارض

مصلحة بنحو ان كانت الشئطاعة فالارض مفضية وامان في غير نام

منها انقلنا كل ما كان ابجد و كل ما كان دهر فون و اطر فز

تمام الحجة بما غيرنا من الألفاظ فخطا كان في فكلها كما في فخط

[illegible]

مفتصلة او منفصلة
هذه القيم متصلة او منفصلة

هو القسم الاول وينقسم فيه الاشكال الاربعون جواز ان بعد تحقق شرط المارة في الاثر الى الحمل بان تحقق لبيان الضوابط
وكلية الكبرى في الكل الاول من هذا القسم فتنقسم فيه والاربع جواز كفاية الامتياز الوضو في الانقضاء منها
فلابد ان اجزاء الاتفاقية لا امتياز بينها ولا امتياز بين اجزائها لا ينقسم منه الاشكال لعدم تميزها لانها هي
حسب الطبع لكن يجب ان هذا غير مقيد وكل من يفيد لا يكونه قياسا لا انتفاء العلة الثانية مع القياس الى
من الايصالي الى المجهول التفسير في تفصيل وهو ان لا يشترط لانتفاء كونه ^{اللزومية}
كلية سواء كانت مع الفردية المنتجة
للايجاب كما في الفرد الاول وان كانت
من الكل الاول او في الفرد المنتجة
للسلب كما في الفرد الثاني والرابع منه
ثم ان كان من الاول فيشترط في مرات
اصدها كونها في وسط مقدما في اللزومية
وثانها احد الاولين اما كون الاتفاقية
خاصة واما كونه الاوسط في الاتفاقية
تاليا للاصغر بان وقعت ضمن الكل
الاول او مقدما للذكر بان وقعت كبرى
الكل الثالث وان كانت من الثانية
فيشترط ايضا ان يكون المقدمة البو
لزومية وكونه الاوسط تاليا لتلك اللزومية
ق واما ان يتركب قدم هذا الشرط على شرط
الباقي لان اطلاق الاثر الى الشرط
على المركب مع المنفصلين حقيقة بخلاف
المركب من الحلية والمتصلة او المنفصلة
ولاسيما والذو صفا بخلاف الثلاثة وفيه
عما قبله لان اطلاق بشرطية على المتصلة
حقيقة وعلى المنفصلة مجاز وغير تام
مع الاخرى بانه لم يتركب من ملبس و زاد
الحليات الماخوذة فيها على الحملات
الماخوذة في الاخرى الاول كقوله لنا
وشرط انتاج القسم الاول ايجاب اصغر المقدمتين وكلية اعمدهما ولو لم تكن الوضو ومناة السالبة للوجوب
المتعلتين فيه لوانت في الطرفين اعم المقدم والثاني في هو الطبع وتركيب من المتشاركين الاشكال
اللازمة بغير وها في لان الحملية لم يتبين لتقسيمه بالاعتبار المار اذ لا يمكن ان يكون في الحملية والمتصلة
اللازمة تام من الحملية ناقص منها . ابن العود

في متنته النتيجة بان فتلقت الاقية منها في الاكبر لا بد منه صرف وذا مشوا به بشرط انهم كونه
المنفصلة بوضعية كلمة طاعة الخلو بالمعنى الاعم و اشار بالمثل الى الالجاب والكلية في وكل به
الاولى لا وجه لتخصيص ما لا ولي فاللايق ان يقول وكل به الثلاثة يكونه لبيان الترتيب والآلة
في كل من الثلاثة واما ما كان فالتصلة

بين الجليات واجزاء الانفصال مختلفة النتيجة ومع يكون
نأ ولذا قال ابو الفتح بعد بيان المعنى الاقام انتهى ثم
النتيجة منفصلة مركبة من نتائج التاليفات كقولنا كل في اواب

صوى اوكبر في فالتصلة صوى لوقال
او كبر لم ينجح الى قوله والمنفصلة كرى
او بالعكس لا تسلم صورية كل منهما للبرية
الاخرى في والمطوع من ارب هذا القسم
المركبة من غير متصلة والاخرى و
المطوع منها ارب الاول في والمنفصلة
كرى ان صورية كبرى اذ لو كانت سالبة
لم تنجح ان القوة ~~منها~~ بالله

ان القوة دا غمحه ^{لله}

واماد واما هو وكل ^{منه} وكل ^{منه} وكل ^{منه} فبفتح كل ^{منه} اما لا متره

واما ط واما فاما من ان الجليات صادقة لا بد من صدق

احد اجزاء المنفصلة واي جزاء تفرض صدق ينتج هذه النتيجة

والثاني لان كل الجلية اقل اجزاء من المنفصلة كقولنا كل على

اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمساويين وينتج كونه

اما فرد او منقسم بمساويين ويقع هذا على وجه اخر مذكرة

في المطولات واما ان يتكبر من متصلة ومنفصلة وهذا

على اقسام ثلاثة لان الاشتراك ايضا اما في جزاء تام منها او غير تام

منها او تام من احد ما غير تام من الاخرى وكلاهما لا يكون غير تام

لان امان يكون المنفصلة صغرى والمنفصل كبرى او بالعكس

والمطوع من ما يكون المنفصلة صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا

وسبب الحكمة في مثل الشبهة فتدبر ثم وجه شرطها انه لو انتفى اصل كونه المذوم والعناد على وضعه الا وضاع
 والاستثناء على اعراق كقولنا ان كان الاول بل بالصداب كلما كان لا شرطا كلية بشرطية فيستلزم لانه
 اما ما اذا خص وجوده المتساويين يستلزم وجود الاخر كما ان وجود الخاص يستلزم وجود العام قوله
 في استثناء نقيضه ان رفع الثاني ينتج انه فلو لم يلاحظه خالف لان انتفاء كان المراد بالانتفاء الرفع بمعنى
 النقيض بناء على ان رفع كل شيء نقيضه فيستلزم ان سواء كان اللازم اعم او ساريا اما على الاول فلا
 ينتهي الا اعم اخص من نقيض الاخص والخاص من المذوم العام وجود المذوم يستلزم وجود المذوم
 والاعمال ان في فلان نقيض المتساويين متساويان وكل ما المتساويين لازم فلا فرق فلا يلزم لوقال فينتج
 المذوم منها لكان اخصا مستقرا بالذات ان اللازم ان المفروض اولالا لزم في نفس الامر وجود المذوم
 بدون فلا يرد ان هذا يستلزم سلب الشيء من نفسه وفي عليه قوله دلا المذوم اهـ انما القوة دعوى

الاقالات في بارالان
ثانية انتاج استثناء
لعبن الاض او تنقصه
كل لعبن الاض او تنقصه
نقص كل لعبن الاض
في غاية البعد

نقصنا المقدم نقضنا الثاني
نقصنا المقدم نقضنا الثاني
نقصنا المقدم نقضنا الثاني
نقصنا المقدم نقضنا الثاني

لوزنا والملازم ملزم ما و هو باطل كقولنا كما كان هذا الشيء

انسانا فهو حيوان لكنه ليس بشيء فلا يكون انسانا ولا ينجب شيئا

نقصنا المقدم ولا عني ابتالي الحيوان يكون اللازم اعم كما

في هذا المثال الذي لا يلزم ح حر انتفاء اللازم انتفاء اللازم

فلا يلزم وجود اللازم وهو الملازم ومن يلو موضوعا فنقول

اذا قلت مثلا كما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بشيء

لا يلزم منه كونه ليس بشيء انما هو ان يكون فرسا مثلا وكذا اذا قلت

لكن حيوان لا يلزم من كونه انسانا ما ذكره فوجود الملازم بدو

اللازم باطل قطعا ووجود اللازم بدو والملازم لا تحقق

فيما يكون اللازم فيه اعم واما انتاج الاستثنائات الاربعة

فيما يكون اللازم سائبا للملازم فانما هي من خصوص المادة

وان كانت الشرطية المدروسة في منفصلة فلا يخلو من ان

تكون حقيقية او مائعة الخلو فان كانت حقيقية فاستثناء

انما لا يلزم من كونه انسانا ما ذكره فوجود الملازم بدو
لا يكون وهو لا يكون اعم منه وجب
لا يكون مما اجاب به اش القائلين بان الملازم
المساوية في الحقيقة ملازم لان فكله ممكن به
الاربعة باعتبار واحد هو مثلا انتاج استثناء
نقصنا المقدم بل هو عينة ملازمه
للمقدم لانه انما يتم لو اشتمل الحكم في
الموجبة الملازمة لادوية الملازم
ما ذكره الملازمة لادوية الملازم

عني احد الجزئين قد يقال هذا لا يتحقق في ما كانت المتصلة الحقيقية مركبة من اكثر من جزئي فالاولى ان يتعدى ما متخاضا
مع احد الاجزاء ينتج نقيض الباقي الا ان المصن الكيفية جريانه في ما يتركب من المتصلة فان احد المتعاندات
لم يقل احد المتعاندات لانه يجب ان يجمع بينهما واما في المثال الثاني ولا يمكن جريانه في
ما نفع الجمع من غير تغيير كثير في استثناء نقيض كونه في استثناء نقيض احد الاجزاء ينتج عين الباقي لكان
شا ملا لجمع افراد المتصلة الحقيقية لان استثناء احد المتعاندات سواء كانا نقيضين حقيقة او علما كما
هنا او انشئ والاعم من النقيض كما في
مانعة الخلو ولذا لم يقل احد النقيضين

ق لا متناع الجمع حذف هذا فيل قوله
الارلان وجوده بقرينة ما هنا وقد
هنا قوله لان وجود احد المتعاندات
بقرينة الارلان في كلامه هنا كقول الارلان

بالعكس ان ينتج استثناء نقيض احد
الجزئين عين الاخر لا متناع الخلو عنها
ولا ينتج استثناء عين احد النقيضين
الاخر كجواز الجمع كما في قولنا اما ان
يكوه هذا الشيء لا هو الاول او الثاني

المتصرفه ان الفاعل بعينه غايه البعد
فلان راد ان اراد بالاقام بصيغة
فنتيها عشرة لاسنة عشروان اراد
التمثلة للعقل ينتج انها اثنان وثلاثي
لجواز استناع وضع كل به المقدم والآخر
لوضع الآخر ورفع ورفع كل لوضع
الآخر ورفع في كل به الاربعة في لكن

السنة اثنان المتعددة المتصلة
ولذا لم يقل لكن العقيمة منها ستة ثم انه بار
الى بيان الاقام المنتجة لانها المقصودة
بالذات ثم هي العقيمة تفصيلا لا كميلا
للاقام في واثان له مانعة اه لم يقل

واربعة من مانعة الجمع والخلو لانه يجمع في بارى الاران
ان ثلاثة منها لا يحد بها والآخر للآخر ولوليد تقرر
كونه المحتمل في كل به الاربعة اربعة وذلك في ما يالا

الحقيقة
انها

ق ثم كل ما اى ثم يتبع كل حج ود كل د ا بان فعمل نتيجة القياس الاول صواب لهذه المقدمة وقس عليه الا ان ق
 التبع متوجه الى المقيد والقياس الحكمي ولم يتبدل وان فعل من بعض البسائط نتيجة يسج اه لان اركان التزم الدور
 ولا ياد الى ان وجه تقديم موصول النتائج هو كون مفهوما وهو بيا فذلك موصول النتائج في وانما يسج فلما الى
 اعتبر اسم الخلف لان الاكم قيا من الخلف لا الخلف تامل ق اولانه اه عبارة التحريم لانه وهو الظم لان دعوى
 كونه باطلا امر لطم فالتالي الاتيان بيل الابطانية ثم على تقدير صحة ليست لنتج الجمع لما فانه اهل المعالف
 لا تراحم بين التلاوة ولا لنتج الخلو لموانه انا قيا لسم فلما كونه الخلف جزء منه وله حكم ولكن لا اشتغال منه
 الى المظم من خلفه اى ورائه الزم هو تقييد فافادة القياس الى عا ان في هذه اضافة المسبب الى السبب
 وعلى ان لا من اضافة الكل الى الجزء وعلى الاخر من اضافة الكل الى صفة تنفي الجزء الذي هو المطلوب
 لكن ضم لقا ما يزيل في الاخر لان القول بتغيير العلم بعد السك فلا الظم وقنتج ابا بطل يعيد ان الخلف بغير
 الباطل وفي القاموس الخلف بالعلم الاكم من الافلاف وهو في المستقبل لا الكذب في الماضي او هو ان تعد عدة
 ولا تجزها انتهى الا ان يتم بتغير من المعنى المنفرد لا ابا بطل ان الزم في هذه على تميزنا لجدد الزم

لأنه من المركب وعدة من اللواحق بانزاده بواسطة خصصية كونه فلان فاله صريح ثم المراد بالمركب المركب الحظي
فلان في ما تفرس سابقا من أنه لا يكون القياس مركبا من أكثر من مقدمتين في قياس مركب الأول المؤلف من اثنين
الدور ثم المراد بالمقدمات ما فوق الاثنين بقية قوله ينتج مقدمات في منتج مقدمات سواء كان المؤلف منها اقترانيا

أشأن منها من المقصلة والمربعة من مانع الجمع والحكومات

أعلم أن للقياس دواعي منها قياس المركب وهو قياس مركب

من مقدمات منتج مقدمات نتيجة وهو مقدمة اخرى منتج نتيجة

أفرد وهكذا إلا أن يحصل المطلوب منك انما يكون اذا كان القياس

المنتج لا يطلب بهما مقدماته او احدهما إلى الكسب بقياس

أفرد علم جاز إلى ان ينتهي الكسب إلى المبادئ البديهية والمسلمة

فيكون هناك قياسات مرتبة محصلة للمطلوب فسر ذلك قياسا

مركبا وعدة من اللواحق ثم انما ان صرح بالنتائج ليس بوصول

النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل د ا فكل ج ا

ثم كل ا ه فكل ج ه والاديس بفصول النتائج كقولنا كل ج ب فكل

ب د وكل د ا وكل ا ه فكل ج ه فانها قياسا خلف وهو

قياس يثبت المطلوب بابطال تقضيه وانما مع خلفا لما

لانه باطل في نفسه ولانه منتج الباطل في تقديم عدم حقيقة

والمراد بالقياس هو الذي لا يكون له باطل في تقديم عدم حقيقة

او الامم منها في الادب والادب والادب والادب والادب والادب

والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب

والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب

والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب

٢١٢

فإن أكثر جزئياته أن فقط فلا بد أن الشئ أن من الزيد مستغن عنه ضرورة أنه إذا وجد العلم في جميع الجزئيات
وجد في الكليات ولا يلزم قولنا فسيحاه ثم المراد بالجزئيات الاضافية سواء كانت حقيقية أو ظاهريية
هذا التعريف لا يشمل العلم في قولنا كل حيوان يركب فكله لا يدخل عند الموضع غير التسامع لوجوده في أكثر
النواع كالإنسان والفرس الالتواء والمنه

٢١٣

نسبته أه فيه أنه كما أن إثبات المذكور اثر مرت على الجهة الموصلة الى التصديق بحكم المشبه المرتب
عليه إثباته التي هي حقيقة الاستقار كما يشهد به قوله مثل ما مر كذلك النسبة او ترتب عليه تلك الجهة
فتكون لكل منها منزلة على المساحة ولعل القول بأصوبية ما ذكره هنا من العلم بنبش اثر ترتب التمثيل في
حرفي الترتيب شيء سواء كان جزئياً للمنفى المشترك ما بان على عليه اولا ما بان يكونه للاستدلال بالاستدلال بالاثبات
ثم انظم زيادة الجزئ بغير قوله في معنى ان التواء والمنه
هذا لا بد وانما يرتب على نسبة ونسبة ونسبة
على نسبتنا وانما يرتب على نسبة ونسبة ونسبة

لأنه كالبيت إشارة الى صورة القياس الغير المتعارف وهو ما يكون الى الاوسط من متعلقات الحكم به او الحكم عليه
 في التصديق كقولنا السماء كالبيت والبيت حادث بنحو السلاطنت وهذا بالنسبة الى هذه النتيجة لا يسع تمثيلا لاستدانه
 لذاته بل يسع به بالنسبة الى دعوى ان السلاطنت حادث في صورة القياس الى القياس المتعارف لا يسع به الا تحت
 ان واذ اراد القياس الغير المتعارف المار لدعوى ان السلاطنت يقلل السلاطنت كالبيت وكل ما هو كالبيت حادث
 في محله لم يقل حادث لا فائدة انه لا فرق بين المجهول المتعذر والمعلوم المتعارف بالقياس اليه عندنا في ذاتها

١٥

المعلل بذلك المعنى كقولنا السماء حادث لا لأنه كالبيت في التنازل
 الذي هو علة الحادث واذ اراد ان صورة القياس صار هكذا
 مؤلف وكل مؤلف محدث فالجواب الاول والاخر والثاني شبيهة

والحكم اكبر والمعنى المشترك اوسط فالتكلمون يسمى الاصفر عاليا
 والشبيه شامدا والفقهاء يسمى الاصفر فرعا والشبيه اصلا والاكبر حكما
 والادنى سطحا معا وفي التسمية ظاهر في الكلام انهم في بيان علية

المعنى المشترك طريقين الاول ذلك الخاص وهو ترتيب الحكم
 على ماله صلوح العينة وجودا وعدا بمعنى ان الحكم ثبت عند
 ثبوت ذلك الشيء وانتفع عند انتفائه وهذا الاعتبار في الحكم

دائرا وذلك الشيء ملزما فالدوران علامته يكون الملامعة للذات
 والثاني التقييم الغير المرد بين النفع والاشياء وابطال علية
 ماعدا الجامع كما يقلل علة حدوث البيت اما الوجه الثاني

كونه قائما بنفسه واما التاليف فالاول باطلا فلهذا نقى
 الاستدلال وهو ما وعدنا وبقا به العام وهو الاستدلال وهو ما وعدنا كعلم نجد التقييم في الكتب بالخاص
 فالاول تركه كما في البرهان حيث قال الدوران وهو ترتيب اهـ ابن القوي رحمه الله

في اصول الحدود معتمدا على المطاوعة
 وبغير اعتبار الفاعل في الاول دون الثاني
 في غيرها وما صدق غالبا ومن فيه استثنى
 صفات الله تعالى حيث يطلق عليه
 تعالى الواحد والواجب دون التوحد
 التوحيب مثلا فاعرفه في فالجواب الاول في
 ما صور به زعمنا لان التسمية اما باعتبار
 بعض المواضع او لانه غائب الحكم قبل
 التمثيل زعمنا لجمع الاصل والفرع في
 الحكم ويسع علة ايضا لانه في الحكم في
 علة المعنى ان كونه علة للحكم في الفرع في
 طريقين اي فقط ان اريد بهما الاشياء
 فولا ان لم يرد ذلك فانه عيب في اثبات
 رتبة بها تكونها اشياء الوحد المثبتة
 للعلية ولا يناقض هذا ما في المواقف وشرحه
 من ان لهم فيه طرعا اشياءها امور ثلاثة
 احدها الطرد والعكس وهو المسح باليد
 وجودا وعدا وثانيها السبر وهو قسمة
 غير مضمرة وثالثها الالتزام وهو
 القياس على ما يقبل به الخصم لعلته
 فارقته تجد في الاصل الذي يقول
 به الخصم لا في الفرع الذي يقاس عليه انتهى
 مختصا بجواز ان يكون الاولان شريطين
 الثالث وبشيء تقدم بهما عليه ويكونه كل شيء ماعدا النسخة في الدوران الخاص كان المراد به
 الاستدلال وهو ما وعدنا وبقا به العام وهو الاستدلال وهو ما وعدنا كعلم نجد التقييم في الكتب بالخاص
 فالاول تركه كما في البرهان حيث قال الدوران وهو ترتيب اهـ ابن القوي رحمه الله

ان مع ما هو معلوم فيه يقين مع انه يعتبر في المدار صلاحية للمعية فلا يتجه انه لو كان الاستدلال وجودا وعدما
 يفيها العلية المدار للمادة المعلوم السائر لعلته علة لها والشرط علة للشرط والجزء الاخر من العلة علة
 للمعلوم فحق الاستدلال الحار فيها لكن يتجه انه لا يكون الاستدلال بالدوران وحده بل به مع الناحية وهو
 يناقض عدم كلاهما علة مستقلة في ذلك الشيء او الدليل معلوم بعينه فلا يريد ما يتم ان مقتضى التفسير عدم علة
 صلاحية المدار للعلة بمقتضى التفسير خلافا ثم ان قوله ان الحكم اه في قوة كما ثبت ذلك التي ثبت
 الحكم ويسمى هذا بالظرد لان فيه علم بوجود الحكم بوجود العلة والطرد لغة بمعنى علم الابل من نواحيها في الانتق
 عند انتفاء اشارة القضية شرطية متصلة ان كلما انتفى ذلك الشيء انتفى الحكم ويسمى هذا بالعكس لانه قلب
 الطرد اذ هو في الوجود وذا في العدم والعكس بعينه نفس الكلام وكونه لالان عكس الطرد في كون الحكم فيه
 ايجابيا وفي العكس سلبا لان الحكم فيها ايجابا لالان طردية انتفاء في اعمدها بوجه في علة انتفاء اعمدها
 لان المراد بينهما تقسيم مفعول امر واحد في نفس الامر فليس في الآص يبينان اعمدها بوجه في علة انتفاء اعمدها
 لا يكونه والتحقق هو مع ان علة امر واحد في نفس الامر في علة انتفاء اعمدها بوجه في علة انتفاء اعمدها

استقامتها بالواجب حيث وجد العلة فيقول بعد الحكم وهذا معنى تخلفا للحد وقد يقال انه ينتقض الثالث بالواجب
الحد عند من يشبه حيث لم يتحقق تخلف الحكم استقام العلة وعدم انتفاء العلول فلا يبقى ان كلا الطرفين
وكذا كل منهما بطريق الاول ثم انه اضل في ان افادة مجرد الدوران للعلية هل هي قطعية او ظنية وليس
بتطوع ولا ظن قال عبيد بن موسى الواقف والمتار هو الثالث وكلامهم مشوب بان افادته ظنية ولكن انه

تقول معناه ما لا يفيد اليقين سواء افاد
الظن اولاً لا لا يفيد العلية ان وهو غير
وقوله في غاية ان وهو يفيد العلية وفي غاية
التعريف كلامه احتياكاً وهو ان الاحتياط
التام مطلق فكلية بل انتقالية لا ابطالية
حيث لا يبالغة والعرض ارجع الى الاستقراء
ان في امثال هذه الصور فكلية بل ابطالية
ان وان في الاصل واما الثاني ثم انه ينبغي
على الطرفين انه يجوز كونه خصرية للاصل
شرط لوجود الحكم فيه او كونه خصرية النوع
ما فانه فلا يشك العلية بشئ منها لا في النوع
ان من يقبض فلا ينافي هذا قول البعض
بان افادة الدوران للعلية قطعية واذا
لاستقطعية لان التمثيل المستند اليها
للتيقن فتدبر في عدم افادة التمثيل لان
الحكم بالنسبة الى ما هو الواقع فلا يتجه انه اذا
اشبهت عليه الجامع وعدم كونه خصباً الا
شرطاً او خصوص النوع ما فانه كونه مضمناً
ليقيني لانه غير جدي كما ينبغي في آلي
المجتهد ان مطلقاً بان يقع في جميع احوال
الصفة مع اتفاقه لم يجمع لشرطية اولاً
في طاعة اربابنا في اجازة القول بان
بالنسبة اليه يطمح لا يطمح الا انه يجب
في العمل بما حكم به دون ما حكم به غيره ليعمل
ظنه بالاول دون الثاني والظن كان مخف
في العمليات وان لم يكن في الاعتقادات
في صلاح واصنافه الاضحية في كونه

انتقامها بالواجب فيعين التاليف ولا شك في كلا الطرفين
ما لا يفيد اما الاول فلان الترتيب وجوداً وعدماً في بعض
الصور لا يفيد العلية وفي جميعها انما يمكن باستقلال تام وهي
في غاية التعذر في هذا التعذر والثاني فلان هذا التقسيم
لغيرها في غير ان يمكن العلة غير ما ذكر هذا كلمة في شرح الشبهة
للسعد الساعية وفيه ايضا اعلم انه لا نزاع في الاستقراء والتمثيل
لا يفيدان الا ان في الترتيب لا يستقل الاستقراء البعض
التام كما هو المتبادر ان التام يفيد اليقين كما سبق ومراره
عدم افادة التمثيل الا ان في انما هو بالنسبة الى غير المجتهد واما
بالنسبة الى المجتهدين فيقولون في عينه اعلم ان القوم قد
وضعوا الكلام للصالحات التي باب العظمة شأنها وجلالة قدرها

في عينها ما هو في المسافة بينا ما هو في
في عينها ما هو في المسافة بينا ما هو في

من لم يطمح اليه
من لم يطمح اليه
من لم يطمح اليه

اذن ان المباحث فيه هي بركة بالكتابة والادب بالتحصيل والسمية والالفاظ المعنى واللغة بالدول الخ للفظ حيث تنبذ
عنه الا ان هذه السمية بتأمل والنوع بينهما ان ذلك المدلول ان كان الفاظا وروايات على معان متصورة ليس
معمولا بالان كان ذاتا موجودة فلفظا وحيثما في شيء واحد بالاعتبار في الحقيقة الحق ان اشياء الارشاد
الذي يطابقه الواقع بالويل على وجه فالمراد باليقين المعنى النوع لا المفرد هو يتيقن الشيء في قوله ان قول ذلك الوجه
فالقياس اهتزازي في يقينية نسبة اصل الى
متعلق الجزاء بالكسوف يحد وحدواه اي ذلك
المؤلف ليعتقد به قوله من مقدمات وهي
منكورة لتدعيمها باليقينية فلا يتجلى ان
قوله مؤلف في مقدمات مستغنى عنه ثمانية
المحد صوابا وسفاهة وانه ما عداه اي من
المقدمات المتعملة والمطلوبة وغيرها
ما ليس بيقيني في صحتها اي لا دخاله صريح
الا فاد ومنه لا فاصح الخطاب والثلثة
الاف ان يكونه التوفيق اذن لطائف
شهادة عليها هو التصديق متروك
بالتقليد فالظن ان يقبل التصديق الى
اثبات المطابق للواقع في التصديق
فان عن الوهم والتجسس على وفان في شك
على خلافه ان يتم في وجه الظن والمطابق
للواقع الحمل المركب ثم في هذا ايراد الى ان
اليقيني تصديق بسيط فتعريفه بانه
اعتقاد ان شيء كذا مع مطابقة للواقع
ولاعتقاده انه لا يمكن ان يكونه الا كذا
باعتباره لاذ الوصف تفصيلا يرجع الى
تصديقي في العلة الصورية هي
والادوية لارضاء في المركب الحقيقي لانه لا بد
فيه من الاجزاء التي حوزها بالقوة ومن
الانفهام الضرورية بالفضل وما به شيء بالقوة وبالفعل هو الحادية والصورية دون البسيط اذ لا
اخر له فلا انفهام وذلك المركب الاعتباري لاختلافه في الوجود الاعتباري ثم اطلاق العلة الحادية والصورية
باعتباره في الصورة المتضمني بالانفهام في اشارة ظاهر
لم يتبدل بالمطابقة والى الثانية بالانفهام لان صورة القياس هي الهيمنة الاصلية وهي ليست نفس المؤلف
والا لا متيقن في البرهان به وعلم عليه بما يستعمله للمطلوب وعدمه هي ان عمل البرهان على كل بل كيفية

الا على في المعنى وطولوا اذبال المباحث في القضايا وافاسها وحكم

مع قلة جدواها ومع عدم كونها مقصودة بالذات وقد اشار

المصنف رحمه الله تعالى الى كل من الصناعات اشارة اجمالية في عبارة

الا يجازي غير واحدة الى هذه السمية والالفاظ والحجج تقتضي انهم

فنقول البطل الحارس فيما يليك الغرض من تحقيق الحق عما به لا يحوم

حول شك ولا يتطرق اليه تغييرا صلا وهو البرهان وهو في كل

مؤلف من مقدمات يقينية لا نتاج اليقين قوله قياس حسي

شامل للصناعات الخ قوله مؤلف من مقدمات مجردة وهو قوله

على كثيرين وقوله يقينية يخرج ما عداه وبهذا القدمية التعريف

جمعا وسعافق له لا نتاج اليقين حسيه بل يكون التعريف

شاملا على العلة الاربع فيكون انتم واكمل والطف واليقيني هو

التصديقي الجازم المطابق للواقع فالمؤلف اشارة الى العلة

الصورية اشارة ظاهرة كالمطابقة الى الفاعلية اشارة

داخلية

باعتباره في الصورة المتضمني بالانفهام في اشارة ظاهر

لم يتبدل بالمطابقة والى الثانية بالانفهام لان صورة القياس هي الهيمنة الاصلية وهي ليست نفس المؤلف

هذا هو الحق في كل وقت
والا فاد ومنه لا فاصح الخطاب والثلثة
الاف ان يكونه التوفيق اذن لطائف
شهادة عليها هو التصديق متروك
بالتقليد فالظن ان يقبل التصديق الى
اثبات المطابق للواقع في التصديق
فان عن الوهم والتجسس على وفان في شك
على خلافه ان يتم في وجه الظن والمطابق
للواقع الحمل المركب ثم في هذا ايراد الى ان
اليقيني تصديق بسيط فتعريفه بانه
اعتقاد ان شيء كذا مع مطابقة للواقع
ولاعتقاده انه لا يمكن ان يكونه الا كذا
باعتباره لاذ الوصف تفصيلا يرجع الى
تصديقي في العلة الصورية هي
والادوية لارضاء في المركب الحقيقي لانه لا بد
فيه من الاجزاء التي حوزها بالقوة ومن
الانفهام الضرورية بالفضل وما به شيء بالقوة وبالفعل هو الحادية والصورية دون البسيط اذ لا
اخر له فلا انفهام وذلك المركب الاعتباري لاختلافه في الوجود الاعتباري ثم اطلاق العلة الحادية والصورية
باعتباره في الصورة المتضمني بالانفهام في اشارة ظاهر
لم يتبدل بالمطابقة والى الثانية بالانفهام لان صورة القياس هي الهيمنة الاصلية وهي ليست نفس المؤلف
والا لا متيقن في البرهان به وعلم عليه بما يستعمله للمطلوب وعدمه هي ان عمل البرهان على كل بل كيفية

فما كان من ان يكون قابلا لها لا يكون ماعلمها لان نسبة
 الفاعل لا المحمل بالوجوب ونسبة التعادل الى المقبول بالا مكان فلا يجتمعان لتناقض لزمها وحاصل الجواب انها
 فاعلة لتأليف الارزاقات لا لانفسها فلا فاعل ولا متاع في اجتماع الوجود والارزاق وجوب مجتمعين
 وبان الامكان المتعبر في التعادل ان كان العلم وهو لا يتاخر في الوجود من فاعله في تأليفها من فلا بد ان لو كانت
 ذلك والفاعل هو القوة العاقلة فانها وان كانت قابلة للذات
 فكما فاعلة لتأليفها ولا بعضهم ان الفاعل هو النفس
 والقوة العاقلة التي في تأليفها هذا والمقدمات اشارة الى
 المادة ولا نتائج اليعني الى القوة العاقلة فكذلك قلت
 البرهان قبلي فاذا القياس في تعريف تكرار وآما المقدمات
 دور لان المقدمة ما جعلت من قبلي وحجة معرفتها متوقفة
 على معرفة القياس فلو انكسرت بالبرهان قلت البرهان
 قبلي مخصوص وما في التعريف عما لا تكرار وآما المقدمات فانما
 توقف على مطلق القياس لا القياس الخاص فلا دورا
 ثم ان مقدمات البرهان لا يجب ان يكون الضرورات الست
 الالائية بل قد تكون الكسبية المنتهية اليها فيجوز ان يكون
 المقدمات بداهتين او مكتسبتين او مختلفتين فقول
 من قبلها ان القياسية اعم من ان تكون بداهية بالذات او بالواسطة
 مع قبيل اخذ الكل في تعريفه انما هو مشتق من القياس الخاص ان والوقوف على المقدمة القياس الخاص لا العام
 فلا دور في من الضرورات ان من انواعها في جميع باعتبارها لانواع في المنتهية اليها ان لا يلزم الدور او
 التسم في الامور الوجودية بل من المقدمات الاصل من مقدمات بدون اللام فكذلك علم على الاستدلال في يكون
 قوله بداهتين اه في قوة التفسير لفظ اللام في عبارات المناسب للتعميم اما عرفت ان كانت

فان يكون اشارة الى جواز العكاب والتقليد في الدنيا وهو امر فاقى وهل يجوز العكس فيه خلافاً لقوله لبعض
 اهل النظر انما تلي العلوم ويرى عليه بعد تسليم انه يجب كون التنوع والتشخص ما نفعي منه ومنه آفرون علم وبعض
 في ضرورة يكون شرطاً لتمام العقل واليقينات ستة فيقيم ان العباد بست لان اسما العدد مع ثلاثة الى
 عشرة بالتمام لا يذكر ويروى للمؤلف والكتاب انه ذكر ابو حيان انه اذا لم ينكر المميز اطراد ان للمؤلف وعدها

الحمد لله وحده والعلى ومنه سنا من شوال
وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى

بما يقصده بانفسه الاربعة اشهر وكما
انه حين عدم ذكره يحوت تذكرا للعدد على

وفق القياس وعكسه في فان قلت نقض
التقييم بقياسه الكمال ان لا نقضه

المصنایا المكتبة داخلية في المجمع وهو
حارثة ٥٤ الاف عام فتم لها البعثات

إشارة إلى بصير قوله فكيف خودها
تلازم الشيء وقلت بصير هو جواب

بيع الصنف مستنداً بالمواد التي يتبين
 هو المواد الاول في وضعه محقة في

الت قد يقال الحرف م لان الوحيات
في الحركات تمتد لنا هذا الجسم او كل

جسم في مكان من المواد الاول وليس
بداخل في شيء من اجزاءه ولذا جعله صلباً

الواقعة في الاقسام ويمكن الجواب بها
ماضلة عند المصنف في الوصايا

از یصدق علیها انھا قضایا لکم فی العقل
بدلھتہ الواضحۃ الیہ می مع الحارۃ الساطعۃ

وَقَدْ لَابِدَ وَمَنْ تَعْلَمُ الْوَصْدَانِ مَا يَفْقَهُ
أَنْزَلَكُمْ الْخَصْلَ أَنْفَهَا أَوْ مَشَاهِدًا وَعَلِمَ مِنْ

صاحب المواقف بمنزلة قسیم مال

لم يقبل وجهه المحفلان المتبار من العقب لا
فنه العلم الى الخاص ان ارسله الى الحق

والله ولي نعم

ما من مكتبة مشتملة اليها واليقينيات وشم القطايا

الحاجب فيها اقام ستة كان قلت اليقينيات فذلك

ملكية فكيف هم في الحال الضرورية قلت مقصودهم

عن الإمام الأول عليه السلام في نسخة في التتبع

ما يليه قوله تعالى أو لا تعلم الضبط إلا العقل أن
أن في امر في الحكمة العقلية ثم المطاف بها ما ينضج له

اولا الثمان الال وثمان وآن كان الاول فاطما ان يكون لحي

اليه ما أو وسطا جاض في الدفن البارقة فها ما ساما

معها وان كان الاول فاما ان يحتاج اليقين بعد الاحتجاج الى

المشايخ غير اولاد الشافعي المشايخ فان كان الاشرف فاما

يتوقف على الحكم العقل باستثناء توطئة المخبرين على الكيفية

او بتوقف علی الحد و علی تکرار الفاظ هکلت الاول الحق و ترکت

في الثاني الحدييات الثالث المحربات واهل المص رحمه الله تعالى

الاستقوال هو غير صحيح لثبوت العقل كما افنى في الحكم ابي حنيفة
٤٤ والانتفاء وكسب الخطة بالنظر المتضمن ان المراد بالقوة

ولا ينافيه التعليل لان المراد بمجرد قصد الكون فيه مقصود

وتسمى هذه نيات متفصح بلام شاع في المواقف التي تسمى بين الوجوه نيات والمشاهدات عموم من وجه
 مارة اجتماعها ما يسمى بلب طي في غير ذلك الأول ما يخلطه بغيره مثلاً لا بالآثارها كشعورنا بذواتنا
 وبأفعالها وافتراق الثانية للحسيات فلا يقع قوله وليسمه إلا أن يحمل التسمية على معنى الإطلاق أو
 يجعل الوجوه نيات مشتركة لفظياً وكل منها مختلف للفظ في العلم فأما بذلك أن القضايا المحسوسة
 بالحقائق هي القضايا الجزئية وإطلاق المحسوسات على القضايا الكلية بطريق التعميم فحارة
 إلى وقت مخصوص إذ لا سبيل في إدراك أن هذه النار حارة في كل وقت فالحسيات أحكام جزئية
 هائلة ما شاهدت بغير المحل إلى الموضوعات والوقوف على عللة عبارة شيء المواقف والوقوف
 على عللة وهي أولى من الحكم الكللي لما يستند إذا كان العللة في الجزئيات وأما ما بان يكون موضوع
 القضية نوعاً أو مباديه أو أخص من بناء على أنها الإضافات لا يكون مختلفة الأحكام وأما إذا كان
 العللة في كل منها مفارقة لها في آخر ما بان كان الموضوع المذكور هنا وما يباينيه أو عرضاً على ما كان
 موضوع القضايا المستفزة استقراء ناقصاً فلا دوماً هذا يعلم الفرق بين هذه القضية وبين
 قولنا كل حيوان يحركه فلكه الأسفل عند المضغ في سميت الأحكام قد يقال هذه القضايا الكلية
 مع الجزئيات ليصدق تعريفها عليها والجداب أن الوقوف على العللة لازم هنا لما اشار إليه ولا وقوف
 عليها في الجزئيات ثم لا يفر لو كان الحكم الكللي مقيداً لما هرب الحيوانات عن كل ما رعب الأساس
 لنا بخصوصية لعدم العقل لا لأن هرباً عنها لعدم التمايز بين الأشكال لا الحكم الكللي أن التوابع

أدواتها ومع كل من يتبدل من أفعالها لا يغير في البديل من أقسام البديل الكل من الكل بتأدية تقديم العطف
على الربط لكن ظاهره فكر وكذا الكلام في البراءة بآناه أو بديل بعض من كل بناء على عكس والعائد لمذوقه أي
أوليات منها فلا بد أن يكون بديل البعض ممنوع لا شراطه بوجود غيره يرجع إلى المبدل منه كبديل الاشتغال بالإنسان
المحدوف في يحتم العقل أي العقل السليم فلا يرد الصبيان والجمانين وصاحب البلاوة المتناحرة في تصور
الاشارة إليها فقال أوليات وأولها أوليات أوليات
أوبد لمراقبهم وكذا الكلام في البراءة وفيه نص في جزم العقل
لجربها في نفس مظهرها كقولنا الواحد نصف الاثنين في الكل
اعظم من الجزء والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والجسم الواحد
لا يمكن في مكانين في آن واحد لا غير ذلك والمأثر ما هلت
وهو قضايها حكم العقل بها بواسطة الحواس الظاهرة وحسنا
كقولنا نور الشمس مشرقية والماء مخرقة وبواسطة الحواس الباطنة
ونسم وجدانيات كقولنا إن ناضرا وطعنا علم أن الحكماء
الحسية كلها غريبة لأن الجرد لا يفيد مثلا الآن هذه النار
وأما الحكم بأن كل نار حارة فغير استفاد من العقل من الالحاس
جزئيات ذلك الحكم والتوفيق علم عليه لكن لما كان لا حاصل
مفضل في ذلك سميت الأحكام الكلية المتفردة من حاشي
جزئيات ما هلت وتوالت جزئيات وهو قضايها في جزم
مع الحس المشترك والواحدة والثنائية والما فظة والتمتمة ولا يشترها إلا الحكماء فلذا أفر الوجود
مع الحيات والشمس المثال الأول من البصرات والمأثر من الملوذات في الحواس الباطنة كانت
اللام مبطلة لمع الجملة أو المعنى بل هي الحواس الباطنة وهي الوهم إذا اختلف في أنه هذه القوة
ما إذا هو إحدى القوى المدركة التمييزية أم لا قال الإمام كلاً القبولين فحمل ثم إذا كانت أحدهما
فالظن أنه الوهم كالتقدم

في تشتمل مقتضى كلامه في البرهان ان الوساطة هنا هي القياس الحق الحاصل دفعة عند مشاهدة ترتيب الحكم على الحركة فالمراد بالوساطة اعم من ان يكون بالذات او بالوساطة ثم المراد بالحق ما لا يشترط به ما جعل الحكم مع غيره له في تشتمل على اه اشارة قياس في افتراض وجود تلك ان تعقله استثنائيا بان تقول لو كان الحكم انتقاليا لما كان دائما الوقوع او اكثر من كذا في بطلان لا بد من سبب عبارة شارة في المواضع لا بد ان يكون هناك سبب وان لم يعرف ماهية ذلك السبب واذا علم حصول ذلك السبب

فمثل ما يبرهن في القصر فلهذا الحكم يتكرر بالاحاساس مثل

على انه دائم الوقوع او اكثر منه وكل ما كان شاملا بهذا لا بد منه

سبب فلهذا لا بد من سبب لا شك في انه كمال علم وجود السبب

علم وجود السبب قطعيا وان لم يعرف ماهية السبب فالرابع هذا

وهو قضاي الحكم بالعقل بواسطة الحس فتعرف بان سرعة

انتقال الذهن من المبادئ الى المطالب وفيها مائة ظاهرة

والاصوب في عبارة عن النظر عند الانتقال الى المطالب

الحركة في الذهن من غير حركة وتعمل بهذا مراد قوله سنوع

المبادئ والمطالب في الذهن دفعة انظر خلاف الفكر فانه حركة

في المعاد من المطالب في مبادئها فربما يقطع وربما يتأخر واذا لم تزد

تأخر فانما يتم بحركة اخرى من المبادئ الى المطالب فيكون مقتضى

الحركة في فية كان عدم التاخر وجود الحركة او الحركتين

ترتيبهما في الزمان

لما دار في المبدأ الى المطلب

ان يعلم به حقيقة الوجود فلا يلزم تفصيل الحاصل

حكم بوجود السبب قطعيا انتهى وهو اول لان ارتباط ان الوصلية بالنتيجة حين ما ارتباط بتالي اشرية كما هو ثم ان المجازات لا يكون الا مع قبيل التاخر او التاخر فلا يقارن شيئا ان السواد هينة قارة قائم عجب في مائة سرعة الاخر الاولى بسرعة الانتقال من المبادئ هذا في وجود حركة العود في الحديث مع ان انتقال الحركة الثانية لا يتم فيها سواء لحققت الادل اولان وفيه مائة لان السرعة من لوازم الحركة ولا يلزم وجودها في الحدس لكونه سنوع المبادئ والمطالب للذهن مع انه غير تقدم فلا يصلح ارتكاز المسامحة لتفصيل المسامحة بين المعنى المنفرد والاصطلاح ان هو في سرعة السير والذات والاصوب في الحدود والوسط متلف بالظن وتشتمل تحير للظن وان المراد بالمثل انتقال الذهن بقبيل اشارة الى مرتبة على هيئة الشكل الاول فكم من المطالب في الحد والوسط التي هي الحد والوسط او قياس شيئا وذلك القياس يكون على التاخر فلهذا لا دليل كل حكم يتاخر دليل حكم آخر في المعاد الى لان في المحركات فان الحركة فيها لا يشترط ان يكون

في الإكتمال من انتصار الميز إلى النحل فان قوله فانه حركة اه ظلم في ان الفكر هو الحركة الاولى الى الحركة الثانية
ولا مجموع الحركتين ولا الازم يتب فان كان الغير راجعا الى الفكر بمعنى الازم بطريق الاستدلال فالمراد انتصار
اللائزم الى الملزوم او ما بلغ المذكر بتبليغ فالمراد افتتار العمل الى اللاهوت بما راعى من الربط بين
المقطع الفعني الذي وضع لتبليغ لاقتضائه فلا يلزم اتحاد المحتاج والمحتاج اليه في وجود الحركة
اي ان انقطع او الى كتي ان لم ينقطع ان التزم ~~منه~~

واظهر المعجزة يمكن ان يبعد هذه القضية المتواترة صوي لكبري هي قولنا وكل من هذا شأنه فهو نبى
ليست ان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبى ولا نبي في هذا ما قالوا من انها لا تقع في العلوم بالذات لان
المراد عدم كونه سائل للعلم لا عدم وقوعه فيها بطريق المبدئية في اذا سمع اى طرانه كان له نسبة
الجزئية مدركة بالقوة الوهية قبل سماعها تابعة لسامع طرفها ليس يجبر دخول الحكم في الحكم به
ليس بشئ ان لا يلزم منه الجرم الا ان يراى ساعه من حيث انه محكوم به على شئ كما يشوه قوله واقترن
ان التزم ~~منه~~

وهذا ايضا كان المراد بهذا الحديث ان الحكم في العقل بموتة الحس كما يشعر المثال لا علم والاشية عليه ان الدنيا
العقلية للاحاسيس فيها فضلا عن تكرارها فهي القياسات التي لا يركب في حواس تشريح الافلاك
مقتضا ثمة من الشمس ما دلتهم عليه مجموع الامرين منها حصول الحسوف وكل ترو سطح الارض بينهما ومنها
تناقص نوره بالتدريج منها وتزايد به بالبعد عنها ولا يخفى ان الاشارة في الاستدلال وحده دليل على استغناء
في الحدس امتناع علم التام وعلم الحكمة اصلا لا الانشاق
فيه دفعي لا تدريجي فاطلاق السر عتق من كما حققه السعد
العلامة وهذا ايضا يتم على تكرار الاحاسيس والقياس
الحق كقولنا ان القمر مستفاد من الشمس ابرى من اختلاف
تشكلات نوره لجيب اختلاف اوجها عن الشمس قريبا وبعدا
والفرق بينها وبين المجرات ان السبب فيها معلوم السببية
والباهية جميعا وفي المجرات معلوم السببية ومجهول الباهية
على ما قالوا والخامس متواترات وهو قضايها يحكم بها العقل
بواسطة اضمارات الشخص وكثرة الشارات بحيث يستحيل
توابعهم على الكذب كما يحكم بوجوده وكثرة وتشم على قيا
هذه ايضا كقولنا رسولنا نبينا وسيدنا واولاينا
محمد عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة وظهر المعجزة فان
الحكم اذا سمع مرة بعد اخرى واقرب به انه كلام من
اراد ان يثبت ان نبوته بحالة يتبع موافقا فاه
الاكتفاء بالحيثيات كالحكم بوجوده ان كان مذكور بالوجود المحمدي لكنه انما يكون متواترا
بانتظار البعيد عنها والاعتراف في قياسه ان انزل الى كايان او مستشافي كما فاه يتم لو كان كايان
لا اتفقوا على اضماره لكن اتفقوا ان الله

كما هو المدعى في الاول ايراد الاول لانه
مستفاد بنفسه نعم لو اثبت كوكب كمد
تعاط الشمس فيكون مثلها جهة وقدر
لم يتبين انهم لكنهم لا يشق الفصل
في الفلكيات في من اختلاف كجود
قطيعة ان تشكلات المختلفة فلا يرد
ان الاختلاف غير موجود بالوجود
المحمدي في الخرج فلا يصح متعلقا للذة
فر من الشمس لوقول قوا بعد من الشمس
لكان حسن ومعلوم سببية ان ولذا
كان الغار لها اقية متعددة باعتبار
العلل المختلفة في ما هي اثارها ومجود
الماهية ولذا كان الغار لها قياسا
واحد هو ما تبقى ان يكون مجتهد
الماهية في المجرات هم لانه لا ترتب
الاسماء على شرب العنوشيا علم انه
العللة ويمكن الجواب بان تلك لا يدل
الا على كونه العللة او اللزامة ولم
يعلم ان العللة هي الحارة او البرودة او
قيل ان لا يبدحا لا نصيفته
بالوجود المحمدي لكنه انما يكون متواترا
او مستشافي كما فاه يتم لو كان كايان

محمود من ان السماع من سبعة عشر رجلا لا يثبت في العلم ولا في العقول
لان الاستحالة المارة عارضة لا عقلية ومن جعلها عقلية اراد ان العقل يستعمل في الكذب فصح ان
الى السادة في حق لا يعتبر الحكم ان يقول مع يعتبر ويقول في عالم ليس اذ يقيه المشاهدة بغير الحواس الظاهرة
وجعل صيغة اسند للسلب ان ازيل اسناد انما يتم لو لم يكن كون بناء افضل سماعا للسلب في ويعظم الى
اثني عشر اسند لانه لو لم يكن هكذا
اقل ما يفيد العلم في اخبارهم عن حال
الكفائيين لما كان عند النقباء
المبعوثين الى الكفائيين كما في قوله
وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً والجواب
منع الملازمة على ان البعث فعل به
وهو لا يعمل بالاغراض وان شئت
على الحكم والمصالح في اربعين وسئل
بقوله تعالى قل يا ايها الذين امنوا
ومن اتبكم من المؤمنين وكانوا
اربعين فاجاب الله تعالى عنهم بانهم
كافوا بنبيه سيد عارضهم عن
نفسهم لا طمان قلبه عليه هلام فكونهم
على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد
العلم المظهر في مثله واجيب بمنع بقية
الديكتية وبانه لا يمنع لا اخبارهم
لذلك بعد اخباره تعالى به في السبعين
وتبعثهم الى ثلثاة وبضعة عشر ولا يوافق
لتناسيل دليل كل والجواب عنه فليص
كله بل الضابط ان فاذا حصلت
السبعين علم بانه العدد في حصول العلم
الى النبي فلا يتجه الاعتراض بعدم
موافقة الدليل للدعي بعد فمقصود الباء صلة المعرفة ان من غير علمنا بعد معنى ما هو ولكن ان الحجة
سببية ان من غير تبيننا بالحق التواتر بسبب ملاحظة انه نقله عنه معنى في التواتر ان بناء على ما
مع عدم اشتراطه معنى والا يكون حجة لانه اذا حصل النبي لم يحصل لاف في حقنا يا ثباتك
هذا القسم في ريب من الاوليات لان تصور الطرفين كما في حكم العقل فيها الاوليات بلا ملاحظة
وفي هذا القسم بها فالاولى ذكر عقب الاوليات اجاب الزود

محمود من ان السماع من سبعة عشر رجلا لا يثبت في العلم ولا في العقول
لان الاستحالة المارة عارضة لا عقلية ومن جعلها عقلية اراد ان العقل يستعمل في الكذب فصح ان
الى السادة في حق لا يعتبر الحكم ان يقول مع يعتبر ويقول في عالم ليس اذ يقيه المشاهدة بغير الحواس الظاهرة
وجعل صيغة اسند للسلب ان ازيل اسناد انما يتم لو لم يكن كون بناء افضل سماعا للسلب في ويعظم الى
اثني عشر اسند لانه لو لم يكن هكذا
اقل ما يفيد العلم في اخبارهم عن حال
الكفائيين لما كان عند النقباء
المبعوثين الى الكفائيين كما في قوله
وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً والجواب
منع الملازمة على ان البعث فعل به
وهو لا يعمل بالاغراض وان شئت
على الحكم والمصالح في اربعين وسئل
بقوله تعالى قل يا ايها الذين امنوا
ومن اتبكم من المؤمنين وكانوا
اربعين فاجاب الله تعالى عنهم بانهم
كافوا بنبيه سيد عارضهم عن
نفسهم لا طمان قلبه عليه هلام فكونهم
على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد
العلم المظهر في مثله واجيب بمنع بقية
الديكتية وبانه لا يمنع لا اخبارهم
لذلك بعد اخباره تعالى به في السبعين
وتبعثهم الى ثلثاة وبضعة عشر ولا يوافق
لتناسيل دليل كل والجواب عنه فليص
كله بل الضابط ان فاذا حصلت
السبعين علم بانه العدد في حصول العلم
الى النبي فلا يتجه الاعتراض بعدم
موافقة الدليل للدعي بعد فمقصود الباء صلة المعرفة ان من غير علمنا بعد معنى ما هو ولكن ان الحجة
سببية ان من غير تبيننا بالحق التواتر بسبب ملاحظة انه نقله عنه معنى في التواتر ان بناء على ما
مع عدم اشتراطه معنى والا يكون حجة لانه اذا حصل النبي لم يحصل لاف في حقنا يا ثباتك
هذا القسم في ريب من الاوليات لان تصور الطرفين كما في حكم العقل فيها الاوليات بلا ملاحظة
وفي هذا القسم بها فالاولى ذكر عقب الاوليات اجاب الزود

هذا القسم في ريب من الاوليات لان تصور الطرفين كما في حكم العقل فيها الاوليات بلا ملاحظة
وفي هذا القسم بها فالاولى ذكر عقب الاوليات اجاب الزود

وبعض القضايا قال في بعض والنوع بانه يجوز ان يكون بعض القضايا من الاوليات باعتبارها من المشهورات باعتبار بناء فعل كل منهما المتقابلين اعني اليقينيات وغيرها فانه لا يمكن ان يكون قضية يقينية باعتبار غير يقينية باعتبار اذ لا يجامع اليقين وغيره وهو مناف لما ذكره الشافعي والحق مع الشافعي اذ لا امتناع في اجتماع المتقابلين مع جهتي كما يشعر تعريف المتقابلين بمتخالفين امتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة في الاحتمال ان يجوز باعتبار الاعتبار الثاني الى حالة تشبه بنظر من اليقينيات الاول فلا بد ان يحد منه باب شبهة الشافعي بنفسه في وثوقه ان بين المشهورات والاوليات كما يشعر ظاهر قوله يحكم بالاوليات ويمكن ان يكون المعنى ويفرق بين اعتبار في لتعقلم صلة الغاية والا حسن لعقله ولا يبعد ان يجعل علة فرضه ويقم لحذف صلة الغاية لكن ينتج التناوب في تذكر المعنى دون المشهورات قد ظهر ما سبق في اخر وهو انهما قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة والاوليات لا تكون الا صادقة في اختلاف الازمنة ان رب مشهور في زمان يكون غير مشهور في اخر وكذا البواقي في مسلمة صاحبها فيه شائبة الدور وقوله من صاحبها صلة مسلمة وليس صلة ياخذ اذ لا يلزم اخذ من الاخذ بل بشرط تميزها ولو قل هو قضايا سلم من الخصم ويبني عليه الكلام لدفعه لكان اخر واوضح في او يكون الظن او مسلمة وعطفه على ياخذ صار كيد والاولى ان يقول اوبى اهل مثال كنتم الفقهاء في اصول الفقهاء من احداهما اعم حقيقة او كما في مثل المؤلف من احدها واليقينيات في بحسب المادة لانه اعم من ان يكون مائة ان يقينية اولاً ولا يختلف البرهان ولا بحسب الصورة لانها متساوية بان بحسب القياس في تعريفها ويمكن حمل القياس في تعريف البرهان على المعنى الاخص وهو مذكور في تعريف الحمل على المعنى الاعم منه ومن الاستعداد والتمثيل ولو لم يتولد ولذا قال الظاهر في ان التردد في

وبعض القضايا باعتبارها من المشهورات باعتبار بناء فعل كل منهما المتقابلين اعني اليقينيات وغيرها فانه لا يمكن ان يكون قضية يقينية باعتبار غير يقينية باعتبار اذ لا يجامع اليقين وغيره وهو مناف لما ذكره الشافعي والحق مع الشافعي اذ لا امتناع في اجتماع المتقابلين مع جهتي كما يشعر تعريف المتقابلين بمتخالفين امتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة في الاحتمال ان يجوز باعتبار الاعتبار الثاني الى حالة تشبه بنظر من اليقينيات الاول فلا بد ان يحد منه باب شبهة الشافعي بنفسه في وثوقه ان بين المشهورات والاوليات كما يشعر ظاهر قوله يحكم بالاوليات ويمكن ان يكون المعنى ويفرق بين اعتبار في لتعقلم صلة الغاية والا حسن لعقله ولا يبعد ان يجعل علة فرضه ويقم لحذف صلة الغاية لكن ينتج التناوب في تذكر المعنى دون المشهورات قد ظهر ما سبق في اخر وهو انهما قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة والاوليات لا تكون الا صادقة في اختلاف الازمنة ان رب مشهور في زمان يكون غير مشهور في اخر وكذا البواقي في مسلمة صاحبها فيه شائبة الدور وقوله من صاحبها صلة مسلمة وليس صلة ياخذ اذ لا يلزم اخذ من الاخذ بل بشرط تميزها ولو قل هو قضايا سلم من الخصم ويبني عليه الكلام لدفعه لكان اخر واوضح في او يكون الظن او مسلمة وعطفه على ياخذ صار كيد والاولى ان يقول اوبى اهل مثال كنتم الفقهاء في اصول الفقهاء من احداهما اعم حقيقة او كما في مثل المؤلف من احدها واليقينيات في بحسب المادة لانه اعم من ان يكون مائة ان يقينية اولاً ولا يختلف البرهان ولا بحسب الصورة لانها متساوية بان بحسب القياس في تعريفها ويمكن حمل القياس في تعريف البرهان على المعنى الاخص وهو مذكور في تعريف الحمل على المعنى الاعم منه ومن الاستعداد والتمثيل ولو لم يتولد ولذا قال الظاهر في ان التردد في

معتقد فيه اي فحين الاعتقاد فيه ولو كان ذلك لما كان اولى لانه اعم من ذلك ومن ان يقع الاعتقاد فيه كالجملة
اشار بالكتاب الى المعونة والارضا صات في كافي الانبياء ثروته والكتاب مقتضاتيه وليمكاه الربط متنا
على العطف ثم انه ينبغي ترك الانبياء لان القضايا المأخوذة منهم يقينية نظرية مستفادة من قياس برهان
وهو انه من ثبت صدق ما يعمى وكل من شهد انه صادق ولعله اراد اخبارهم في غير الاحكام
التبليغية فان الكذب فيه صار عقلا
مع عدم وقوعه تقلا فانه يرجع وكما
في العلماء القضايا المأخوذة منها ومن
اولياء نظرية يستدل عليها بخبر المؤثر
منه بان يتم هذا من شخص معتقد فيه
وكل من هذا شأنه فهو مجزوم به واما
القول بانها بد يمينه عند العقلاء نظرية
يستدل عليها بخبر الغير لان الاستدلال
عليها ينافي التقليد ففيه ان اراد
الاستدلال بمثل استدلال المأخوذة منه
يتاين من غير مفيد او مضم فم اذا الاستدلال
الذي ذكرناه لا ينافي فيه في سبب ترجح اه
في الشهادات والمقتضيات اذ ليس
سبب الحكم منها ارجح من في كل من
الحكم في هذا المثال فكيف بالاستدلال
فان هذه القضية مستقينة في المستعمل
الاخص الاول وان صرح مستعمل بالبرهان
وقوله بالبرهان متعلق بصرح وفي النظريات
بالمستعمل وقوله ولم يتوض واقوع في
ان ان كسبية في ويصلية قال جميع
ويصدق فيها التجليات والمقتضيات
والمقتضيات التي الواصلة الى هذا الجرم
ومن يظن ما في كلامهم من الاقتلال
ولو كان ما ذكره لك اولى وكان قوله
التي اليقية صفة الرابع والمراوية التي الواصلة الى هذا الجرم والمراوية التي الواصلة الى هذا الجرم
ثم ان في كلامه اشارة الى ان المقتضيات قد يكونه بد يمينه حيث يستدل بها على الغير القوي والبرهنة
التي الواصلة الى هذا الجرم والسراج من جملة لا يتصور ان تقدم على الكذب فيقال ما تقدم في البرهان من ان
المقتضيات نظريات ليست الا في صفة قياسها في الاعم والاولى على سرعة دليل ثم ان المصنف خصص
الخطابة بالقياس حيث انه لا يحمي الا عنه على ما تقدم من دلائل انما لا تكونه مقتضى

منه بان يتم هذا من شخص معتقد فيه
وكل من هذا شأنه فهو مجزوم به واما
القول بانها بد يمينه عند العقلاء نظرية
يستدل عليها بخبر الغير لان الاستدلال
عليها ينافي التقليد ففيه ان اراد
الاستدلال بمثل استدلال المأخوذة منه
يتاين من غير مفيد او مضم فم اذا الاستدلال
الذي ذكرناه لا ينافي فيه في سبب ترجح اه
في الشهادات والمقتضيات اذ ليس
سبب الحكم منها ارجح من في كل من
الحكم في هذا المثال فكيف بالاستدلال
فان هذه القضية مستقينة في المستعمل
الاخص الاول وان صرح مستعمل بالبرهان
وقوله بالبرهان متعلق بصرح وفي النظريات
بالمستعمل وقوله ولم يتوض واقوع في
ان ان كسبية في ويصلية قال جميع
ويصدق فيها التجليات والمقتضيات
والمقتضيات التي الواصلة الى هذا الجرم
ومن يظن ما في كلامهم من الاقتلال
ولو كان ما ذكره لك اولى وكان قوله
التي اليقية صفة الرابع والمراوية التي الواصلة الى هذا الجرم والمراوية التي الواصلة الى هذا الجرم
ثم ان في كلامه اشارة الى ان المقتضيات قد يكونه بد يمينه حيث يستدل بها على الغير القوي والبرهنة
التي الواصلة الى هذا الجرم والسراج من جملة لا يتصور ان تقدم على الكذب فيقال ما تقدم في البرهان من ان
المقتضيات نظريات ليست الا في صفة قياسها في الاعم والاولى على سرعة دليل ثم ان المصنف خصص
الخطابة بالقياس حيث انه لا يحمي الا عنه على ما تقدم من دلائل انما لا تكونه مقتضى

بعد فعل ان صريحا وان استندم قولنا كافي البسيط ادترك كذلك كافي بالقبض فلو الكلام لشررت وكان قوله اد
رضاء الخ ناظر الى قوله او غيرها سواء كانت مسكنة او اشارة الى تداخل الشعر الجدل كما ان التميم الثاني اشارة
الى رد من زعم ان من شرط التخييل كونه كاذبا لان الدار على التأثير بالقبض والبسط في الخبز بقوة من قبيل نهانة
فنانة على ما سبق منا والبيان صفة ايا قوته وتظيره توصيف النار بالوطب في الخبز فادرب اذ لا فائدة في

مبدأ فعل او ترك او رضاء او مخط او نوع من اللغات هي

التعريف لا شعرا تفيد منها ما لا يفيد غيرها وهو قيل هو الف

من مقتضات سواء كانت مسكنة وسواء كانت صادرة او

او تنبسط منها النقص في الخبز بقوة سيالة او تنقبض

لحق العمل مرة موهبة والمقدمات فلو ان منها الشعرية

مخيلات واسباب التخييل كثيرة لا تكاد تنضب فبعضها

باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغيرهما ثم ان القداما

اقتصروا في الشعر على التخييل فقط ولم يعتبروا

الوزن والمحدثون اعتبروها والمحجور لم يعتبروا الا

الوزن وهو المشهور للادب والوزن مهيئة نافعة لنظام

ترتيب الحركات والسكنات وتناسبها في العدد والمقدار

بحيث تجد النفس عزاء في كماله مخضوض وقال بعض المحققين

مقدما على الشعر وان لم تكن تضاهي بالفعل حيث لا امر على

في مدح شمس انهم اشارة الى صوري هو قولنا هذا شمس شانه هذا الامر وكل شمس كذلك ينبغي

ان يربوا ويغضض وجعل نفس الصور كما يتوهم ليس بشئ فنافعه الظن نابعة لان ملك الشمس في تزيينها
على ترتيبها وتناسبها وليا يترتب عليها في تناسبها لم يقل لتعاقبها لعم شراطها في ذلك وليس في ذلك
البيت كما يلزم باليد فبعضه الى على الاعراض والفردب البيت في علم الود من ابي القوي

فوقه الخواص في سبيل الله تعالى بالصفايا الصارفة المشتملة
معدودة في باب الاشارة الى كونها بقاء الماد ان الاشياء الموكمة
فيها من غير العيب والاشياء في جملتها هي ما لا يعلم في جملتها
بالصدق والكذب فلا حاجة الى التاويل في التبريم بالاربعون صارقة اولاً بان المراد الصدق والكذب
بعد اعتبار الحكم في علم متفق هذا
ان الصدق في باب الاشارة الى الاول فقط
وليس كذلك لان المقدمة او هي عند
طائفة يكونه محيلة عند طائفة اخرى فالجواب
والشئ يصار الى ان الاول ذكره
الكلام بعد الملاحظة في ان من مضمرة
اي ولو لم تذكر من حيث تبيح الحاشية
في امثلة للتبديل لا للتبديل حسب
العلم او بحسب الواقع لانه لا معنى
للهذه المقدمة في الملاحظة من حيث
انها دهيية بحسب العلم لبيان ان يافذه
من حيث انها يقينية بذمه وكذا
بحسب التهمة ان تبديل الاقد يكونها
وهي بحسب الواقع مع عدم شعوره به
غير مقبول لا استدلاله التبديل بالجهل
فالقول بانها على الثاني للتبديل ليس
بشيء وكونها مسلمة لم يقل او موهومة
لانه انما يتم اذا كانت الملاحظة الموقوفة
في اليقينية بانه من ان يكونه بحسب
الامر او بحسب الزعم والافلا لا متناع
اصحاح الصدق والكذب بحسب هدهما
فقط في مقدمات الشر ومقدمات
المفارقة تؤخذ من حيث انها
شبهة بالحق او وهمية كاذبة وان
كانت يقينية او مشهورة او مسلمة
او مقبولة او مظهرية او محيلة الى
الوجه بالحق

بما هو المشهور من عدم نفع التصديق بها الا انها فصايات
بحسب اللفظ والظاهر لا ظاهر للتبديل فيها بالتبديل فصايات او
بما هو هذا المقدم لم يخرج من تعريف القياس انما هو علم
مقدمات كل من البرهان والجدل والخطابة والشعرية اذ
في نفس الامر كما اشر اليه والتعريف والامثلة انما هو بالحيثية
اذ هو معتبر في التعريف الاصطلاحية كما في غير هذه الحقيقة
المقام على وجه يتفق المرام وخلاصة الكلام على ما قرره
بعض الاعلام هو ان مقدمات البرهان تؤخذ من
حيث انها يقينية وان اتفق كونها مشهورة وحيث
كونها مسلمة ومقدمات الجدل تؤخذ من حيث انها مشهورة
وان كانت في الواقع يقينية بل اولية ومقدمات الخطابة
تؤخذ من حيث انها مقبولة او مظهرية وان كانت في الواقع
يقينية او مشهورة او مسلمة ومقدمات الشعر تؤخذ من
حيث

بسميت في محرابه حاصد دباير به سبب سرح مع مصدع في المقدمات النسخة لتتفرع حكمه مثلا
يوافقه في قولنا الميت جوار والجوار لا يخاف منه ويخالفه في النسخة لحكم بالحروف من الميت في قولنا اي لوفظ
في تأليفها المقدمات به حيث انما غير يقينية فلا ينافي هذا ما مر في وابطال الاصل تنبيه به مع قوله اثباته
لان النسخة مقدم عقلا وشرعا على العقلية مع ان در الفكرة مقدم على جلب النافعة لبقين
و جوارهم ان جوار وماذا بهم
الوجهيات ملتبسة بالادوليات ولولا دفع الشرائع والعقوبات

على التباسها ثم ان كلمة من الجمل والمطابقة والشعر والمطابقة
لما كان مولفا من المقدمات الغير يقينية قال المصنف رحمه الله

والعمل هو البرهان لا غير لان اثبات العقائد
الحقة الموصلة الى درجاة الجنان ورضا الرحمن

والتي بها وابطال العقائد الباطلة المؤدية الى ذمك
الغيران والتخلي عنها انما يتبادى بالبرهان كما لا يخفى

على ارباب المنزلة والعرفان قيل كل من البرهان والخطا
والجمل عمدة ومعمل عليه في الدعوى الى سبيل الحق بشر

المس قول تعالى ابع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة
الحسنة و جوارهم بلغة هر حسن فالحكمة اشارة الى البرهان

والموعظة اشارة الى الخطابة و جوارهم بالبرهان
والموعظة الحسنة الى الخطابة و جوارهم بالبرهان

في الجمل كل بالنسخة الى نفس السرد الكثرة في البرهان
في الجمل كل بالنسخة الى نفس السرد الكثرة في البرهان
في الجمل كل بالنسخة الى نفس السرد الكثرة في البرهان

بالطريقة التي تضمن حسن الطريقة بآثار
المقدمات المشهورة والمسلمة عندهم
فان ذلك النفع لهم والموعظة الحسنة
اما مظهره مع قوله فالحكمة اه بناء
على عقيدة بميزر العطف على مفعول
على ملين من غير تقديم الجوار او مظهر
على فاعل الاشارة بفتح المشر بناء
على ان المصدر المؤول يحمل الفاعل الكلام
منه على تقديم العطف على الربط فلا يرد
لزم فلو اخذ من الرابط بالنظر الى
المعطوف وجعل قوله لا فاعله مفعولا
للاشارة المقيدة فله بسبب وعليه ينشئ
قوله و جوارهم في كنى دفع لا يتدرج
منه ان التناهي بين ما يستند من
الاية وبين كلام المصنف قالهم اه
وجهه انه لا حاجة الى هذا التوجيه
للتدقيق لولا ان يكون واه المضم
العمدة الحقيقية هو لا ينافي كونه
الاخر عمدة بالاضافة الى اشرف
والمخالطة الى العمدة للمؤيد
عمدة للمؤمن قال البقاعي
الاولى لدعوة خواصه لا لجمهوره
للمقايين والثانية لدعوة جمهورهم
انما كانت الكفار وان في الآية تأييدا لما
ثم الجدل على الامام والارادة واللام في
مولانا الفقيه عمر الشيرازي في قوله
وعشر يوم وثلاثة ايام في الحجوة

فأفهم جعلنا الله ثابتين على العقائد المحقة في الحيا
والملا وعصمنا عن ذوالها لا سيما وقت النزاع والدار

آمين اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على
دينك ويا مقرر القلوب صرف قلوبنا بخير ضالك
لحرمة حبيبك محمد عمدة انبيائك وربة اصفياك
قد كمل هذا الشرح اللطيف للرسالة الاثيرة الميزانية
للفاضل الخطير الكامل الخريز المشهور بالكلنبوي
عليه رحمة ربه القوي تم الكتاب بعون

الله الوهاب ببيان المذهب الجاه

على يوم الجمعة سنة ١٢٣٠ بمسجد

قريبه في مرجع العبد

محمد بن محمد
الكلنبوي